

مجموعة القوانين المصرية

قوانين
الزواج والأسرة
« الأحوال الشخصية »

ملتمزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

مجموعة القوانين المصرية

قوانين
الزواج والأسرة
« الأحوال الشخصية »

تأليف الطنح والطنح
دار الفكر العربي

يشرف على وضع المجموعة القانونية
ومطابقتها لآخر التعديلات

الأستاذ

مصطفى كامل منيب
الحائز بالجائزة الأولى

مقدمة

في

قوانين الزواج والأسرة

تهدف دائماً القوانين في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية —
ونعني بها الأنظمة الديمقراطية فعلاً — لا سيما — إلى كفالة حقوق
المواطنين وحررياتهم ، رجالاً ونساءً على قدم المساواة ، وتيسير كافة
أسباب الحياة التامة للشعب كله ، وبما يكفل ارتفاع مستواه باستمرار
ودون تفرقة أو تمييز بينهم لأي سبب من الأسباب .

أما الأنظمة الرجعية والفاشية المعادية للديمقراطية بل والحياة
فإنها دائماً وأبداً تحرم الشعوب من معظم حقوقها وحرياتها ، وتفرض
على شعوبها القهر والقمع ، مستندة في ذلك إلى قوانين تزعم إقامتها
للشعب ، وهي في حقيقتها ودون خفاء ، قوانين إجرامية تهدف تحويل
الشعب إلى مجموعة مسحوقة لا تملك من أمرها شيئاً .

وبالاستناد إلى الحقيقتين السابقتين نجد أن قوانين الزواج
والأسرة في مصر التي لا تزال أحكامها البالية الضارة نافذة حتى
الآن وذلك بحرمان المرأة من معظم حقوقها ، وأساساً عدم المساواة
بينها وبين الرجل في حياتهما الزوجية المشتركة ، ولهذا نجد المرأة
محرومة من معظم حقوقها في الوقت الذي يملك فيه الرجل — دون
رقيب أو — سبب — الإلقاء بزوجه وأولادهما الصغار في
عرض الطريق !

إن قوانين الزواج في مصر تكفل للرجل حتى الآن وبكل بساطة أن يكون متزوجا في وقت واحد ، من أربع زوجات ، وذلك رغم أن العالم المتحضر مستقر على وحدانية الزواج ، سواء بالنسبة للرجل أم المرأة .

والعالم المتحضر يوجب أيضاً المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق والحريات بما في ذلك — وبصفة خاصة — حقوقها وحرياتها في عقد الزواج القائم بين الطرفين .

ويقضى أيضاً العالم المتحضر بأن يكون عقد الزواج برضاء الطرفين الراغبين في الزواج ، رضاء كاملا لا إكراه فيه ، وبدون تدخل طرف ثالث .

والعالم المتحضر مستقر أيضا على أن فسخ عقد الزواج لا يكون بإرادة أحد الطرفين ، ولكن بحكم يصدر من القضاء .

وتقضى مصلحة الأولاد — عند انفصال الوالدين بالتطليق أن تكون حضانتهم لأصلح الوالدين أو غيرهما ، من يملكون القيام بالرعاية الكاملة للأولاد وتنشئتهم .

وموضعا للأمور في نصابها يكون للقضاء الحكم بالتعويضات لأى من الزوجين الذى وقع عليه الضرر من العارف الآخر ، رجلا كان أم امرأة .

وتلتزم الدولة في كل الأحوال بكفالة كافة حقوق المرأة والأولاد

ولا جدال في أن قوانين الزواج والاسرة في مصر لم تعد صالحة حالياً — بل وقيل الآن بكثير — لتدعيم الاسرة . وبمجمع على ذلك الرأى العام عندنا في مصر ، وبدليل كثرة المشروعات التي قدمت خلال مدة تجاوزت نصف قرن من الزمان ، ولم يتم مع ذلك وحتى الآن ، اصدار القانون الذى يكفل تدعيم الاسرة المصرية وتشديدها على أسس ثابتة .

ونوجز فيما يأتى الاحكام التى غدا من اللازم الضرورى اتخاذها في قانون الزواج والاسرة في مصر وهى :

١ — مساواة النساء مع الرجال في كافة الحقوق والحريات وفي جميع ميادين الحياة العامة والمدنية والعائلية والاجتماعية والوظيفية والسياسية والقضائية وغيرها .

والغاء جميع القوانين والانظمة والمادات والاعراف والتقاليد التى تنطوى على أية تفرقة أو تمييز ضد المرأة .

٢ — حظر التعدد في الزواج وعدم السماح به لاي سبب .

٣ — يكون فسخ عقد الزواج بحكم من القضاء دون غيره .

٤ — يكون ابرام عقد الزواج برضاء الطرفين الراغبين في

الزواج رضاء كاملاً لا اكره فيه ، ودون تدخل طرف ثالث .

٥ — إذا انفصل الزوجان بحكم من القضاء فإن حضانة الأولاد تكون لأصلح الوالدين أو غيرهما من يملكون القيام بشئونهم على النحو السليم .

٦ — يكون للحكمة الحق في رفض دعوى التطليق بين الزوجين رغم اتفاقهما عليه إذا ثبت للحكمة أن للزوجين أطفالاً صغاراً تقتضى مصلحتهم أن يكونوا في رعاية والديهما رغم خلافهما حرصاً على الأولاد

٧ — يكون للقضاء الحكم بالتعويضات لأى من الزوجين الذى وقع عليه الضرر من الطرف الآخر، رجلاً كان أم امرأة، ويحكم بالتعويض الذى يكفل تغطية جميع الأضرار المادية والمعنوية وبدون أية قيود .

وإذا كانت مصر رغم دورها الكبير لم تقم حتى الآن بوضع قانون الزواج والأسرة على النحو الديمقراطي الذى نرتجيه ، فإن ما يسعدنا حقاً أن نرى دولاً عربية فى سبيل النهوض ، قد تجاوزت مصر أخيراً بإصدار قوانين الزواج والأسرة ، وقد جاءت تلك القوانين نماذج للفكر الديمقراطي الذى يسعد الشعوب حقاً ويسير بها نحو التقدم والرفق .

وفورد فيما يلى أحكام الزواج والأسرة التى تم إصدارها فى عدد من البلاد العربية خلال فترة ربع القرن الأخير ، والتي كان من نتائجها فعلاً تدعيم الأسرة فى تلك البلاد على نحو لم يحدث أن عرفته قبل ذلك أى بلد من تلك البلدان .

(١) فالقانون التونسي الذي صدر في أغسطس سنة ١٩٥٦ يقضى بان وقوع الطلاق يكون عن طريق القضاء .

وقد حظر القانون التونسي أيضاً تعدد الزوجات تمسكاً بوحداية الزواج .

ويعاقب القانون بالسجن لمدة سنة وبغرامة مالية لمن يقدم على تعدد الزوجات .

(٢) ويقضى القانون العراقي رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ فيما يتعلق بالزواج والاسرة بحظر الزواج من واحدة إلا بإذن من القاضي ويشترط لإعطاء الإذن تحقيق شرطين وهما :

- (أ) أن تكون للزوج كفاية مالية لإعالة أكثر من زوجة واحدة
(ب) أن تكون هناك مصلحة مشروعة .

ويقضى القانون أيضاً بأنه إذا خيف عدم العدل بين الزوجات فلا يجوز للتمدد ، ويترك تقدير ذلك للقاضي .

ويعاقب القانون كل من أجرى عقداً بالزواج بأكثر من واحدة خلافاً لأحكام القانون بالحيس أو الغرامة .

ويقضى أيضاً القانون بأن من يريد الطلاق عليه أن يقيم الدعوى في المحكمة الشرعية بطلب إيقاعه واستحصال حكم به .

(٣) ويقضى قانون جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية رقم ١ لعام ١٩٧٤ الصادر بشأن الاسرة أن الزواج عقد بين رجل وامرأة

متساويين في الحقوق والواجبات، أساسه التفاهم والاحترام المتبادل
وفائته خلق الأسرة المتماكة باعتبارها اللبنة الأساسية للمجتمع .
ويحظر القانون إجراء عقد زواج فيه تفاوت في السن يتجاوز
عشرين عاماً .

ويقضى القانون أيضاً بحظر الزواج من ثانية إلا بإذن كتابي من
المحكمة المختصة ، وليس للمحكمة أن تمنح الإذن إلا إذا ثبت لديها عقم
الزوجة بتقرير طبي شريطة أن لا يكون الزوج قد عرف به قبل
الزواج ، وكذلك عند مرض الزوجة مرضاً ممناً أو معدياً بتقرير طبي
شريطة أن لا يكون قابلاً للشفاء .

ويحظر الطلاق من طرف واحد .

(٤) ويقضى قانون الزواج والأسرة للطائفة الدرزية الصادر
في ٢٤ / ٢ / ١٩٤٨ بما يأتي :

١ — منع تعدد الزوجات وعدم جواز الجمع بين زوجتين وإن
فعل الزوج خلاف ذلك فإن زواجه من الثانية يكون باطلاً .

٢ — عدم انحلال عقد الزواج بالطلاق إلا بحكم قاضى المذهب .

٣ — الأم أحق بمحضانة الولد وتربيته حال قيام الزوجية وبعد
الفرقة إذا اجتمعت فيها الأهلية المطلوبة .

٤ — للزوجين أن يفسخا عقد الزواج بالتراضى ويتم هذا الفسخ
بإعلان بحضور شاهدين أمام القاضى الذى يصدر به حكماً .

(٥) ويقضى قانون الزواج والأسرة لجمهوريّة الصومال بأن الزواج عقد بين رجل وامرأة متساويين في الحقوق والواجبات .
ويحظر زواج الرجل بامرأة ثانية دون تصريح كتابي من المحكمة ولا تصدر المحكمة مثل هذا التصريح إلا إذا ثبت عقم الزوجة أو مرضها مرضاً مزمناً أو كان محكوماً عليها بالسجن .
ويقع الطلاق من جانب الزوج بموجب إذن يصدر بذلك من المحكمة المختصة .

ويحوز الزوجة أن تطلب فسخ الزواج متى إذا كان للزوج أن يتزوج بأخرى إلا إذا كان هناك أولاد .

(٥) يقضى القانون المغربي الصادر في ٦ / ١ / ١٩٤٧ بأنه في حالة احتمال عدم العدل بين الزوجات فللقضاء عدم السماح بالزواج الثاني وللمرأة الحق في أن تشتط في عقد النكاح ألا يتزوج عليها زوجها وأنه إذا لم يف الزوج بما التزم به يبقى للزوجة حق طلب فسخ عقد الزواج .

ولا يلتفت عادة المسؤولون عن القوانين في معظم البلاد العربية — سواء عن عمد أو عن غير عمد — إلى أن هيئة الأمم المتحدة قد غدت منذ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ — ولأول مرة في تاريخ الإنسانية — هي الهيئة الأعلى الوحيدة التي أوكل إليها وفقاً لميثاقها نبذ الحروب وكفالة الحقوق الأساسية للإنسان وكرامة الفرد وقدره ، ومساواة المرأة بالرجل ، والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية وتحقيق " .

العدالة والدفع بالرق الاجتماعي قدما ، ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية .

وتضم هيئة الأمم المتحدة معظم دول العالم بما في ذلك البلاد الحربية جميعا .

وتلتزم الدول جميعا المنضمة إلى هيئة الأمم المتحدة باحترامها وتنفيذ كافة ما يصدر عنها من قرارات بما في ذلك الاعلانات العالمية والاتفاقات الدولية ، والتوصيات التي تصدر سواء عن هيئة الأمم المتحدة أم عن المؤسسات التابعة لها .

ونشير فيما يلي إلى جانب من الاعلانات العالمية والاتفاقات الدولية وغيرها مما يتصل باهتمام هيئة الأمم المتحدة بمركز المرأة ، والامرة ، والمطلولة والامومة وقوانين الزواج ومساواة المرأة بالرجل .

وفيما يلي بياناً لأهم الاعلانات العالمية وغيرها مما يتصل بقوانين الزواج والامرة :

١ — الاعلان العالمي لحقوق الإنسان — ١٠ / ١٢ / ١٩٤٨ .

٢ — إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة — ١٩٦٧ .

٣ — إعلان حقوق الطفل — ١٩٥٩ .

٤ — إعلان المكسيك بشأن المساواة واشراك النساء في التنمية والسلام — ١٩٧٥ .

٥ — الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية — ١٩٦٦ .

- ٦ — الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية — ١٩٦٦
- ٧ — بروتوكول اختياري ملحق بالاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية .
- ٨ — اتفاق بشأن الحقوق السياسية للمرأة — ١٩٥٢ .
- ٩ — اتفاق الرضا في الزواج والحسد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج .
- ١٠ — اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة .

ونورد فيما يأتي ملاحظات أخيرة وهي :

أولاً : إن الدول العربية جميعها منضمة إلى هيئة الأمم المتحدة ،
واسكن المؤسف أن معظم هذه الدول لا تقوم بواجبها حيال هيئة
الأمم المتحدة فتراها لا تطبق أحكام الإعلانات العالمية والاتفاقات
الدولية والتوصيات المختلفة ، سواء ما يصدر عن هيئة الأمم المتحدة أم
عن المؤسسات التابعة لها ، علماً بأن ما صدر عن هيئة الأمم المتحدة
حتى الآن يكفل الكثير من الحقوق والحريات للشعوب وبما يكفل
تقدمها ورقمها بل وإسعادها .

والواقع أن موقف البلاد العربية في الامتناع عن الأخذ
بتوصيات هيئة الأمم المتحدة يعتبر مخالفة لميثاقها والالتزامات الدولية
والقانونية والأدبية ، سواء الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة أم عن
غيرها . إن موقف تلك الدول يرجع في الواقع إلى تخوفها من شعوبها عندما

تتوفر حقوقها وتصوراتها وفقاً لما تطالب به هيئة الأمم المتحدة .

ثانياً : يزعم الرعبيون كذباً أن تعديل قوانين الزواج أو تغييرها مخالف لأحكام الدين . ولا سند لهذا الزعم من الواقع والحقيقة .

فالمعروف أن الأحكام التي قضى بها الدين نوعان : عبادات ومعاملات .

والعبادات شرعت لمصلحة الناس وإن خفي عن عيونهم ولا يقفون على سرها . وتنحصر العبادات في الصلاة والصوم والزكاة والحج . ويحظر على الناس إجراء التعديل أو التغيير أو الإلغاء . وهذا اللون من الأحكام لا يزداد عليه ولا ينقص ولا يقاس عليه ولا يعمل فيه برأى أو اجتهاد .

أما المعاملات ومنها البيع والشراء والزواج وغيرها من العقود والشروط فهي حلال ما لم تحرم .

والمعاملات تتضمن حقوق المكلفين وقد وضعت لمصلحتهم .

ومادام أن المعاملات يرد عليها التغيير والتبديل فما لاختلاف فيه أن يكون للبشرع أن يقصر الزواج على الرجل من زوجة واحدة . وسرمان الرجل من تطليق زوجته إلا بحكم من القضاء ، والمساواة بين المرأة والرجل في كافة الحقوق والحريات .

(يراجع كتاب « العبادات الإسلامية » تأليف الأستاذ بدران أبو العيدين أستاذ الشريعة بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية) .

ثالثا : ويؤكد ما تقدم أن الحضارات القديمة لإبتداء من اليهودية والمسيحية وإنتهاء بالاسلام ، وخلال قرون طويلة في تاريخ البشرية ، كانت تلك الحضارات جميعها وغيرها تقرر الرق ، وتعايشه كنظام اجتماعي ، ولم تقدم الحضارات الثلاث على إلغاء الرق . ولو كان الرق مرفوضا من تلك الحضارات لكانت قد منعتة ، ولكن هذا لم يحدث ، فإن الذي قضى على الرق من أساسه في تاريخ البشرية هي الثورة الفرنسية التي قضت في عام ١٧٨٩ على نظام العبودية والاقطاع معا وحل محلهما النظام الديمقراطي الذي كفل تحرير الإنسان وإعطائه حقوقا وحريات لم يكن يعرفها الإنسان قبل الثورة الفرنسية .

وقد قضى على الرق في مصر بالأميرين العاليين الذين أصدرهما خديوى مصر المؤرخين ٢١ / ١١ / ١٨٩٥ وقد تضمن الأمران المذكوران النص على أن « الوفاق المعقود بين حكومتى بريطانيا العظمى ومصر هو من أجل أبطال النخاسة والتوصل إلى منع الاسترقاق » .

وسرعان ما انهار إلى الأبد الرق الذي كان يعتبر نظاما ضروريا سواء في مصر أم غير مصر ، وفعلنا منع استرقاق الإنسان وإنهاء الرق وسقط إلى الأبد ، وقد مضى على إلغاء الرق في مصر قرابة ثمانين عاما .

ولم يحدث مع ذلك وقتئذ أن جسر أحد من الرجعيين أو المتخلفين على معارضة إلغاء الرق أو النخاسة عليها بأن المذكورون كانوا يعطون كذبا

بين الدين والرق وكانوا يرون في الرق — كما كانوا يقولون — أن الرق
جزاء ركبته الله على بعض عباده جزاء استنكافهم عن طاعته .
ولأنهم يقدرون أن هناك انسان في مصر يحلم اليوم بعودة الرق
والنخاسة .

لقد أصبح كل من الرق والنخاسة في خبر كان
وفي سبتمبر سنة ١٩٥٢ صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ قاضياً
بالغاء الوقف على غير الخيرات والمعروف أن الرجعيين والمتخلفين
كانوا يعتبرون الوقف جزءاً من الدين وأن المساس بالوقف على أى
نحو يعتبر شركاً بالله وخروجاً على الدين .

ومع صدور قانون إلغاء الوقف على غير الخيرات لم يعارضه أحد
بل حدث أن قدموا فروض الطاعة والولاء لمن قهر الأوقاف إلى غير
رجعة .

وصدر في ٢٤ / ٩ / ١٩٥٥ القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ الذى
قضى بإلغاء المحاكم الشرعية ولم تعد في مصر منذ ذلك الوقت وحتى
الآن محاكم شرعية، بل محاكم وطنية، تفصل وحدها في قضايا الزواج
والامرة .

وصدر في ١٣ / ٢ / ١٩٦٧ منشور وزارة العدل الذى قضى
بالغاء تنفيذ أحكام الطاعة بالقوة الجبرية .

وقد جاء في ذلك المنشور أن تنفيذ أحكام الطاعة على الوجه
المتقدم لا يقوم على سنة من الشريعة الفراء كما لا تقرر الشرائع السماوية

الأخرى بالإضافة إلى ما ينطوى عليه من امتنان لكرامة المرأة وقيام الأسرة على أساس من التصدع والكراهية ينعكس أثره ولا شك على الأولاد جيل المستقبل، فضلا عما دلت عليه التجربة من عدم جدوى التنفيذ بذلك الطريق في رد الزوجة عن نشوزها .

ولا يختلف اثنان في أن الرق في زمانه كان من المعاملات وليس من العبادات ، ومثل ذلك الوقف على غير الخيرات والمحاكم الشرعية وطاعة الزوجة الراضة لمعاشرة زوجها ، فهذه الأمور جميعا من المعاملات وليس من العبادات .

ومادام أن إلغاء الرق مع إلغاء الوقف على غير الخيرات وكذلك المحاكم الشرعية ومنع جبر الزوجة على الطاعة هي كلها أمور واضحة باعتبارها من المعاملات وليس من العبادات فإنه من غير المقبول بعد ذلك على أى وجه من الوجوه أن يحاول الرجعيون التويه والخداع بادعاء أن وحدانية الزواج والتطليق عن طريق القضاء والمساواة بين المرأة والرجل ، ورعاية الأطفال هي كلها أمور تندرج تحت العبادات دون المعاملات .

رابعا : والواقع أن تعديل قوانين الزواج والأسرة أصبحت إلى جانب أهميتها الكبرى مسألة عاجلة في الوقت الحاضر ، وما لا يقبل معه التراخي أو الإهمال في أمر يتصل بحياة أبناء الوطن جميعا رجالا ونساء .

ويعين على المشرع المصرى عند وضعه لتلك القوانين أن يستند
فى إصدارها أساساً إلى ما صدر عن هيئة الأمم المتحدة خاصة بالزواج
والأسرة والمساواة بين المرأة والرجل ، وباعتبار أن قوانين الزواج
والأسرة ليست إلا تشريعات مدنية قوامها النهوض بالشعب المصرى ،
وبما يكفل تدعيم الأسرة على أتم وجه .

يناير سنة ١٩٧٨

مصطفى كامل منيب
الحامى

(١) قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠

خاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية

بعد الإطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة
بها الصادر بها الأمان العاليان ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٧
(١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩) و٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ (٣ يوليو
سنة ١٩١٠).

وبعد الإطلاع على القانون رقم ٢٤ الصادر في هذا اليوم .
وبعد الإطلاع على ما اتفقت عليه اللجنة المولفة من حضرات
أصحاب الفضيلة شيخ جامع الأزهر وشيخ المالكية ورئيس المحكمة
العليا الشرعية ومفتى الديار المصرية ونائب السادة المالكية وغيرهم
من العلماء .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية وبعد موافقة رأى مجلس
الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول - في النفقة

القسم الأول - في النفقة والعدة

مادة ١ - تعتبر نفقة الزوجة التي سلبت نفسها زوجها ولو حكا

صدر في ١٢ يوليو سنة ١٩٢٠

٢ - الأحوال الشخصية

دينا في ذمته وقت امتناع الزوج عن الاتفاق مع وجوبه بلا توقف عليها أو تراخي منه ولا يسقط دينها إلا بالأداء أو الإبراء .

مادة ٢ - المطلقة التي تستحق النفقة تعتبر نفقتها ديناً كما في المادة السابقة من تاريخ الطلاق .

مادة ٣ - (ألغيت بالقانون رقم ٢٥ في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩) .

القسم الثاني - في العجز عن النفقة

مادة ٤ - إذا امتنع الزوج عن الاتفاق على زوجته فإن كان له حال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله فإن لم يكن له مال ظاهر ولم يقل أنه معسر أو موسر ولكن أصر على عدم الاتفاق طلق عليه القاضى في الحال وإن ادعى العجز فإن لم يثبت طلق عليه حالاً وإن أثبتته أمهله مدة لا تزيد على شهر، فإن لم ينفق طلق عليه بعد ذلك .

مادة ٥ - إذا كان الزوج غائباً غيبة قريبة فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله وإن لم يكن له مال ظاهر أعذر عليه القاضى بالطرق المعروفة وضرب له أجلاً فإن لم يرسل ما تنفق منه زوجته عن نفسها أو لم يحضر للاتفاق عليها طلق عليه القاضى بعد حضى الاجل .

فإن كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول إليه ، أو كان مجهول المحل

أو كان مفقوداً وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضى .

وتسرى أحكام هذه المادة على المسجون الذى يعسر بالنفقة .

مادة ٣ - تطليق القاضى لعدم الاتفاق يقع رجعياً وللزوج أن يراجع زوجته إذا ثبت إيساره واستعد للإتفاق فى أثناء العدة فإن لم يثبت إيساره ولم يستعد للإتفاق لم تصح الرجعة .

الباب الثانى - فى المفقود

مادة ٧ - (ألغيت بالقانون رقم ٢٥ فى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩) .
مادة ٨ - إذا جاء المفقود أو لم يحنى وتبين أنه حى فزوجته له حالم يتمتع الثانى بها غير عالم بحياة الأول فإن تمتع بها الثانى غير عالم بحياة كانت الثانى مالم يكن عقده فى عدة وفاة الأول .

الباب الثالث - فى التفريق بالعيب

مادة ٩ - للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيباً مستحكماً لا يمكن البرء منه أو يمكن البرء منه بعد زمن طويل . ولا يمكنها المقام معه إلا بضرر كالجنون والجنام والبرص سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد . ولم ترض به فإن تزوجته عالمة بالعيب أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد عليها فلا يجوز التفريق .

مادة ١٠ — الفرقة بالعيب طلاق بائن .

مادة ١١ — يستعان بأهل الخبرة في العيوب التي يطالب فسخ
الزواج من أجلها .

الباب الرابع — في أحكام متفرقة

مادة ١٢ — (الفيت بالقانون رقم ٢٥ في ١٠ مارس سنة
١٩٢٩) .

مادة ١٣ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويسرى
العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٢٩ (١)

خاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ وعلى لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمران العاليان
الرقمان ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٧ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩) و ٢٦
جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ (٣ يولية سنة ١٩١٠) .

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٢٥ الصادر فى هذا اليوم المعدل
لمادة ٢٨٠ من اللائحة المذكورة .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية وموافقة رأى مجلس
الوزراء .

رسمنا بما هو آت

١ — الطلاق

مادة ١ — لا يقع طلاق السكران والمسكره .

مادة ٢ — لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل
شئ أو تركه لا غير .

مادة ٣ — الطلاق المقترب بعد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا
واحدة .

(١) صدرى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ .

مادة ٤ — كنايات الطلاق وهو ما تحمل الطلاق وغيره لا يقع بها الطلاق إلا بالنية .

مادة ٥ — كل طلاق يقع رجعيا إلا المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول والطلاق على مال وما نص على كونه بائنا في هذا القانون والقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ .

١ — الشقاق بين الزوجين والتطليق للضرر

ماده ٦ — إذا أدعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالها يجوز لها أن تطلب من القاضى التفريق وحينئذ يملكها القاضى طلاقه بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما فإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بعث القاضى حكمن على الوجه المبين بالمواد (٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١) .

مادة ٧ — يشترط في الحكمين أن يكونا رجلين عدلين من أهل الزوجين إن أمكن وإلا فمن غيرهم عن له خبرة بمألهما وقدرة على الإصلاح بينهما .

مادة ٨ — على الحكمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبدلا جهدهما في الإصلاح فإن أمكن الاتفاق على طريقة معينة قرأها .

مادة ٩ - إذا عجز الحكمان عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوج أو منها أو جهل الحال قررا التفريق بطلقة بائنة .

مادة ١٠ - إذا اختلف الحكمان أمرهما القاضي بمعاودة البحث فإن استمر الخلاف بينهما حكم غيرهما .

مادة ١١ - على الحكّمين أن يرفعا إلى القاضي ما يقرانه على القاضي أن يحكم بمقتضاه .

٣ - التطليق لغية الزوج أو لحبسه

مادة ١٢ - إذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضي تطليقها بائناً إذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الاتفاق منه .

مادة ١٣ - إذا أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضي أجلاً وأعذر إليه بأنه يطلقها عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها .

فإذا انقضى الأجل ولم يفعل ولم يبد عذراً مقبولاً فرق القاضي بينهما بطلقة بائنة .

وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القاضي عليه بلا أعذار أو ضرب أجل .

مادة ١٤ - لزوجـة المحبوس المحكوم عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر أن تطلب إلى القاضي بعد مضي سنة من حبسه التطليق عليه بائناً للضرر ولو كان له مال تستطيع الإغفاق منه .

٤ - دعوة النسب

مادة ١٥ - لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاق بينها وبين زوجها من حين العقد ولا لولد زوجة تأمت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أتمت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة .

٥ - النفقة والعدة

مادة ١٦ - تقدر الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج يسراً أو عسراً مهما كانت حال الزوجة .

مادة ١٧ - لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق .

كما أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجية لمطلقة متوفى زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق .

مادة ١٨ - لا يجوز تنفيذ حكم بنفقة صادر بعد العمل بهذا

القانون لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق ولا يجوز تنفيذ حكم صادر قبل العمل بهذا القانون لمدة بعد صدوره إلا بمقدار ما يكمل سنة من تاريخ الطلاق .

٦ — المهر

مادة ١٩ — إذا اختلف الزوجان في مقدار المهر فالبينة على الزوجة فإن عجزت كان القول للزوج بيمينه إلا إذا ادعى مالا يصح أن يكون مهرأ مثلها .
وكذلك الحكم عند الاختلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر أو بين ورثتهما .

٧ — سن الحضانة

مادة ٣٠ — للقاضى أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع وللصغيرة من تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة إذا تبين أن مصلحةهما تقتضى ذلك .

٨ — المفقود

مادة ٢١ — يحكم بموت المفقود الذى يطلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقده على أنه بالنسبة إلى المفقودين من أفراد القوات المسلحة أثناء العمليات الحربية يصدر وزير الحربية قراراً

باعتبارهم موتى بعد مضي الأربع سنوات ، ويقوم هذا القرار مقام الحكم (١) .

وأما في جميع الأحوال الأخرى فيفرض أمر المدة التي يحكم بموت المفقود بعدها إلى القاضى وذلك كله بعد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلى معرفة إن كان المفقود حيا أو ميتا .

مادة ٣٢ — بعد الحكم بموت المفقود أو صدور قرار وزير الحربية باعتباره ميتا على الوجه المبين في المادة السابقة تعتمد زوجته عدة الوفاة وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم أو القرار (٢) .

أحكام عامة

مادة ٣٣ — المراد بالسنة في المواد من (١٢ إلى ١٨) هي السنة التي عدد أيامها ٣٦٥ يوما .

مادة ٣٤ — تلغى المواد (٣ و٧ و١٢) من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ التي تتضمن أحكاما بشأن النفقة ومسائل أخرى متعلقة بالأحوال الشخصية .

مادة ٣٥ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(١ و ٢) مدتلان بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٨ - الجريدة الرسمية -
العدد ٣١ الصادر في ٣١ / ٧ / ١٩٥٨ .

المذكرة الإيضاحية
للقانون ٥٢ لسنة ١٩٢٩
عن أحكام الطلاق والثقة والعدة والنهر

١ - الطلاق

شرع الطلاق في الاسلام ليستطيع الزوجان التخلص من رابطة الزوجية إذا تحقق أن المعاشرة بالمعروف والقيام بمقوق الزوجية أصبح غير ميسور فللرجل أن يوقع الطلاق مستقلا بإيقاعه إذا علم ذلك .

وللمرأة أن تطلب إلى القاضي التطليق إذا علت ذلك بعد أن يلحقها الضرر لآى سبب من الأسباب الموجبة .

وأجمع الأئمة وجمهور الفقهاء على أن إيقاع الطلاق لغير سببه شرعى حرام أو مكروه يدل على ذلك ما رواه أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم (ما أحل الله شيئا أبغض إليه من الطلاق) وفى رواية عنه (أبغض الحلال إلى الله الطلاق) .

وقد شرع الطلاق على أن يوقع دفعات متعددة (الطلاق مرتان . فأمسك بمعروف أو تسريح بإحسان . ولا يحل لكم أن تأخذوا مما أنتمون شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله . فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يعتد حدود الله فأولئك هم الظالمون فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) .

فألاية الكريمة تكاد تكون صريحة في أن الطلاق لا يكون إلا حرة بعد مرة وجعلت دفعات الطلاق ثلاثا ليحرب الرجل نفسه بعد المرة الأولى والثانية ويروضها على الصبر والاحتمال ولتجرب المرأة نفسها أيضاً حتى إذا لم تفد التجارب ووقعت الطلقة الثالثة علم أنه ليس في البقاء خير وأن الانفصال البات بينهما أحق وأولى .

فالواقع أن الدين الإسلامى مع إباحته الطلاق قد ضيق دائرته وجعل هذه الإباحة مقصورة على الحالات التى لا يمكن فيها للزوجين أو أحدهما إقامة حدود الله ولو أن الناس لموا حدود الله واتبعوا شريعته لما وقعت شكوى من قواعد الطلاق ولبقيت العائلة الإسلامية متينة العرى يرفرف عليها الهناء ولكن ضعف الأخلاق وتراخى عرى الروايات وجد في العائلة الإسلامية وهنا جعل هناها يزول ينزقه من طيش ويمين يحلفها الاحمق في ساعة غضبه أو للتخلص من موقفه أمام دائن أو ظالم .

والمرأة المسلمة مهددة على الدوام بالطلاق لا تدرى متى يحصل وقد عوقد لا يدرى الرجل نفسه متى يحصل فإن الخالف بالطلاق والمعلق له على شيء من الأشياء التى يفعلها أجنبي لا يدرى متى تطلق امرأته .
فمعاودة الزوجين والأولاد والأسرة قد ترتبط بعمل من الأعمال الخارجة عن إرادة رب الأسرة وعن إرادة سيد الأسرة .

وكثيراً من هذا سببه آراء جمهور الفقهاء الذين يوقعون الطلاق المطلق واليمين بالطلاق والطلاق الثالث بكلمة واحدة ويوقعون

الطلاق المعلق قبل الزواج إذا علق على الزواج نفسه كما هو رأى الحنفية .
وهذه الآراء كانت منبع شقاء العائلة وكانت سبباً في تلبس الحيل
واختنان الفقهاء في ابتداع أنواعها .

ومن الواجب حماية الشريعة المطهرة وحماية الناس من الخروج
عليها وقد تكفلت بسعادة الناس دنيا وأخرى وأنها بأصولها تسع
الأمم في جميع الأزمنة والامكنة متى فُهِت على حقيقتها وطُبقت عن
بصيرة وهدى .

ومن السياسة الشرعية أن يفتح للجمهور باب الرحمة من الشريعة
نفسها وأن يرجع إلى آراء العلماء لتعالج الأمراض الاجتماعية كلما
استحصى مرض منها حتى يشمر الناس بأن في الشريعة مخرجاً من الضيق
وفرجاً من الشدة .

لهذا فكرت الوزارة في تضييق دائرة الطلاق بما يتفق مع أصول
الدين وقواعده ويوافق أقوال الأئمة وأهل الفقه فيه ولو من غير أهل
المذاهب الأربعة فوضعت مشروع القانون بما يتفق مع ذلك .

وليس هناك مانع شرعى من الأخذ بأقوال الفقهاء من غير المذاهب
الأربعة خصوصاً إذا كان الأخذ بأقوالهم يؤدي إلى جلب صالح عام
أو رفع ضرر عام بناء على ما هو الحق من آراء علماء أصول الفقه .
وقد بنى مشروع القانون في هذا الموضوع على المبادئ الآتية :

١ — طلاق السكران والمكره :

طلاق السكران لا يقع بناء على قول راجع لأحمد وقول في

المذاهب الثلاثة ورأى كثير من التابعين وأنه لا يعرف من الصحابة قول فيه بالوقوع وطلاق المكره لا يقع بناء على مذهب الشافعية والمالكية وأحمد وداود وكثير من الصحابة .

٢ — ينقسم الطلاق إلى منجز وهو ما قصد به إيقاع الطلاق فوراً وإلى مضاف كانت طالق غداً وإلى يمين نحو (على هذا الطلاق لأفعل كذا) أو معلق (فإن فعلت كذا فأنت طالق) .

والمعلق أن كان غرض المتكلم به التخويف أو الحيل على فعل الناس . أو تركه وهو يكره حصول الطلاق ولا وطر له فيه كان في معنى اليمين بالطلاق . وإن كان يقصد به حصول الطلاق عند حصول الشرط لأنه لا يريد المقام مع زوجته عند حصوله لم يكن في معنى اليمين ، واليمين في الطلاق وما في معناه لاغ أما باقي الأقسام فيقع فيها الطلاق .

وقد أخذ في إلغاء اليمين في الطلاق برأى متقدمى الحنفية وبعض متأخريهم وهذا موافق لرأى الإمام على وشریح وداود وأصحابه وطائفة من الشافعية والمالكية . وأخذ في إلغاء المعيق الذى في معنى اليمين برأى الإمام على وشریح وعطاء والحكم بن عتيبة وداود وأصحابه وابن حزم وقد وضعت المادة (٢) من مشروع القانون متضمنة أحكام هذه الأقسام .

٣ — الطلاق المتعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة وهو رأى محمد بن اسحق وثقل على وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزهير وثقله عن مشايخ قرطبة ومنهم محمد بن تقي الدين بن غزالي ومحمد بن عبد السلام

ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كخطاء وطاؤوس وعمر بن دينار وقد أفق به عكرمة وداود . وقال ابن القيم أنه رأى أكثر الصحابة ورأى بعض أصحاب مالك ورأى بعض الحنفية ورأى بعض أصحاب أحمد (مادة ٣ من المشروع) .

٤ - كنايةات الطلاق وهي ما تشمل الطلاق وغيره لا يقع فيها الطلاق إلا بالنية دون دلالة الحال كما هو مذهب الشافعي ومالك .

والمراد بالكناية هنا ما كان كناية في مذهب أبي حنيفة (مادة ٤ من المشروع) .

٥ - أخذ بمذهب الامام مالك والشافعي في أن كل طلاق يقع رجوعاً إلا ما استثنى في (المادة ٥ من المشروع) .

وبما تضمنت الإشارة إليه هنا أن التفريق بالطلاق بسبب اللعان أو اللعنة أو إباء الزوج عن الإسلام عند إسلام زوجته يبقى الحكم فيه على مذهب أبي حنيفة .

٢ - الشقاق بين الزوجين والتطبيق للضرر

الشقاق بين الزوجين مجلبة لأضرار كبيرة لا يقتصر أثرها على الزوجين بل يمتداهما إلى ما خلق الله بينهما من ذرية وإلى كل من له بهما علانة قرابة أو مصاهرة وليس في أحكام مذهب أبي حنيفة ما يمكن الزوجة من التخلص ولا ما يرجع الزوج عن غيه في الحال على كل إيداء آخر قصد الانتقام .

وتطالب الزوجة بالنفقة ولا غرض لها إلا إخراج الزوج بتفريجه.
المال ويطالب الزوج بالطاعة ولا غرض له إلا أن يتمكن من إسقاط
نفقتها وأن تنالها يده فيوقع بها ماشاء من ضروب العسف والجور .
هذا فضلا عما يتولد عن ذلك من أشكال في تنفيذ حكم الطاعة والتنفيذ
بالحبس لحكم النفقة وما يؤدي إليه استمراراً بالشقاق من ارتكاب
الجرائم والآثام ، تبينت الوزارة هذه الآثار واضحة جلية مما تقدم
إليها من الشكايات فرأت أن المصلحة داعية إلى الأخذ بمذهب الإمام
مالك في أحكام الشقاق بين الزوجين عدا الحالة التي يتبين للحكمين
أن الاساءة من الزوجة دون الزوج فلا يكون ذلك داعياً لإغراء
الزوجة المشاكسة على قسم عرى الزوجية بلا مبرر (المسواد من
٦ إلى ١١) .

٣ - التطليق لغيب الزوج أو لحبسه

كذلك قد يغيب الزوج عن زوجته مدة طويلة بلا عذر مقبولة
كطلب العلم أو التجارة أو لانقطاع المواصلات ثم هو لا يحصل
زوجته إليه ولا هو يطلقها لتتخذ لها زوجا غيره ومقام الزوجة على
هذا الحال زمنا طويلا مع محافظتها على العفة والشرف أمر
لا تحتمله الطبيعة في الأعم الأغلب وإن ترك لها الزوج ما تستطيع
الاتفاق منه .

وقد يقترف الزوج من الجرائم ما يستحق عقوبة السجن الطويلة

فتقع زوجته في مثل ما وقعت فيه زوجة الغائب وليس في أحكام
مذهب أبي حنيفة ما تعالج به هذه الحال ومعالجتها واجب اجتماعي
بحكم ، ومذهب الإمام مالك يجهز التطلاق على الغائب الذي يترك
لزوجته ما ينقن منه على نفسها إذا طالت غيبته سنة فأكثر وتضررت
الزوجة من بعده عنها بعد أن يضرب له أجلا ويمد إلى بائه إما
أن يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها وإلا طلقها عليه القاضى
هذا إذا أمكن وصول الرسائل إليه وإلا فيطلق القاضى عليه بلا ضرب
أجل ولا إغفار .

وواضح أن المراد بغيبه الزوج هنا غيبته عنها بالإقامة في بلد آخر
غير بلد الزوجة أما الغيبة عن بيت الزوجة مع الإقامة في بلد واحد
فهو من الأحوال التي يتناولها التطلاق للضرر .

والزوج الذي حكم عليه نهائياً بالسجن ثلاث سنين فأكثر يساوى الغائب
الذي طالت غيبته سنة فأكثر في تضرر زوجته من بعده عنها كما يساوى
الأسير في ذلك فيجوز لزوجته طلب التطايق عليه بعد سنة من سجنه
إذا تضررت من بعده عنها كزوجه الغائب والأسير لأن المناط في
ذلك تضرر الزوجة من بعد الزوج عنها ولا دخل لكون التباعد
باختياره أو قهره أو بدليل النص إلى أن لزوجة الأسير حق
طلب التطلاق إذا تضررت من بعد زوجها عنها (المواد من
١٢ إلى ١٤) .

٤ - دعوى النسب

بناء على الأحكام الواجب تطبيقها الآن يثبت نسب ولد الزوجة في أى وقت أتت به مهما تباعد الزوجان فيثبت نسب ولد زوجة مشرقية من زوج مغربي عقد الزواج بينهما مع إقامة كل في حته دون أن يجتمعا من وقت العقد إلى وقت الولادة إجماعاً تصبح معه الخلوة وذلك بناء على مجرد جواز الاجتماع بينهما عقلاً .

كذلك يثبت نسب ولد المطلقة بائناً إذا أتت به لأقل من سنتين من وقت الطلاق ونسب ولد المتوفى عنها زوجها إذا أتت به لأقل من سنتين من وقت الوفاة .

ويثبت ولد المطلقة رجعيًا في أى وقت أتت به من وقت الطلاق ما لم يقر بانقضاء العدة . والمثل بهذه الأحكام مع شيوع فساد الدمم وحسوه الأخلاق أدى إلى الجراة على إدعاء نسب أولاد غير شرعيين . وتقدمت بذلك شكاوى عديدة .

ولما كان رأى الفقهاء في ثبوت النسب مبنيًا على رأيهم في أقصى مدة الحمل ولم ين أغلبهم رأيه ذلك إلا على أخبار بعض النساء بأن الحمل مكس كذا سنين والبعض الآخر كأي حنيفة بنى رأيه في ذلك على أثر ورد عن العبيدة عائشة يتضمن أن أقصى مدة الحمل سنتان وليس في أقصى مدة الحمل كتاب ولا سنة . فلم تر الوزارة مانعا من أخذ رأى الأطباء في المدة التي يمكنها الحمل فأفاد الطبيب الشرعى بأنه يرى أنه عند التشريع يعتبر أقصى مدة الحمل ٣٦٥ يوما حتى يشمل جميع الأحوال النادرة ..

وبما أنه يجوز شرعاً لولي الأمر أن يمنع قضاؤه من سماع بعض الدعاوى التي يشاع فيها التزوير والاحتيال ودعوى نسب ولد بعد مضي سنة من تاريخ الطلاق بين الزوجين أو وفاة الزوج وكذا دعوى نسب ولد من زوج لم يتلاق مع زوجته في وقت مظاهر فيها الاحتيال والتزوير لذلك وضعت المادة (١٥) من مشروع القانون .

٥ — النفقة والعدة

كان المتبع إلى الآن في تقدير نفقة الزوجة على زوجها أن يراعى في ذلك حال الزوجين معاً يساراً وأعساراً وتوسطاً فإن اختلفت حال الزوجين بأن كان أحدهما موسراً والآخر معسراً قدر للزوجة نفقة المتوسطين فإذا كان الزوج هو الموسر أمر بأداء ما فرض وإذا كان هو المعسر أمر بأداء نفقة المعسرين والباقي يكون ديناً عليه يؤديه إذا أيسر .

ربما أن الحكم ليس متفقاً عليه بين مذاهب الأئمة الأربعة فذهب الشافعي ورأى صحيح في مذهب أبي حنيفة لا تقدر نفقة الزوجة إلا باعتبار حال الزوج مهما كانت حالة الزوجة استناداً إلى صريح الكتاب الكريم (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله شيئاً إلا ما أتاهما سيجعل الله بعد عسر يسراً - اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) .

وبما أنه لا يجب أن تأخذ الزوجة من زوجها أكثر مما يقدر

عليه لأنها تعاقبت معه على أن ينفق عليها مما يستطيع حسب اختلاف
الأزمان والأحوال فكان من المصلحة الأخذ بمذهب الشافعي والرأى
الأخر من مذهب أبي حنيفة في تقدير نفقة الزوجة على زوجها ولذا
وضعت المادة (٦١) من المشروع .

وكذلك بناء على الأحكام الواجب تطبيقها الآن بمقتضى القانون .
رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ تستطيع المطلقة أن تأخذ نفقة عدة مدة طويلة
بدون حق فإنها إذا كانت مرضعة قد تدعى أن الحيض لم يأتها طول
مدة الرضاعة وهى سنتان ثم تدعى بعد ذلك أنه لا يأتها إلا مرة
واحدة كل سنة وقولها مقبول فى ذلك وتتوصل إلى أن تأخذ نفقة
عدة مدة خمس سنين وإذا كانت غير مرضع قد تدعى أن الحيض يأتها
مرة واحدة فى كل سنة فتتوصل إلى أن تأخذ نفقة عدة ثلاث
سنين .

ولما كان هذا الإدعاء خلاف العادة الشائعة فى النساء ،
كبرت شكوى الأزواج من تلاعب المطلقات واحتياهن لأخذ نفقة
عدة بدون حق . . .

فأرأت الوزارة أن المصلحة داعية إلى تعديل هذا الحكم بناء على
ما ثبت من تقرير الطبيب الشرعى وهو أن أقصى مدة الحمل سنة وعلى
أن لولى الأمة حق منع القضاة من سماع بعض الدعاوى التى شاع
فيها التزوير والاحتيال فوضعت الفقرة الأولى من المادة (١٧) من
مشروع القانون .

وقد لاحظت الوزارة أن وضع المادة (٥) من المشروع قد يقرى بعض النساء المطلقات على الدعاوى الباطلة بعد وفاة أزواجهن فيدعين كذباً أن عدتهن لم تنقض من حين الطلاق أو وقت الوفاة وأنهن وارثات . وليس هناك من الأحكام الجارية عليها العمل الآن ما يمنع من هذه الدعاوى مادام كل طلاق يقع رجعيًا لأن الطلاق الرجعي لا يمنع الزوجة من الميراث إذا مات زوجها في العدة ومن السهل على فاسيدات الذمم أن يدعين كذباً أنهن من ذوات الحيض وأنهن لم يحضن ثلاث مرات ولو كانت المدة بين الطلاق والوفاة عدة ستين . وعسير على الورثة أن يثبتوا انقضاء عدتها لأن الحيض لا يعلم إلا من جهتها . ودعوى إقرارها بانقضاء المدة لا تسمع إلا طبق القيود المدونة بالمادة (١٢٩) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (القانون رقم ٢١ سنة ١٩١٠) وهيئات أن تتحقق هذه القيود ، لهذا رأت منع سماع دعوى الوارثة بسبب عدم انقضاء العدة إذا كانت بين الطلاق والوفاة أكثر من سنة سواء أكانت الدعوى من الزوجة أم من ورثتها من بعدها . وذلك بناء على ما لولى الأمر من منع قضائه من سماع بعض الدعاوى الظاهر فيها التزوير . وبناء على ما سبق بيانه من رأى الطيب الشرعى قد وضعت الفقرة الثانية من المادة (١٧) من المشروع وإنما قيد عدم سماع الدعوى هنا بحالة الإنكار لأنه لا مانع شرعاً من إقرار الورثة بمن يشاركونهم في الميراث .

ولما كانت أحكام النفقة تقدر من غير تحديد مدة رأت من اللازم

وضع الفقرة الأولى من المادة (١٨) مكملة لحكم المادة (١٧) لمنع تنفيذ أحكام النفقات بعد مضي سنة من تاريخ الطلاق .

غير أن هنالك من هذه الأحكام ما صدر طبقاً للتشريع الحالي فهل تنفذ هذه الأحكام لمدة ثلاث سنوات أو خمس سنوات طبقاً للتشريع الذي صدرت الأحكام بمقتضاه مع سقوط ذلك التشريع من يوم العمل [بالقانون الجديد أو يسرى حكم القانون الجديد على تلك الأحكام بناء على أنه هو القانون الوحيد الذي يجب العمل به لأنه حل محل القانون القديم . رأت الوزارة في هذا الموضوع أن تجعل مدة السنة تبتدىء من تاريخ الطلاق فوضعت الفقرة الثانية من المادة (١٨) من المشروع . ولكن إذا كان وقت العمل بهذا القانون قد مضي على تاريخ الطلاق أكثر من سنة فلا تنفذ المصلحة إلا بما يكون مستحقاً لها من النفقة إلى حين العمل بهذا القانون لأنه أصبح حقاً مكتسباً لها والحقوق المكتسبة لا تمس .

٦ - المهر

كانت المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠) نصها هكذا (يجب أن تكون الأحكام بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة وبما دون هذه اللائحة وبمذهب أبي يوسف عند اختلاف الزوجين في مقدار المهر) .

ولما صدر القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ وكان مشتملاً على أحكام

غير ما استثنى في المادة المذكورة زيد عليها الفقرة الآتية ومع ذلك فإن المسائل المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ يكون الحكم فيها طبقاً لأحكام ذلك القانون .

والآن وقد وضع مشروع هذا القانون وهو يشمل على أحكام غير استثنى بالمادة المشار إليها لم يكن بد من وضع استثناء آخر وهذا ما دعا الوزارة إلى أن تفكر في وضع نص أعم لهذه المادة يغنيها عن التعديل كلما عن لها أن تضع أحكاماً لم ينص على استثناءها .

وفي الوقت نفسه لوحظ أن استثناء مذهب أبي يوسف عند اختلاف الزوجين في مقدار المهر بالصيغة التي هو بها لا محل له مع إدخال أحكام عديدة ليست من أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة بل ليست من مذهب أبي حنيفة نفسه ، فلذلك رأى أن يوضع مذهب أبي يوسف عند اختلاف الزوجين في مقدار المهر بنصه الفقهي اكتفاء بذلك عن استثناءه بالصورة التي هو عليها في المادة ٢٨٠ أما وجه اختيار مذهب أبي يوسف في هذا الباب فواردة بالملذكرة التفسيرية التي وضعت لمشروع القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠ (المادة ١٩ منه مشروع القانون) .

٧ - سن الحصانة

جرى العمل إلى الآن على أن حق الحصانة ينتهي عند بلوغ الصغير سبع سنوات وبلوغ الصغيرة تسعاً ومن سنه ذلك التجارب على أنها

تقد لا يستغنى فيها الصغير والصغيرة عن الحضانة فيسكونان في خطر ختمهما إلى غير النساء خصوصا إذا كان والدهما متزوجا بغير أمهما . ولذلك كثرت شكوى النساء من انتزاع أولادهن منهن في ذلك الوقت .

ولما كان الممول عليه في مذهب الحنفية أن الصغير يسلم إلى أبيه عند الاستغناء عن خدمة النساء والصغيرة تسلم إليه عند بلوغ حد الشهوة وقد اختلف الفقهاء في تقدير السن التي يكون عندها الاستغناء بالنسبة للصغير فقدرها بعضهم بسبع سنين وبعضهم قدرها بتسع . وقدر بعضهم بلوغ حد الشهوة بتسع سنوات وبعضهم قدره بإحدى عشر سنة . رأيت الوزارة أن المصلحة داعية إلى أن يكون للقاضي حرية النظر في تقدير مصلحة الصغير بعد سبع والصغيرة بعد تسع فإن رأى مصلحةهما في بقاءهما تحت حضانة النساء قضى بذلك إلى تسع في الصغير وإحدى عشرة في الصغيرة وإن رأى مصلحةهما في غير ذلك قضى بضمهما إلى غير النساء .

٨ — المفقود

الحكم يعمد المفقود إذا مات أقرانه أو بلغ من العمر تسعين سنة حسب أحكام مذهب أبي حنيفة الجاري عليها العمل بالمحاكم الشرعية . أصبح لا يتفق الآن مع حالة الرق التي وصلت إليها طرق المواصلات في العصر الحاضر . فإن التخاطب بالبريد والتلغراف والتليفون وانتشار محفوظيات وقصصيات المملكة المصرية في أنحاء العالم جعل من السهل

البحث عن الغائبين غيبة منقطعة (المفقودين) ومعرفة إن كانوا لا يزالون على قيد الحياة أو لا في وقت قصير .

اذلك عنيت الوزارة قبل الآن بأمر زوجة المفقود فوضعت لها أحكاماً في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ من مذهب الإمام مالك (مادتي ٧ و ٨) .

أما أمر ماله فقد ترك على الحالة الجارية عليها العمل من قبل المحاكم . ولكن تبين من البحث وجود قضايا كثيرة بالمجالس الحسبية تختص بأموال المفقودين تستدعي الاهتمام والعناية بتصرف أمور هذه الأمور على وجه أصح فقد بلغت هذه القضايا لغاية فبراير سنة ١٩٢٧ : ١١٦٦ قضية منها ٧٦٧ قضية تقل قيمتها عن مائة جنيه أو بمجولة القيمة ومنها ٣٩٦ قضية تزيد قيمتها عن ألف جنيه والباقي قيمته بين هذين المقدارين . لهذا رأت الوزارة أن تضع أحكاماً لأموال المفقودين تصلح من الحالة الموجودة الآن وتتناسب مع حالة العصر الحاضر بقدر المستطاع ، ولما كان بعض المفقودين يفقد في حالة يظن معها موته كمن يخرج القضاء حاجة قريبة ثم لا يعود أو يفقد في ميدان القتال والبعض يفقد في حالة يظن معها بقاؤه سالماً كمن يغيب للتجارة أو طلب العلم أو السباحة ثم لا يعود رأت الوزارة الأخذ بمذاهب الإمام بن حنبل في الحالة الأولى وبقول صحيح في مذهبه ومذهب الإمام أبي حنيفة في الحالة الثانية . في الحالة الأولى ينتظر إلى تمام أربع سنين من حين فقدته فإذا لم يعد ويبحث عنه فلم يوجد اعتدت زوجته عدة الوفاة وحلت الأرواح بعدها وقسم ماله بين ورثته وفي الحالة الثانية يفرض

أمر بتقدير المدة التي يعيش بعدها المفقود إلى القاضى فإذا بحث في مظان وجوده بكل الطرق الممكنة وتحرى عنها بما يوصل إلى معرفة حاله فلم يجده وتبين أن مثله لا يعيش إلى هذا الوقت حكم بموته .

ولما كان الراجع من مذهب الإمام أبى حنيفة أنه لا بد من حكم القاضى بموت المفقودين وأنه من تاريخ الحكم بموته تعدد زوجته عدة الوفاة ويستحق تركته الموجودون وقته رضى الاخذ بمذهبه في الحالين لأنه أضبط وأصلح لنظام العمل في القضاء ، لهذا وضعت المادتين الحادية والعشرون والثانية والعشرون من هذا المشروع .

٩ - أحكام عامة

سبق أن أوردنا في الباب الخاص بدعوى النسب رأى الطبيب الشرعى في مدة الحمل وأنه يرى عند التشريع اعتبار مدة أقصاها ٣٦ يوما حتى يشمل جميع الأحوال النادرة فلذلك رأى تحديد السنة التي تذكر في معرض أحكام النسب والعدة والتطليق لغية الزوج أو حبيسه بما يتفق مع هذا رأى أما فيما عدا ذلك فالمراد بالسنة فهو السنة الهجرية ولهذا وضعت المادة الثالثة والعشرون .

ولأن قد أصبحت المواد ٣ و ٧ و ١٢ من القانون رقم ٢٥٠ سنة ١٩٣٠ لا ضرورة إليها بعد الاخذ بأحكام المشرع الحالي فقد تعين إلغاؤها ولزم النص على ذلك في المادة الرابعة والعشرون .

قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦
بشأن تعديل احكام بعض النفقات (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تنظر الدعاوى المتعلقة بنفقة الزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين على وجه الاستعجال ولطالب النفقة أن يستصدر أمراً من المحكمة المنظور أمامها الدعوى بتقدير نفقة وقتية له .
والنفقذ الممجل بغير كفالة واجب بقوة القانون لكل حكم صادر بالنفقة أو بأجرة الحضالة أو المسكن للزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين .

(المادة الثانية)

لا يترتب على أى أشكال مقدم من المحكوم عليه وقف إجراءات التنفيذ بالنسبة لأى من الديون المشار إليها فى المادة السابقة ومع ذلك لا يجوز للمحضر أن يتم التنفيذ قبل عرض الأوراق على قاضى التنفيذ ليأمر بما يراه .

(المادة الثالثة)

على بنك ناصر الاجتماعى وفاء الديون المستحقة للزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين بما نص عليه فى المادة (١) من هذا القانون متى طلب المحكوم له ذلك وقدم الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يدل على تمام الإعلان وذلك من أحد إفروعه أو من الوحدة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية التى يحيل إليها البنك المبالغ المحكوم بها .

ويكون وفاء البنك بهذه الديون فى حدود المبالغ التى تخصص لهذا الغرض .

(المادة الرابعة)

استثناء ما تقرره القوانين فى شأن قواعد الحجر على المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما فى حكمها يكون الحد الأقصى لما يجوز الحجر عليه منها وفاء لدين ما نص عليه فى المادة (١) من هذا القانون فى حدود النسب الآتية :

(أ) ٢٥ ٪ للزوجة أو المطلقة ، وفى حالة وجود أكثر من واحدة يوزع هذا القدر بينهما بنسبة ما حكم به لكل منهما .

(ب) ٣٥ ٪ للإبن الواحد أو أكثر على أن يوزع بينهم بنسبة ما حكم به لكل منهم .

(ج) ٤٠ ٪ للزوجة أو المطلقة والإبن الواحد أو أكثر أو الوالدين .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز النسبة التي يجوز الحجز عليها ٤٠ ٪ أيا كان دين النفقة المحجوز من أجله .

(المادة الخامسة)

إذا كان المحكوم عليه بنفقة الزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين من غير ذوى المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما في حكمها وجب عليه أن يودع دين النفقة المحكوم به خزانة بنك قاصر الاجتماعى أو فرعه أو وحدة الشؤون الاجتماعية الذى يقع محل إقامته فى دائرة أى منها فى الأسبوع الأول من كل شهر منى قام البنك بالتنبيه عليه بالوفاء .

(المادة السادسة)

لبنك قاصر الاجتماعى إستيفاء ما قام بوفائه من ديون وفقاً لأحكام هذا القانون بطريق الحجز الإدارى على الأموال المحكوم عليه فى حدود المبالغ الملزم بها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى .

(المادة السابعة)

على الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وجهات القطاع الخاص

والهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وإدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة والنقابات المهنية ، بناء على طلب من بنك ناصر الاجتماعي مرفق به صورة طبق الأصل من الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يفيد تمام الإعلان أن تقوم بختم المبالغ الجائز الحجز عليها وفقاً للمادة (٤) من هذا القانون وإيداعها بخزانه البنك فور وصول الطلب إليها ودون حاجة إلى إجراء آخر .

(المادة الثامنة)

في حالة التزام بين الديون تكون الأولوية لدين نفقة الزوجة أو المطلقة فنفقة الوالدين فنفقة الأقارب ، ثم الديون الأخرى .

(المادة التاسعة)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس كل من توصل إلى الحصول على أية مبالغ من بنك ناصر الاجتماعي نقداً لحكم أو أمر مما نص عليه في هذا القانون صدر بناء على إجراءات أو أدلة صورية أو مصطنعة .

(المادة العاشرة)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذه القانون في القوانين الأخرى ،

(المادة الحادية عشر)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

يبرم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها
صدر برئاسة الجمهورية في ٥ شعبان سنة ١٣٩٦ (أول أغسطس
سنة ١٩٧٦ .

تنفيذ أحكام الطاعة

منشور وزارة العدل في ١٣ / ٢ / ١٩٦٧ بشأن تنفيذ أحكام الطاعة بطريق الإعلان وليس بطريق الشرطة وقد تضمن الآتي :

عمت الشكوى مما جرى عليه العمل من تنفيذ الأحكام الصادرة ب طاعة الزوجة بحملها إلى منزل الزوجية قهراً عنها ودون أن يراعى في كيفية إجراء هذا التنفيذ تلقى التعليمات بشأنه من رئيس المحكمة أو القاضى المختص على ما توجبه المادة رقم ٣٤٥ من اللائحة ترتيب المحاكم الشرعية المعمول بها بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ ولما كان تنفيذ أحكام الطاعة على الوجه المتقدم لا يقوم على سنة من الشريعة الغراء كما لا تقره الشرائع السماوية الأخرى بالإضافة إلى ما يعطى عليه من امتنان لسكرامة المرأة وقيام الأسرة على أساس من التصديق والكرامية ينعكس أثره ولاشك على الأولاد جيل المستقبل فضلاً عما دلت عليه التجربة من عدم جدوى التنفيذ بذلك الطريق في رد الزوجة عن نشوزها .

ويغنى عن اتباع هذا الطريق إعلان الزوجة بما يترتب على عدم تنفيذها حكم الطاعة من آثار شرعية .

وإزاء ذلك ونظراً لتوزيع التنفيذ من جهات الشرطة والمحضرين وحرصاً على المصلحة العامة — نرجو التأشير من رئيس المحكمة أو القاضى المختص بحسب الأحوال على جميع الأحكام الصادرة ب طاعة الزوجة قبل تسليمها إلى ذوى الشأن بأن يكون تنفيذها بطريق إعلان الزوجة بأن عدم امتثالها لتنفيذ الحكم مسقط لحقها في النفقة .

وقد أخطرت وزارة الداخلية بعدم قبول الأحكام المذكورة للتنفيذ بواسطة رجال الشرطة .

قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣

بشان الموارث

المادة ١ — يعمل في المسائل والمنازعات المتعلقة بالموارث
المرافقة لهذا القانون .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد
شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أحكام الموارث

الباب الاول

أحكام عامة

مادة ١ — يستحق الإرث بموت المورث أو باعتباره ميتا
بحكم القاضي .

مادة ٢ — يجب لاستحقاق الإرث تحقق حياة الوارث وقت
موت المورث أو وقت الحكم باعتباره ميتا .

ويكون الحل مستحقا للإرث إذا توافر فيه مانص عليه في
المادة ٤٣ .

مادة ٣ — إذا مات إثنان ولم يعلم أيهما مات أولا فلا إستحقاق
لأحدهما في تركة الآخر سواء كان موتهما في حادث واحد أم لا .

مادة ٤ — يؤدي من التركة بحسب الترتيب الآتي :

٤- الأوجال العنصرية

(أولا) ما يكفي لتجيز الميث ومن تلزمه نفقته من الموت إلى الدفن .

(ثانيا) ديون الميت .

(ثالثا) ما أوصى به في الحد الذي تنفذ فيه الوصية .

ويوزع ما بقي بعد ذلك على الورثة ، فإذا لم يوجد ورثة فحصى من التركة بالترتيب الآتي :

(أولا) استحقاق من أقر له الميت بنسب على غيره .

(ثانيا) ما أوصى به فيما زاد على الحد الذي تنفذ فيه الوصية فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء آلت التركة وما بقي منها إلى الخزانة العامة .

مادة ٥ — موانع الإرث قتل المورث عمدا سواء كان القاتل فاعا أصليا أم شريكا أم كان شاهدا زور أدت شهادته إلى الحكم بإعدام وتنفيذه إذا كان القتل بلا حق ولا عذر وكان القاتل عاقلا بالغاً من العمر خمس عشرة سنة وتعد من الأعذار تجاوز حق الدفاع الشرعي .

مادة ٦ — لا توارث بين مسلم وغير مسلم .

وتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض واختلاف الدارين لا يمنع من الإرث بين المعلنين ولا يمنع بين غير المسلمين إلا إذا كانت شريعة الدار الأجنبية تمنع من توريث الأجنبي عنها .

الباب الثاني في أسباب الإرث وأنواعه

مادة ٧ - أسباب الإرث ، الزوجية والقرباة والعضوية السببية.
يكون الإرث بالزوجية بطريق الفرض ويكون الإرث بالقرباة
بطريق الفرض أو بالتعصيب أو بهما معا ، أو بالرحم مع مراعاة قواعد
الحجب والرد .

فإذا كان لوارث جهتا إرث ورث بهما معا مع مراعاة أحكام
المادتين ١٤ ، ٣٧ .

القسم الأول في الإرث بالفرض

مادة ٨ - الفرض سهم مقدر للوارث في التركة ، ويبدأ في
التوريث بأصحاب الفرض وهم :

الأب ، الجد الصحيح وإن علا ، الأخ لأم ، الأخت
لأم ، الزوج ، الزوجة ، البنات ، بنات الإبن وإن نزل ،
الأخوات لأب وأم ، الأخوات لأب ، الأم ، الجدة الصحيحة
وإن علت .

مادة ٩ - مع مراعاة حكم المادة ٢١ لأب فرض السندس إذا
وجد الميت ولد أو ولد إبن وإن نزل ، والجد الصحيح هو الذي

لا يدخل في نسبته إلى الميت أنثى . وله فرض السدس على الوجه المبين في الفقرة السابقة .

مادة ١٠ — لأولاد الأم فرض السدس للواحد والثلاث للآخرين فأكثر ، ذكورهم وإناثهم في القسمة سواء . وفي الحالة الثانية إذا استغرقت الفروض التركة يشارك أولاد الأم الأخ الشقيق أو الأخوة الأشقاء بالإنفرد أو مع أخت شقيقه أو أكثر ، ويقسم الثلث بينهم جميعاً على الوجه المتقدم .

مادة ١١ — للزوج فرض النصف عند عدم الولد وولد الإبن وإن نزل ، والربع مع الولد أو ولد الإبن وإن نزل . وللزوجة ولو كانت مطلقة رجعيّاً إذا مات الزوج وهي في العدة أو الرجعات فرض الربع عند عدم الولد وولد الإبن وإن نزل ، والثلث مع الولد أو ولد الإبن وإن نزل . وتعتبر المطلقة بائناً في مرض الموت في حكم الزوجة إذا لم ترض بالطلاق ومات المطلق في ذلك المرض وهي في عدته .

مادة ١٢ — مع مراعاة حكم المادة ١٩ :

(١) للواحدة من البنات فرض النصف والإثنتين فأكثر الثلثان .

(ب) ولبنات الإبن الفرض المتقدم ذكره عند عدم وجود بنت أو بنت لمن أعلى منها درجة ، ولهن واحدة أو أكثر — السدس مع البنت أو بنت الإبن الأعلى درجة .

مادة ١٣ - مع مراعاة حكم المادتين ١٩ ، ٢٠ .

(١) للواحدة من الأخوات الشقيقات فرض النصف وللإثنتين
فأكثر الثلثان .

(ب) للأخوات لأب الفرض المتقدم ذكره عند عدم وجود
أخت شقيقة ، ولهن واحدة أو أكثر السدس مع الأخت الشقيقة .

مادة ١٤ - للأم فرض السدس مع الولد أو ولد الإبن وإن
تول أو مع إثنين أو أكثر من الأخوة والأخوات ولها الثلث في غير
هذه الأحوال غير أنها إذا اجتمعت مع أحد الزوجين والأب فقط
كان لها ثلث ما بقى بعد فرض الزوج .

والجدة الصحيحة هي أم أحد الأبوين أو الجدة الصحيحة وإن علت ،
والجدة أو الجدات السدس ، ويقسم بينهم على السواء لا فرق بين
ذات قرابة وذات قرابتين .

مادة ١٥ - إذا زادت أنصاء أصحاب الفروض على التركة قسمت
بينهم أنصابتهم في الإرث .

القسم الثاني

في الإرث بالتعصيب

مادة ١٦ - إذا لم يوجد أحد من ذوى الفروض أو وجد ولم
تستغرق الفروض التركة كانت التركة أو ما بقى منها بعد الفروض
للعصبة من النسب . والعصبة من النسب ثلاثة أنواع :

١ — عصبه بالنفس .

٢ — عصبه بالغير .

٣ — عصبه مع الغير .

مادة ١٧ — للعصبه بالنفس جهات أربع مقدم بعضها على بعض في الإرث على الترتيب الآتي :

١ — البنوة : وتشمل الأبناء وأبناء الإبن وإن نزل .

٢ — الأبوة : وتشمل الأب والجد الصحيح وإن علا .

٣ — الإخوة : وتشمل الأخوة لأبوين والأخوة لأب وأبناء الأخ لأبوين وأبناء الأخ لأب وإن نزل كل منهما .

٤ — العمومة : وتشمل أعمام الميت وأعمام أبيه وأعمام جده الصحيح وإن علا سواء أكانوا لأبوين أم لأب وأبناء من ذكروا وأبناء أبنائهم وإن نزلوا .

مادة ١٨ — إذا اتحدت العصبه بالنفس في الجهة كان المستحق للإرث أقربهم درجة للميت .

فإذا اتحدوا في الجهة والدرجة كان التقديم بالقوة . فن كان ذا قرابتين للميت قدم عل من كان ذا قرابة واحدة .

فإذا اتحدوا في الجهة والدرجة والقوة كان الإرث بينهم على السواء .

مادة ١٩ — العصبه بالغير هي :

١ - البنات مع الأبناء .

٢ - بنات الإبن وإن نزل مع أبناء الإبن وإن نزل وإذا كانوا في درجتين مطلقاً أو كانوا أنزل منهم إذا لم ترثن بغير ذلك .

٣ - الأخوات لأبوين مع الأخوة لأبوين والأخوات لأب مع الأخوة لأب .

ويكون الإرث بينهم في هذه الأحوال للذكر مثل حظ الأنثيين .

مادة ٢٠ - العصبية مع الغير من :

الأخوات لأبوين أو لأب مع البنات أو بنات الإبن وإن نزل ويكون لمن الباقي من التركة بعد الفروض . وفي هذه الحالة يعتبرون بالنسبة لباقي العصبية كالأخوة لأبوين أو لأب ويأخذون أحكامهم في التقديم بالجهة والدرجة والقوة

مادة ٢١ - إذا اجتمع الأب أو الجد مع بنت الإبن وإن نزل لإستحق السدس فرضاً والباقي بطريق التعصيب .

مادة ٢٢ - إذا اجتمع الجد مع الأخوة والأخوات لأبوين لأب كانت له حالتان :

الأولى - أن يقاسمهم كأخ إن كانوا ذكوراً فقط أو ذكوراً وإناثاً أو إناثاً عيين مع الفرع الوارث من الإناث .

الثانية - أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض بطريق التعصيب

إذا كان مع أخوات لم يعصبن بالذكور أو مع الفرع أو الوارث من الإناث على أنه إذا كانت المقاسمة أو الإرث بالتعصيب على الوجه المتقدم تهرم الجدة من الإرث أو تنقصه عن السدس واعتبر صاحب فرض بالسدس ولا يعتبر في المقاسمة من كان محجوباً من الأخوة أو الأخوات لأب .

الباب الثالث - في المحجب

مادة ٢٣ - المحجب هو أن يكون لشخص أهلية الإرث ولكنه لا يرث بسبب وجود وارث آخر والمحجوب يحجب غيره .

مادة ٢٤ - المحروم من الإرث للمانع من موانعه لا يحجب أحداً من الورثة .

مادة ٢٥ - تحجب الأم الجدة الصحيحة مطلقاً وتحجب الجدة القريبة الجدة البعيدة ويحجب الأب الجد لأب . كما يحجب الجد الصحيح الجدة إذا كانت أصلاً له .

مادة ٢٦ - يحجب أولاد الأم كل من الأب والجد الصحيح وإن علا والوالد وولد الإبن وإن نزل .

مادة ٢٧ - يحجب كل من الإبن وابن الإبن وإن نزل بنت الإبن التي تكون أنزل منه درجة ويحجبها أيضاً بنتان أو بنتا إبن أختا منها درجة مالم يكن معهما من يعصبهما طبقاً لحكم المادة ١٩ .

مادة ٢٨ - تحجب الأخت لأبوين كلا من الإبن وابن الإبن وإن نزل والأب .

مادة ٢٩ - تحجب الأخت لأب كلا من الأب والإبن وإن

نزل كما يحجبها الاخ لأبوين والاخت لأبوين وإذا كانت عصبه مع غيرها، طبقاً لحكم المادة ٢٠ والاختان لأبوين إذا لم يوجد أخ لأب

الباب الرابع — في الإرث

مادة ٣٠ — إذا لم تستغرق الفروض التركة ولم توجد عصبه من النسب رد الباقي على الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة فروضهم . ويرد باقي التركة إلى أحد الزوجين إذا لم يوجد عصبه النسب أو أحد أصحاب الفروض النسبية أو أحد ذوى الأرحام.

الباب الخامس — في إرث ذوى الأرحام

مادة ٣١ — إذا لم يوجد أحد من العصبه بالذمب ولا أحد من ذى الفروض النسبية كانت التركة أو الباقي منها لذوى الأرحام . وذوى الأرحام أربعة أصناف مقدم بعضها على بعض من الإرث على الترتيب الآتي :

الصف الأول — أولاد البنات وإن نزلوا وأولاد بنات الإبن وإن نزلوا .

الصف الثاني — الجد غير الصحيح وإن علا، والجدة غير الصحيحة وإن علت .

الصف الثالث — أبناء الإخوة لأم وأولادهم وإن نزلوا ، وأولاد الأخوات لأبوين أو لأحدهما وإن نزلوا . وبنات الإخوة لأبوين أو

لأحدهما وأولادهن وإن نزلوا ، وبنات أبناء الإخوة لأبوين أو
لأب وإن نزلوا ، وأولادهن وإن نزلوا .

الصف الرابع — يشمل ست طوائف مقدم بعضها على بعض في
الإرث على الترتيب الآتي :

الأولى — أعمام الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين
أو لأحدهما .

الثانية — أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات
أعمام الميت لأبوين أو لأب . وبنات أبنائهم وإن نزلوا . وأولاد
من ذكرنا وإن نزلوا .

الثالثة — أعمام أبي الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته
لأبوين أو لأحدهما وأعمام أم الميت وعماتها وخالاتها لأبوين أو
لأحدهما .

الرابعة — أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات
أعمام أبي الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد
من ذكرنا وإن نزلوا .

الخامسة — أعمام أبي الميت لأم . وأعمام أبي أم الميت
وعماتها وأخوالها لأبوين أو لأحدهما ، وأعمام أم أم الميت وأم
أبيه وعماتها وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأحدهما .

السادسة — أولادها من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا ،

وبنات أعمام أب الميت لأبوين أو لأب. وبنات أبنائهم وإن نزلوا ،
وأولاد من ذكروا وإن نزلوا وهكذا .

مادة ٣٢ — الصنف الأول من ذوى الأرحام أولادهم بالميراث .
أقربهم إلى الميت درجة . فإن إستووا في الدرجة فولد صاحب الفرض
أولى من ولد ذى الرحم .

وإن إستووا في الدرجة ولم يكن فيهم ولد صاحب فرض أو كانوا
كلهم يدلون لصاحب فرض إشتراكوا في الإرث .

مادة ٣٣ — الصنف الثانى من ذوى الأرحام أولادهم بالميراث
أقربهم إلى الميت درجة فإن إستووا في الدرجة قدم من كان يدل بصاحبه
فرض وإن استووا في الدرجة وليس فيهم من يدل بصاحب فرض
أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض فإن إتحدوا في حيز القرابة
إشتراكوا في الإرث وإن اختلفوا في الحيز فالتثنان لقرابة الأب والثلاث
لقرابة الأم .

مادة ٣٤ — الصنف الثالث من ذوى الأرحام أولادهم بالميراث
أقربهم إلى الميت درجة ، فإن إستووا في الدرجة وكان فيهم ولد
عاصب فهو أولى من ولد ذى الرحم ، والأقدم اقوامهم قرابة للميت
فن كان أصله لأبوين فهو أولى من كان أصله لأب ، ومن كان له أصله
لأب فهو أولى من كان أصله لأم . فإن إتحدوا في الدرجة وقوة القرابة
إشتراكوا في الإرث .

مادة ٣٥ — في الطائفة الأولى من طوائف الصنف الرابع المبينة
بالمادة ٢١ إذا انفرد فريق الأب وهم أعمام الميت لأم وعماته ، أو

غريق الأم وهم أخوانه وخالاته قسم أقواهم قرابة . فمن كان لابوين فهو أولى من كان لأب ومن كان لأب فهو أولى من كان لأم ، وإن تساوا في القرابة إشتراكوا في الإرث .

وعند اجتماع الفريقين يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم ويقسم نصيب كل فريق على النحو المتقدم .

وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الثالثة والخامسة .

مادة ٣٦ — في الطائفة الثانية يقدم الأقرب منهم درجة ، على الأبعد ولو من غير حيزه . وعند الاستواء واتحاد الحيز يقدم الأقوى في القرابة إن كانوا أدلاد عاصب أو أولاد ذى رحم .

فإن كانوا مختلفين قدم ولد العاصب على ولد ذى الرحم وعند اختلاف الحيز يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم . وما أصاب كل فريق يقسم عليه بالطريقة المتقدمة .

وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الرابعة والسادسة .

مادة ٣٧ — لا اعتبار لتعدد وجهات القرابة في وراث من ذوى الأرحام إلا عند اختلاف الحيز .

مادة ٣٨ — في إرث ذوى الأرحام يكون للذكر مثل حظ الأنثيين .

الباب السادس - في الإرث بالعصوبة السببية

مادة ٣٩ - العاصب السببي يشمل :

- ١ - مولى العتاقة ومن اعتقه أو اعنق من اعتقه .
- ٢ - عصبة المعتق أو عصبة من اعتقه أو اعنق من اعتقه .
- ٣ - من له الولاء على أمة مورث غير حرة الأصل بواسطة أبيه . سواء أكان بطريق الجدة أم بغيره . أو بواسطة جده بدون جد .

مادة ٤٠ - يرث المولى ذكراً أو أنثى معتقة على أي وجه كان العتق ، وعند عدمه يقوم مقامه عصبته بالنفس على ترتيبهم المبين بالمادة ١٧ ألا ينقض فصيـب الجدة عن الجدس ، وعند عدمه ينتقل الإرث إلى معتق الولي ذكراً كان أو أنثى ثم عصبته بالنفس وهكذا . وكذلك يرث على الترتيب السابق من له الولاء على أب ميت ، ثم من له الولاء على جده وهكذا .

الباب السابع

في استحقاق التركة بغير إرث في المقر له بالنسب

مادة ٤١ - إذا أقر الميت بالنسبة على غيره استحق المقر له التركة إذا كان مجهول النسب ولم يثبت نسبه من الغير ولم يرجع المقر عن إقراره .

ويشترط في هذه الحالة أن يكون المقر له حيا وقت موت المقر أو وقت الحكم باعتباره ميتاً ، وألا يقوم به مانع من موانع الإرث .

الباب الثامن - في أحكام متنوعة

القسم الأول

مادة ٣٤ ع - يوقف الحمل من تركة المتوفى أو فر التصيين أنه ذكر أو أنثى .

مادة ٣٥ ع - إذا توفي الرجل عن زوجته أو معتدته فلا يرثه حملها إلا إذا ولد حيا خمسة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الوفاة أو الفرقة .

ولا يرث الحمل غير أبيه إلا في الحالتين الآتيتين :

(الأولى) أن يولد حيا خمسة وستين وثلاثمائة على الأكثر من تاريخ الموت أو الفرقة إن كانت أمة معتدة عدة موت أو فرقة ، ومات المورث أثناء العدة .

(الثانية) أن يولد حيا لسبعين ومائتي يوم على الأكثر من تاريخ وفاة المورث إن كان من زوجية قائمة وقت الوفاة .

مادة ٣٦ ع - إذا قصص الموقوف الحمل عما يستحقه يرجع بالباقي

على من دخلت الزيادة في نصيبه من الورثة وإذا زاد الموقوف للحمل
عنها يستحقه رد الزائد على من يستحقه من الورثة .

القسم الثاني - في المفقود

مادة ٤٥ - يوقف للمفقود من تركته مورثة نصيبه فيها فإن
ظهر حيا أخذه وإن حكم بموته رد نصيبه إلى من يستحقه من الورثة
وقت موت مورثه فإن ظهر حيا بعد الحكم بموته أخذ ما بقى من
نصيبه بأيدي الورثة .

القسم الثالث - في الخنثى

مادة ٤٦ - للخنثى المشكل وهو الذى لا يعرف أذكر هو أم
أنثى أقل النصيبين وما بقى من التركة يعطى لباقي الورثة .

القسم الرابع - في ولد الزنا وولد اللعان

مادة ٤٧ - مع مراعاة المدة المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة
٤٣ يرث ولد الزنا وولد اللعان من الأم وقرباتها .

القسم الخامس - في التخارج

مادة ٤٨ - التخارج هو أن يتصلح الورثة على إخراج

بعضهم من الميراث على شيء معلوم .

فإذا تمخارج أحد الورثة مع آخر منهم استحق نصيبه وحل محله في
التركة ، وإذا تمخارج أحد الورثة مع باقيهم فإن كان المدفوع له من
تركة قسم نصيبه فيهم بنسبة ألباشم فيها . وإن كان المدفوع من
مالهم ولم ينص في عقد التمخارج على طريقة قسمة نصيب التمخارج قسم
عليهم بالعوية فيهم .

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤

ببيان القانون الواجب التطبيق في مسائل الموارث والوصايا^(١)

مادة ١ - قوانين الميراث والوصية وأحكام الشريعة الإسلامية فيها هي قانون البلد فيما يتعلق بالمواريث والوصايا على أنه إذا كان المورث غير مسلم جاز لورثته في حكم الشريعة الإسلامية ، وقوانين الميراث والوصية أن يتفقوا على أن يكون التوريث طبقاً للشريعة المتوفى .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) صدر جاريخ ١٩٤٤/٣/٢٣

والأحوال الشخصية

قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦^(١)

باصدار قانون الوصية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١^(٢) — يعمل في المسائل والمنازعات المتعلقة بالوصية بالأحكام المرافقة لهذا القانون .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

لأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ؟

(صدر بقصر المنيرة في ٢٤ وجب سنة ١٣٦٥ (٢٤ يونيو سنة ١٩٤٦)

رئيس مجلس الوزراء

وزير العدل

اسماعيل صدقي

محمد كامل مرسي

(١) من الواضح أن العمل في المنازعات المتعلقة بالوصية سيكون طبقا لهذه الأحكام ، ولأحوال التي لا يوجد لها حكم فيها يطبق المحاكم القول الارجح من مذهب أبي حنيفة طبقا للمادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ (المذكرة الإيضاحية) .

(٢) نرى هذا القانون بالعدد ٦٥ من الوقائع المصرية الصادر في أول يولية سنة ١٩٤٦ .

أحكام الوصية

الباب الاول - في احكام عامة

الفصل الاول - تعريف الوصية وركنها وشراطينها

مادة ١ - الوصية تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت .

صيغة الوصية

مادة ٢ - تنعقد الوصية بالعبارة أو بالكتابة فإذا كان الموصى عاجزاً عنهما انعقدت الوصية بإشارته المفهمة .

ولا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الرجوع القولى عنها بعد وفاة الموصى في الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة الأفرنجية إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبه التصنع تدل على صحة الدعوى .

وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة الأفرنجية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاه كذلك ، تدل على ما ذكر أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقا على توقيع الموصى عليها .

شروط صحة الوصية

مادة ٣ — يشترط في صحة الوصية ألا تكون بمعصية وألا يكون الباعث عليها منافيا لمقاصد الشارع .
وإذا كان الموصى غير مسلم صحت الوصية إلا إذا كانت محرمة في شريعته وفي الشريعة الإسلامية .

الوصية المعلقة بالشرط أو المقترنة به

مادة ٤ — مع مراعاة أحكام المادة الثالثة تصح الوصية المضافة أو المعلقة بالشرط أو المقترنة به ، وإن كان الشرط صحيحا وجبت مراعاته ما دامت المصلحة فيه قائمة ولا يراعى الشرط إن كان غير صحيح أو زالت المصلحة المقصودة منه .
والشرط الصحيح هو ما كان فيه مصلحة الموصى أو الموصى له أو لغيرهما ولم يكن منبها عنه ولا منافيا لمقاصد الشريعة .

ما يشترط في الموصى

مادة ٥ — يشترط في الموصى أن يكون أهلا للتبرع فاقوفا على أنه إذا كان محجورا عليه لفسه أو غفلة أو بلغ من العمر ثمانى عشرة سنة شخصية جازت وصيته بإذن المجلس المحصى .

ما يشترط في الموصى له

مادة ٦ — يشترط في الموصى له :

(١) أن يكون معلوما .

(٢) أن يكون موجوداً عند الوصية إن كان معينا .

فإن لم يكن معينا لا يشترط أن يكون موجوداً عند الوصية ولا وقت موت الموصى وذلك مع مراعاة ما نص عليه في المادة ٢٠

الوصية للجهات

مادة ٧ — تصح الوصية لاماكن العبادة والمؤسسات الخيرية وغيرها من جهات البر والمؤسسات العلية والمصالح العامة وتصرف على عاوتها ومصالحها وفقرائها وغير ذلك من شؤونها ما لم يتعين المصرف بعرف أو دلالة ، وتصح الوصية لله تعالى وللأعمال البر بدون تعيين جهة وتصرف في وجوه الخير .

مادة ٨ — تصح الوصية لجهة معينة من جهات البر ستوجد مستقبلا فإن تعذر وجودها بطلت الوصية .

الوصية مع اختلاف الدين والدار

مادة ٩ — تصح الوصية مع اختلاف الدين والملة وتصح مع اختلاف الدارين ما لم يكن الموصى تابعا لبلد إسلامي والموصى له

غير مسلم تابع البلد غير إسلامي تمنع شريعته من الوصية لمثل الموصى .

ما يشترط في الموصى به

مادة ٩٠ - يشترط في الموصى به :

(١) أن يكون مما يجرى فيه الإرث أو يصح أن يكون محلاً للعاقدة حال حياة الموصى .

(٢) أن يكون موجوداً عند الوصية في ملك الموصى إن كان معيناً بالذات .

الوصية بالخلو وبالحقوق التي تنتقل بالإرث

مادة ٩١ - تصح الوصية بالخلو وبالحقوق التي تنتقل بالإرث ومنها حق المنفعة بالعين المستأجرة بعد وفاة المستأجر .

الوصية بالإقراض

مادة ٩٢ - تصح الوصية بإقراض الموصى له قدر ما معلوما من المال ولا ينفذ فيما زاد عن هذا المقدار على ثلث التركة إلا بإجازة الورثة .

الوصية بقسمة أعيان التركة

مادة ٩٣ - تصح الوصية بقسمة أعيان التركة على ورثة الموصى

بحيث يعين لكل وارث أو لبعض الورثة قدر نصيبه وتكون لازمة
بوفاة الموصى فإن زادت قيمة ما عين لأحدهم عن استحقاقه في التركة
كانت الزيادة وصية .

بطلان الوصية

مادة ١٤ — تبطل الوصية بجنون الموصى جنوناً مطبقاً إذا
اتصل بالموت .

وكذلك تبطل بالنسبة للموصى له إذا مات قبل موت الموصى .

مادة ١٥ — تبطل الوصية إذا كان الموصى به معيناً وهلك قبل
قبول الموصى له .

مادة ١٦ — لا تبطل الوصية بالخمر على الموصى للسفاهة أو
الغفلة .

موانع استحقاق الوصية

مادة ١٧ — يمنع من استحقاق الوصية الاختيارية أو الوصية
الواجبة قتل الموصى أو المورث عمداً سواء أكان القاتل فاعلاً أصلياً
أم شريكاً أم كان شاهداً زور أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام على
الموصى وتنفيذه وذلك إذا كان القتل بلا حق ولا عذر وكان القاتل
عاقلاً بالغاً من العمر خمس عشرة سنة . ويعد من الأعذار تجاوز حق
الدفاع الشرعى .

الفصل الثاني - الرجوع عن الوصية

مادة ١٨ — يجوز للموصى الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها صراحة أو دلالة .
ويعتبر رجوعاً عن الوصية كل فعل أو تصرف يدل بقرينة أو عرف على الرجوع عنها .
ومن الرجوع دلالة كل تصرف يزيل ملك الموصى عن الموصى به .

جحد الوصية

مادة ١٩ — لا يعتبر رجوعاً عن الوصية جحدها ولا إزالة بناء للعين الموصى بها ولا الفعل الذي يزيل اسم الموصى به أو بغير معظم صفاته ولا الفعل الذي يوجب فيه زيادة لا يمكن تسليمه إلا بها إلا إذا دلت قرينة أو عرف على أن الموصى يقصد بذلك الرجوع عن الوصية .

الفصل الثالث - قبول الوصية وردها

من يكون منه قبول الوصية

مادة ٢٠ — تلزم الوصية بقبولها من الوصى له صراحة أو دلالة بعد وفاة الموصى فإذا كان الموصى له جنيناً أو قاصراً أو مجبوراً عليه يكون قبول الوصية أو ردها بمن له الولاية على ماله بعد إذن المجلس المحسبي .

ويكون القبول عن الجهات والمؤسسات والمنشآت من يمثلها قانوناً فإن لم يكن لها من يمثلها لزمّت الوصية بدون توقف على القبول .

موت الموصى له قبل قبول الوصية أو ردها

مادة ٣١ - إذا مات الموصى له قبل قبول الوصية وردها قام ورثته مقامه في ذلك .

مدة قبول الوصية أو ردها

مادة ٣٢ - لا يشترط في القبول ولا في الرد أن يكون فور الموت . ومع ذلك تبطل الوصية إذا أبلغ الوارث أو من له تنفيذ الموصى له بإعلان رسمي مشتمل على بيان كاف عن الوصية وطلب منه قبولها أو ردها ومضى على علمه بذلك ثلاثون يوماً كاملة خلاف مواعيد المسافة القانونية ولم يجب بالقبول أو الرد كتابة دون أن يكون له علم مقبرل .

قبول بعض الوصية ورد البعض

مادة ٣٣ - إذا قبل الموصى له بعض الوصية ورد البعض الآخر لزمّت الوصية فيما قبل وبطلت فيما رد وإذا قبلها بعض الموصى لهم وردها الباقي لزمّت بالنسبة لمن قبلوا وبطلت بالنسبة لمن ردوا .

رد الوصية قبل موت الموصى وبعده

مادة ٢٤ — لا تبطل الوصية بردها قبل موت الموصى .
فإذا رد الموصى له الوصية كلها أو بعضها بعد الموت وقبل
القبول بطلت فيما رد وإذا ردها كلها أو بعضها بعد الموت والقبول
وقبل منه ذلك أحد من الورثة انفسخت الوصية وإن لم يقبل منه
منهم بطل رده .

وقت استحقاق الوصية

مادة ٢٥ — إذا كان الموصى له موجوداً عند موت الموصى
استحق الموصى به حين الموت ما لم يفد نص الوصية ثبوت الاستحقاق
في وقت معين بعد الموت .

تسكون زوائد الموصى به من حين الملك إلى القبول للموصى له .
ولا تعتبر وصية وعمل الموصى له نفقة الموصى به في تلك المدة .

الباب الثاني — أحكام الوصية

الفصل الأول — في الموصى له

الوصية للمعدوم

مادة ٢٦ — تصبح الوصية بالأعيان للمعدوم ولما يشمل الموجود

والمعدوم من يحصون فإن لم يوجد أحد من الموصى لهم وقت موت الموصى كانت الغلة لورثته وعند اليأس من وجود أحد من الموصى لهم تكون العين الموصى بها ملكاً لورثة الموصى .

وإن وجد أحد من الموصى لهم عند موت الموصى أو بعده كانت الغلة له إلى أن يوجد غيره فيشارك معه فيها . وكل من يوجد منهم يشارك فيها مع من يكون موجوداً وقت ظهور الغلة إلى حين اليأس من وجود مستحق آخر فتكون العين والغلة للموصى لهم جميعاً ويكون نصيب من مات منهم تركه عنه .

مادة ٢٧ — إذا كانت الوصية لمن ذكر وفي المادة السابقة بالمنافع وحدها ولم يوجد منهم أحد عند وفاة الموصى كانت لورثة الموصى .

وإن وجد مستحق حين وفاة الموصى أو بعدها المنفعة كانت له ولكل من يوجد بعده من المستحقين إلى حين انقراضهم فتكون المنفعة لورثة الموصى وعند اليأس من وجود غيرهم من الموصى لهم ردت العين لورثة الموصى .

مادة ٢٨ — إذ لم يوجد من الموصى لهم غير واحد انفرد بالغلة أو العين الموصى بها إلا إذا دلت عبارة الموصى أو قامت قرينة على أنه قصد التعدد ففي هذه الحالة يصرف للموصى له نصيبه من الغلة ويعطى الباقي لورثة الموصى وتقسم العين بين الموصى له وبين ورثة الموصى عند اليأس من وجود مستحق آخر .

الوصية للطبقات

٢٩ — إذا كانت الوصية بالمنافع لأكثر من طبقتين لا تصح إلا للطبقتين الأوليين فإذا كانت الوصية مرتبة الطبقات يكون استحقاق الطبقة الثانية عند اليأس من وجود أحد من أهل الطبقة الأولى أو انقراضهم واليأس من وجود غيرهم مع مراعاة الأحكام الواردة في المادتين السابقتين .

وإذا انقرضت الطبقات كانت العين تركة إلا إذا كان قد أوصى بها أو ببعضها لغيرهم .

الوصية لمن لا يحصرون

مادة ٣٠ — تصح الوصية لمن لا يحصرون ويختص بها المحتاجون منهم ويترك أمر توزيعها بينهم لاجتهاد من له تنفيذ الوصية دون التقيد بالتعيم أو المساواة .

ومن له تنفيذ الوصية هو الموصى المختار فإن لم يوجد فبيمة التصرفات أو من تعينه لذلك .

الوصية لمن يحصرون

مادة ٣١ — إذا كانت الوصية لقوم محصورين بلفظ يتناولهم ولم يعينوا بأسمائهم وكان بعضهم غير أهل الوصية وقت وفاة الموصى كان جميع ما أوصى به مستحقاً للآخرين مع مراعاة أحكام المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ .

مادة ٣٢ — إذا كانت الوصية مشتركة بين معينين وجماعة أو جهة أو بين جماعة وجهة أو بينهم جميعاً كان لكل معين فرد من أفراد الجماعة المحصورة ولكل جماعة غير محصورة ولكل جهة سهم من الموصى به .

مادة ٣٣ — إذا كانت الوصية للمعينين عاد إلى تركه الموصى ما أوصى به لمن كان غير أهل للوصية حين الوفاة .

عود ما أوصى به إلى التركة

مادة ٣٤ — إذا بطلت الوصية لمعين أو لجماعة عاد إلى تركه الميت ما أوصى به إليهم وبخاصة الورثة به أرباب الوصايا الباقية إذا ضاق عنها محل الوصية .

الوصية للحمل

مادة ٣٥ — تصح الوصية للحمل في الأحوال الآتية :

(١) إذا أقر الموصى بوجود الحمل وقت الوصية وولد حياً خمسة وستين وثلاثمائة يوم فأقل من وقت الوصية .

(٢) إذا لم يقر الموصى بوجود الحمل وولد حياً لسبعين ومائتي يوم على الأكثر من وقت الوصية ما لم تكن الحامل وقت الوصية معتدة لوفاة أو فرقة بالإنابة فتصبح الوصية إذا ولد حياً خمسة وستين وثلاثمائة يوم فأقل من وقت الموت أو الفرقة بالإنابة .

وإذا كانت الوصية لحمل من معين اشترط لصحة الوصية مع

ما تقدم ثبوت نسبة من ذلك المعين .
وتوقف غلة الموصى به إلى أن يفصل الحمل حياً فتكون له .

تعدد الحمل

مادة ٣٣ — إذا جاءت الحامل في وقت واحد أو في وقتين بينهما أقل من ستة أشهر بولدين حيين أو أكثر كانت الوصية بينهم بالتساوي إلا إذا نصت الوصية على خلاف ذلك .
وإن انفصل أحدهم غير حى استحق الحى منهم كل الوصية .
وإن مات أحد الأولاد بعد الولادة كالت حصته بين ورثته في الوصية بالأعيان وتكون لورثة الموصى في الوصية بالمنافع .

الفصل الثاني - الموصى به

الوصية للوارث وبما زاد عن الثلث

مادة ٣٧ — إتصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير إجازة الورثة وتصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصى وكانوا من أهل التبرع طالين بما يجوزونه .
وتنفذ وصية من لادين عليه ولا وارث له بكل ماله أو يمينه من غير توقف على إجازة الخزانة العامة .

وصية المدين

مادة ٣٨ - تصح وصية المدين المستغرق ماله بالدين ولا تنفذ إلا ببرائة ذمته منه فإن برئت ذمته من بعضه أو كان الدين غير مستغرق نفذت الوصية في الباقي بعد وفاء الدين .

مادة ٣٩ - إذا كان الدين غير مستغرق واستوفى كله أو بعضه من الموصى به كان للموصى له أن يرجع بقدر الدين الذي استوفى في ثلث الباقي من التركة بعد وفاء الدين .

الوصية بمثل نصيب الوارث

مادة ٤٠ - إذا كانت الوصية بمثل نصيب وارث معين من وريثة الموصى استحق الموصى له قدر نصيب هذا الوارث زائداً على الفريضة .

مادة ٤١ - إذا كانت الوصية بنصيب وارث غير معين من وريثة الموصى أو بمثل نصيبه استحق الموصى له نصيب أحدهم زائداً على الفريضة إن كان الورثة متساوين في الميراث وقدر نصيب أقلهم ميراثاً زائداً على الفريضة إن كانوا متفاضلين .

مادة ٤٢ - إذا كانت الوصية بنسبهم شائع في التركة وتصيب أحد وريثة الموصى أو بمثل نصيبه سواء عين الموصى الوارث أم لم يعينه قدرت حصته الموصى له بنصيب الوارث على اعتبار أنه لا وصية ظهرها وينقسم الثلث بينهما بالمخاصة إذا ضائق عن الوصيتين وإذا كانت

الوصية بقدر محدد من النقود أو بعين من أعيان التركة بدل السهم الشائع قدر الموصى به بما يعاويه من سهام التركة .

أحكام الوصية إذا كان في التركة دين أو مال غائب

مادة ٤٣٤ — إذا كانت الوصية بقدر محدد من النقود أو بعين وكان في التركة دين أو مال غائب فإن خرج الموصى به من تلك الحاضر من التركة استحقه الموصى له وإلا استحق منه بقدر هذا الثلث وكان الباقي للورثة وكلما حضر شيء استحق الموصى له ثلثه حتى يستوفي حقه

مادة ٤٤٤ — إذا كانت الوصية بسهم شائع في التركة وكان فيها دين أو مال غائب استحق الموصى له سهمه في الحاضر منها . وكلما حضر شيء استحق سهمه فيه .

مادة ٤٥٥ — إذا كانت الوصية بسهم شائع في نوع من التركة وكان فيها دين أو مال غائب استحق الموصى له سهمه في الحاضر من هذا النوع إن كان هذا السهم يخرج من ثلث الحاضر من التركة وإلا استحق الموصى له من سهمه بقدر هذا الثلث ويكون الباقي للورثة وكلما حضر شيء استحق الموصى له بقدر ثلثه من النوع الموصى بسهم فيه على ألا يضر ذلك بالورثة فإن كان يضر بهم أخذ الموصى له قيمة ما بقي من سهمه في النوع الموصى به من ثلث ما يحضر حتى يستوفي حقه .

مادة ٤٥٦ — في جميع الأحوال المبينة في المسواد السابقة إذا اشتملت التركة على دين معتق الأداء على أحد الورثة وكان هذا الدين من جنس الحاضر من التركة كلها أو بعضها وقعت المقاصة فيه بقدر

نصيب الوارث فيما هو من جنسه وأعتبر بذلك مالا حاضراً .
وإذا كان الدين المستحق الأداء على الوارث من غير جنس الحاضر
فلا تقع المقاصة ويعتبر هذا الدين مالا حاضراً إن كان مساو لنصيب
الوارث في الحاضر من التركة أو أقل . فإن كان أكثر منه أعتبر
ما يساوى هذا النصيب مالا حاضراً .
وفي هذه الحالة لا يستولى الوارث على نصيبه في المال الحاضر إلا
إذا أدى ما عليه من الدين . فإن لم يؤده باعه القاضى ووفى الدين
من ثمنه .
وتعتبر أنواع النقد وأوراقه جنساً واحداً .

هلاك الموصى به أو استحقاقه

مادة ٤٧ — إذا كانت الوصية بعين من التركة أو بنوع من
أنواعها فهلك الموصى به أو استحق فلا شيء للموصى به وإذا هلك
بنصه أو استحق أخذ الموصى له ما بقي منه إن كان يخرج من ثلث
التركة وإلا كان له فيه بقدر الثلث .

مادة ٤٨ — إذا كانت الوصية بحصة شائعة في نوع من أموال
الموصى فهلك أو استحق فلا شيء للموصى له وإن هلك بعضه أو
استحق فليس له إلا حصته في الباقي إن خرجت من ثلث المال وإلا
أخذ منه بقدر الثلث وتكون الوصية بعدد شائع في نوع من الأموال
كالوصية بحصة شائعة فيه .

١٦ من الأموال المشغنية .

مادة ٩٤ — إذا كانت الوصية بمحصه شائعة في نوع من أموال الموصى فملك أو استحق فلا شيء للموصى له وإن هلك بعضه أو استحق فليس له إلا حصته في الباقي إن خرجت من تلك المال وإلا أخذ منه بقدر الثلث. وتكون الوصية بعدد شائع في نوع من الأموال كالوصية بمحصه شائعة فيه .

الفصل الثالث في الوصية بالمنافع

الوصية بالمنافع لمدة معلومة

مادة ٥٠ — إذا كانت الوصية بالمنفعة لمعين مدة معلومة المبدأ أو النهاية استحق الموصى له المنفعة في هذه المدة فإذا انقضت المدة قبل وفاة الموصى أعتبرت الوصية كأن لم تكن وإذا انقضت بعضها استحق الموصى له المنفعة في باقيها .
وإذا كانت المدة معينة القدر غير معلومة المبدأ بدأت من وقت وفاة الموصى .

منع الورثة الموصى له بالانتفاع في المدة

مادة ٥١ — إذا منع أحد الورثة الموصى له من الانتفاع بالعين كل المدة أو بعضها ضمن له بذلك المنفعة ما لم يرض الورثة كلهم أن يعرضوه بالانتفاع مدة أخرى .

وإذا كان المنع من جميع الورثة كان الموصى له بالخيار بين الانتفاع بالعين مدة أخرى وتضمنهم بذل المنفعة .
وإذا كان المنع من الانتفاع من جهة الموصى أو لعذر حال بين الموصى له والانتفاع وجبت له مدة أخرى من وقت زوال المانع .

الوصية المؤبدة أو المطلقة

مادة ٥٢ — إذا كانت الوصية بالمنفعة لقوم غير محصورين لا يظن إنقطاعهم أو لجهة من جهات البر وكانت مؤبدة أو مطلقة لاستحق الموصى لهم المنفعة على وجه التأييد .
فإذا كانت الوصية مؤبدة أو مطلقة لقوم غير محصورين يظن إنقطاعهم لاستحق الموصى لهم المنفعة إلى إنقراضهم .
ويجب مراعاة أحكام المادتين السابقتين إذا كانت الوصية بمدة معلومة المبدأ والنهاية أو بمدة معينة التقدر ، غير معلومة المبدأ والنهاية .

الوصية بمنفعة الوقت

مادة ٥٣ — إذا كانت الوصية بالمنفعة بمدة معينة ولقوم محصورين ثم من بعدهم لمن لا يظن انقطاعهم أو لجهة من جهات البر ولم يوجد أحد من المحصورين في خلال ثلاث وثلاثين سنة من وفاة الموصى أو في خلال المدة المعينة للمنفعة أو وجد في خلال هذه المدة وانقضى قبل نهايتها كانت المنفعة في المدة كلها أو بعضها على حسب الأحوال لما هو أعم نفعاً من جهات البر .

الإنتفاع بالموصى به على أى وجه بشرط عدم الضرر

مادة ٥٤ - إذا كانت العين الموصى بمنفعتها تحتل الانتفاع أو الاستغلال على وجه غير الذى أوصى به جاز للموصى له أن ينتفع بها أو يستغلها على الوجه الذى يراه بشرط عدم الإضرار بالعين الموصى بمنفعتها .

الوصية بالغلة أو الثمرة

مادة ٥٥ - إذا كانت الوصية بالغلة أو الثمرة فللموصى له الغلة أو الثمرة القائمة وقت موت الموصى وما يستجد منها مستقبلا ما لم تدل قرينة على خلاف ذلك .

الوصية بالبيع أو بالتأجير

مادة ٥٦ - إذا كانت الوصية ببيع العين للموصى له بشمن معين أو بتأجيرها له لمدة معينة وبأجرة مساة وكان الثمن أو الأجر أقل من المثل بفن فاحش يخرج من الثلث أو بفن يسير نقضت الوصية .
وإن كان الفن الفاحش لا يخرج من الثلث ولم يجز الورثة الزيادة فلا تنفذ الوصية إلا إذا قبل الموصى له دفع هذه الزيادة .

استيفاء المنفعة الموصى بها

مادة ٥٧ - تمتعوا فى المنفعة بقسمة الغلة أو الثمرة بين الموصى له

ورثة الموصى بنسبة ما يخص كل فريق أو بالتأثير زماناً أو مكاناً أو
بقسمة العين إذا كانت تحتل القسمة من غير ضرر .

ضريبة الموصى به على من يستوفي المنفعة

مادة ٥٨ — إذا كانت الوصية لمعين بالمنفعة ولآخر بالرقبة
فإن ما يفرض على العين من الضرائب وما يلزم لإستيفاء منفعتها يكون
على الموصى له بالمنفعة .

متى تسقط الوصية بالمنفعة

مادة ٥٩ — تسقط الوصية بالمنفعة بوفاة الموصى له قبل
إستيفاء المنفعة الموصى بها كلها أو بعضها وبشراء الموصى له العين
التي أوصى له بمنفعتها وبإسقاط حقه فيها لورثة الموصى بعوض أو
بغير عوض وبإستحقاق العين .

حق الورثة في بيع نصيبهم في العين

مادة ٦٠ — يجوز لورثة الموصى بيع نصيبهم في العين الموصى
بمنفعتها بغير حاجة إلى إجازة الموصى له .

إذا لم يبدأ الاستحقاق في ظرف ٣٣ سنة بطلت الوصية
مادة ٦١ — إذا كانت الوصية بالمنفعة لمعين مؤبدة أو لمدة

حياته أو مطلقاً لإسحق الموصى له بالمنفعة مدة حياته بشرط أن ينشأ إستحقاقه للمنفعة في مدى ثلاث وثلاثين سنة من وفاة الموصى.

تقدير الوصية بالمنافع

مادة ٦٢ — إذا كانت الوصية بكل منافع العين أو ببعضها وكانت مؤبدة أو مطلقاً أو لمدة حياة الموصى له أو لمدة تزيد على عشر سنين قدرت بقيمة العين الموصى بكل منافعها أو ببعضها .
فإذا كانت الوصية لمدة لا تزيد على عشر سنين قدرت بقيمة المنفعة الموصى بها في هذه المدة .

تقدير الوصية بالحقوق

مادة ٦٣ — إذا كانت الوصية بحق من الحقوق قدرت بالفرق بين قيمة العين محملة بالحق الموصى به وقيمتها بدونه .

الفصل الرابع - الوصية بالمراتب

الوصية بالمرتبة من رأس المال

مادة ٦٤ — تصح الوصية بالمراتب من رأس المال لمدة معينة ويوقف من مال الموصى ما يضمن تنفيذ الوصية على وجه لا يضر بالورثة .

فاذا زاد ما أوقف لضمان تنفيذ الوصية على تلك التركة ولم يحز للورثة الزيادة يوقف منه بقدر الثلث وتنفذ الوصية فيه وفي غلته إلى أن يستوفي الموصى له قيمة تلك التركة حين الوفاة أو إلى أن تنقضي المدة أو بموت الموصى له .

الوصية بالمرتب من الغلات

مادة ٦٥ - إذا كانت الوصية بمرتب مرغلة التركة أو غلة عين منها لمدة معينة تقوم التركة أو العين محملة بالمرتب الموصى به وغير محملة به ويكون الفرق بين القيمتين هو القدر الموصى به فإن خرج من تلك المال نفذت الوصية وإن زاد عليه ولم يحز الورثة الزيادة نفذ منها بقدر الثلث وكان الزائد من المرتب وما يقابله من التركة أو العين لورثة الموصى .

الوصية بمرتب مدى الحياة

مادة ٦٦ - إذا كانت الوصية لعين بمرتب من رأس المال أو الغلة مطلقة أو مؤبدة أو مدة حياة الموصى له بقدر الأطباء حياته ويوقف من مال الموصى ما يضمن تنفيذ الوصية على الوجه المبين في المادة ٦٤ إن كانت الوصية بمرتب من رأس المال ويوقف ما يغل المرتب الموصى به على الوجه المبين في المادة ٦٥ إن كانت الوصية بمرتب من الغلة .

فإذا مات الموصى له قبل المدة التي قدرها الأطباء كان الباقي من الوصية لمن يستحقه من الورثة أو من أوصى له بعده . وإذا نفذ المال الموقوف لتنفيذ الوصية أو عاش الموصى له أكثر من المدة التي قدرها الأطباء فليس له الرجوع على الورثة .

إذا نقصت أو زادت الغلة عن المرتب

مادة ٦٧ — إذا لم تف غلة الموقوف من التركة لتنفيذ الوصية بمرتب من رأس المال يبيع منه ما يفي بالمرتب وإذا زادت الغلة عن المرتب ردت الزيادة إلى ورثة الموصى .

ويوقف ما يزيد من الغلة عن المرتب الموصى به في الغلة حتى تنتهي مدة الانتفاع فإذا لم يغل الموقوف من التركة ما يكفي لتنفيذ الوصية في إحدى السنوات استوفى الموصى له ما نقصه من الغلة الزائدة

فإذا كانت الوصية تنص على أن المرتب يستوفى سنة فسنة أو قامت قرينة على ذلك ردت الزيادة السنوية لورثة الموصى .

الوصية لجهة بر دائمة

مادة ٦٨ — إذا كانت الوصية بالمرتبات لجهة لها صفة الدوام مطلقة أو مؤبدة يوقف من مال الموصى ما تضمن غلته تنفيذ الوصية ولا يوقف ما يزيد على الثلث إلا بإجازة الورثة .

وإذا غل الموقوف أكثر من المرتب الموصى به استحقته الجهة
الموصى لها وإذا نقصت الغلة عن المرتب فليس لها الرجوع على
ورثة الموصى .

جواز استيلاء الورثة على العين التي خصصت
لإستيفاء المرتب من غلاتها

مادة ٦٩ - في الأحوال المبينة في المواد من ٦٤ إلى ٦٧ يجوز
لورثة الموصى الاستيلاء على الموقوف لتنفيذ الوصية بالمرتب أو التصرف
فيه بشرط أن يودعوا في جهة يرضاها الموصى له أو يعينها القاضى
جميع المرتبات مقدماً ويخصص المبلغ المودع لتنفيذ الوصية . فإذا
سمعت الموصى له قبل نفاذ المبلغ المودع رد الباقي لورثة الموصى .
ويزول كل حق للموصى له في التركة بالإبداع والتخصيص .

الوصية بالمرتبات لطبقة أو طبقتين

مادة ٧٠ - لا تصح الوصية بالمرتبات من رأس المال أو من
الغلة لغير الموجودين من الطبقتين الأوليين من الموصى لهم وقت موت
الموصى ويقدر الأطباء حياة الموجودين وتنفذ الوصايا بمراعاة
الأحكام المبينة في الوصايا في المعينين .

الفصل الخامس - أحكام الزيادة في الموصى به

مادة ٧١ - إذا غير الموصى معالم العين الموصى بها أو زاد في

عمارتها شيئاً عما لا يستقل بنفسه كالمرة والتخصيص كانت العين كلها وصية .

وإن كانت الزيادة مما يستقل بنفسه كالفراس والبناء شارك الورثة الموصى له في كل العين بقيمة الزيادة قائمة .

مادة ٧٢ - إذا هدم الموصى العين الموصى بها وأعاد بناءها على حالتها الأولى ولو مع تغيير معالمها كانت العين بما أتت الجديده وصية .

وإن عاد البناء على وجه آخر اشترك الورثة بقيمته مع الموصى له في جميع العين .

مادة ٧٣ - إذا هدم الموصى العين الموصى بها وضم الأرض إلى أرض مملوكة له وبني فيها اشترك الموصى له مع الورثة في جميع الأرض والبناء بقيمة أرضه .

مادة ٧٤ - استثناء من أحكام المواد ٧١ فقرة ثانية و٧٢ فقرة ثانية و٧٣ إذا كان ما دفعه الموصى أو زاده في العين يتساح في مثله عادة ألحقت الزيادة بالوصية وكذلك تلحق الزيادة التي لا يتساح فيها إذا وجد ما يدل على أن الموصى قصد إلحاقها بها .

مادة ٧٥ - إذا جعل الموصى من بناء العين الموصى بها ومن بناء عين مملوكة وحدة لا يمكن معها تسليم الموصى به منفرداً اشترك الموصى له مع الورثة بقدر قيمة وصيته .

الفصل السادس — الوصية الواجبة

الوصية الواجبة لفرع الولد

مادة ٧٦ — إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذى مات فى حياته أو مات معه ولو حكماً بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً فى تركته أو كان حياً عند موته وجبت للفرع فى التركة وصية بقدر هذا النصيب فى حدود الثلث بشرط أن يكون غير وارث وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض من طريق تصرف آخر قدر ما يجب له وإن كان ما أعطاه أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله .

وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات والأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا على ما يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره وأن يقسم نصيب كل أصل على فرعه وإن نزل قسمة فالمرثات كما لو كانت أصله أو أصوله الذين يدل بهم إلى الميت ماتوا بعده وكان موتهم مرتباً كترتيب الطبقات .

الوصية بزيادة أو بأقل

وبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض

مادة ٧٧ — إذا أوصى الميت لمن وجبت له الوصية بأكثر من نصيبه كانت الزيادة وصية إختيارية وإن أوصى له بأقل من نصيبه وجب له ما يكمله .

وإن أوصى لبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض الآخر
وجب لمن لم يوص له قدر نصيبه .

ويؤخذ نصيب من لم يوص له ويوفى نصيب من أوصى له بأقل
نما وجب من باقي الثلث فإن ضاق عن ذلك فنه وءا هو مشغول
بالوصية الاختيارية .

تقديم الوصية الواجبة على غيرها من الوصايا

مادة ٧٨ - الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا .

فإذا لم يوص للميت لمن وجبت لهم الوصية وأوصى لغيرهم استحق
كل من وجبت له الوصية قدر نصيبه من باقي الثلث إن وفي
وإلا فنه وءا أوصى به لغيرهم .

تقسيم ما يبقى من الوصية الاختيارية بين مستحقيها

مادة ٧٩ - في جميع الأحوال المبينة في المادتين السابقتين
يقسم ما يبقى من الوصية الاختيارية بين مستحقيها بالمحاصة مع مراعاة
أحكام الوصية الاختيارية .

الفصل السابع - في تزامن الوصايا

مادة ٨٠ - إذا زادت الوصايا على الثلث تركه وأجازها
الورثة وكانت الزكة لا تنفي بالوصايا أو لم يميزوها وكان الثلث لا ينفي بها

قسمت التركة أو الثلث على حسب الأحوال بين الوصايا بالخاصة ،
وذلك مع مراعاة ألا يستوفى الموصى له بعين نصيبه إلا من هذه
العين .

تزامن الوصايا بالقربات

مادة ٨١ - إذا كانت الوصية بالقربات ولم يف بها ما تنفذ
فيه الوصية فإن كانت متحدة الدرجات كانت متساوية في الاستحقاق
وإن اختلفت درجاتها قدمت الفرائض على الواجبات والواجبات
على التوافل .

تزامن الوصايا بالمرتبات

مادة ٨٢ - إذا تزامنت الوصايا بالمرتبات ومات بعض
الموصى لهم أو انقطعت جهة من الجهات الموصى لها بالمرتب كان
نصيبهما لورثة الموصى .

مرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢
بتقرير حالات تسلب الولاية على النفس

بمجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على المادتين ٤١ و ٥٥ من الدستور ،
وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء ،
وعلى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ باضافة كتاب رابع إلى قانون
الموافقات المدنية والتجارية في الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال
الشخصية .

وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

رسم بمهاوآت :

مادة ١ — فيما عدا الأحوال الأخرى التي ينص عليها قانون
الأحوال الشخصية تسلب الولاية أو الحدة منها أو وقفها تتبع الأحكام
الآتية :

مادة ٢ — تسلب الولاية ويسقط كل ما يترتب عليها من حقوق عن :
(١) من حكم عليه لجريمة الاغتصاب أو هتك العرض أو لجريمة
بما نص عليه في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مخالفة الدعارة
إذا وقعت الجريمة على أحد من تشملهم الولاية .

(٧) من حكم عليه لجناية وقعت على نفس أحد من تشملهم الولاية أو حكم عليه لجناية وقعت من أحد هؤلاء .

(٢) من حكم عليه أكثر من مرة لجريمة مما نص عليه في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة .

ويترتب على سلب الولاية بالنسبة إلى صغير سلبها إلى كل من تشملهم ولاية الولي من المصار الآخرين فيما عدا الحالتين المشار إليهما في البند ٢ إذا كان هؤلاء الصغار من فروع المحكوم بسلب ولايته . وذلك ما لم تأمر المحكمة بسلبها بالنسبة إليهم أيضاً .

مادة ٣ - يجوز أن تسلب أو توقف كل أو بعض حقوق الولاية بالنسبة إلى كل أو بعض من تشملهم الولاية في الأحوال الآتية :

١ - إذا حكم على الولي بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

٢ - إذا حكم على الولي لجريمة إغتصاب أو هنك عرض أو لجريمة مما نص عليه القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة .

٣ - إذا حكم على الولي أكثر من مرة لجريمة تعريض الأطفال للخطر أو الحبس بغير وجه حق أو لإعتداء جسم متى وقعت الجريمة على أحد من تشملهم الولاية .

(٤) إذا حكم بإبداع أحد المشمولين بالولاية داراً من دور الاستصلاح وفقاً للمادة ٦٧ من قانون العقوبات أو طبقاً لنصوص قانون الأحداث المردين .

(٥) إذا عرض الولي للخطر صحة أحد من تشملهم الولاية أو سلامته أو أخلاقه أو تربيته بسبب سوء الامانة أو سوء القدرة نتيجة الاشتهار بفساد السيرة أو الإذعان على الشراب أو المخدرات أو بسبب عدم العناية أو التوجيه ولا يشترط في هذه الحالة أن يصدر ضد الولي حكم بسبب تلك الأفعال

مادة ٤ - يحكم بسلب الولاية ولو كانت الأسباب التي اقتضت سلبها سابقة لقيام الولاية أو لقيام سببها .

مادة ٥ - إذا قضت المحكمة بسلب الولاية أو بوقفها عهدت بالصغير إلى من يلي المحكوم عليه فيها قانوناً فإن امتنع أو لم تتوفر فيه أسباب الصلاحية لذلك جاز للمحكمة أن تعهد بالصغير إلى أي شخص آخر ولو لم يكن قريباً له متى كان معروفاً بحسن السمعة وصالحاً للقيام على تربيته أو أن تعهد به لأحد الامهات أو المؤسسات الاجتماعية المعدة لهذا الغرض . وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تفوض من عهدت إليه بالصغير بمباشرة كل أو بعض حقوق الولاية .

وإذا قضت المحكمة بالحد من الولاية فوضت مباشرة الحقوق التي حرمت الولي منها إلى أحد الأقارب أو إلى أي شخص موثمن أو إلى معهد أو مؤسسة بما ذكر على حسب الأحوال .

مادة ٦ - تقدر المحكمة نفقة للصغير على من تلزمه النفقة .

مادة ٧ - إذا وقعت جريمة على صغير أو منه مما يوجب أو يحجز سلب الولاية جاز لسلطة التحقيق أو الحكم أن تعهد الصغير إلى

شخص مؤتمن يتعهد بملاحظته والمحافظة عليه أو إلى معهد خيري معترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية حتى يفصل في الجريمة وفي شأن الولاية .

مادة ٨ — يجوز للمحكمة الجنائية حين تقضى بالعقوبة على الولي في الحالات المنصوص عليها في المادة الثانية وفي البنود الأربعة الأولى من المادة الثالثة أن تحكم أيضاً بسلب الولاية أو الحد منها . أمه ما يترتب على ذلك من تدابير وآثار فتحكم فيه المحكمة المختصة بناء على طلب النيابة أو ذى الشأن وفقاً لأحكام هذا القانون ولقانون المرافعات المدنية والتجارية

مادة ٩ — في الأحوال المنصوص عليها في البندين ٤ و ٥ من المادة ٣ يجوز للمحكمة بدلاً من الحكم بسلب الولاية أو وقفها أن تعهد إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بالإشراف على تربية الصغير أو تعليمه إذا رأت في ذلك مصلحة له وللوزارة المذكورة أن تفوض في ذلك أحد المعاهد أو المؤسسات الاجتماعية المعدة لهذا الغرض .

وإذا لم تتحقق الفائدة من هذا الإشراف لسبب يرجع إلى الولي جاز رفع الأمر للمحكمة للنظر في سلب ولايته أو وقفها .

مادة ١٠ — يترتب على سلب الولاية على النفس سقوطها عن المال ولا يجوز أن يقام الولي الذى حكم بسلب ولايته وصياً أو حشراً أو قلياً ، كما لا يجوز أن يختار وصياً .

٧ — الأحوال الشخصية

مادة ١١ - يجوز للأرلياء الذين سلبت ولايتهم وفقاً للبند ٣ أو ٢ من المادة الثانية أو سلبت ولايتهم أو بعض حقوقهم فيها وفقاً للبند ١ أو ٢ أو ٣ من المادة الثالثة أن يطلبوا استرداد الحقوق التي سلبت منهم إذا رد اعتبارهم .

ويجوز لهم ذلك أيضاً في الأحوال المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الثالثة إذا انقضت ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم بسلب الولاية .

مادة ١٢ - يقدم بالولي في تطبيق أحكام هذا القانون الأب والجد والام والوصى وكل شخص ضم إليه المغير بقرار أو حكم من جهة الاختصاص .

مادة ١٣ - على وزيرى العدل والشئون الاجتماعية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٨ ذى القعدة سنة ١٣٧١

(٢٠ يولييه سنة ١٩٥٢)

مرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢
بأحكام الولاية على المال (١)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المادتين ٤١ و ٥٥ من الدستور ،
وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ بصدار قانون المحاكم الحسبية ،
وعلى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بأضافة كتاب رابع إلى
قانون المرافعات المدنية والتجارية في الإجراءات المتعلقة بمسائل
الأحوال الشخصية .
وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

رسم بمأهوات

مادة ١ - يعمل في مسائل الولاية على المال بالنصوص
المرفقة لهذا القانون فيما عدا أحكام المادة ١٦ بالنسبة للأموال التي
آلت للقاصر قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - يلغى الكتاب الأول من قانون المحاكم الحسبية
الصادر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ وكذلك يلغى كل ما كان مخالفاً
للأحكام المقررة في النصوص المرفقة لهذا القانون .

مادة ٣ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) صدر بديوان الرياسة في ٨ ذي القعدة - ١٣٧١ (٣٠ يوليو سنة ١٩٥٢) -

الباب الأول — في القاصر

الفصل الأول — في الولاية

مادة ١ — للأب ثم للأجد الصحيح إذا لم يكن الأب قد اختار وصياً للولاية على مال القاصر وعليه القيام بها ولا يجوز له أن يتنصّل عنها إلا بإذن المحكمة .

مادة ٢ — لا يجوز للولي مباشرة حق من حقوق الولاية إلا إذا توافرت له الأهلية اللازمة لمباشرة هذا الحق فيما يتعلق بماله هو .

مادة ٣ — لا يدخل في الولاية ما يؤول للقاصر من مال بطريق التبرع إذا اشترط المتبرع ذلك .

مادة ٤ — يقوم الولي على رعاية أموال القاصر وله إدارتها وولاية التصرف فيها مع مراعاة الأحكام المقررة في هذا القانون .

مادة ٥ — لا يجوز للولي التبرع بمال القاصر إلا لأداء واجب إنساني أو عائلي وإذن المحكمة .

مادة ٦ — لا يجوز للولي أن يتصرف في عقار القاصر نفسه أو لوجهه أو لأفاريه أو لأفاريها إلى الدرجة الرابعة إلا بإذن المحكمة ولا يجوز له أن يرهن عقار القاصر لدين على نفسه .

مادة ٧ — لا يجوز للأب أن يتصرف في العقار أو المحل التجاري أو الأوراق المالية إذا زادت قيمتها على ثلثائة جنيه إلا بإذن المحكمة ولا يجوز للمحكمة أن ترخص الإذن إلا إذا كان التصرف من شأنه جعل أموال القاصر في خطر أو كان فيه غبن يزيد على خمس القيمة

مادة ٨ - إذا كان مورث القاصر قد أوصى بأن لا يتصرف فيه
في المال الموروث فلا يجوز للولي أن يتصرف فيه إلا بأذن المحكمة
وتحت إشرافها .

مادة ٩ - لا يجوز للولي إقراض مال الصغير ولا اقتراضه إلا
بأذن المحكمة .

مادة ١٠ - لا يجوز للولي بغير إذن المحكمة تأجير عقار القاصر
لمدة تمتد إلى ما بعد بلوغه سن الرشد بسنة .

مادة ١١ - لا يجوز للولي أن يستمر في تجارة آلت للقاصر
إلا بأذن من المحكمة وفي حدود هذا الإذن .

مادة ١٢ - لا يجوز للولي أن يقبل هبة أو وصية للصغير محملة
بالتزامات معينة إلا بأذن المحكمة .

مادة ١٣ - لا تسرى القيود المنصوص عليها في هذا القانون
على ما آلت إلى القاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحاً كان التبرع
أو مستتراً ولا يلزم الأب بتقديم حساب عن هذا المال .

مادة ١٤ - للأب أن يتعاقد مع نفسه باسم القاصر سواء أكان
ذلك لحسابه هو أم لحساب شخص آخر إلا إذا نص القانون
على غير ذلك .

مادة ١٥ - لا يجوز للجد بغير إذن المحكمة التصرف في مال
القاصر ولا الصلاح عليه ولا التنازل عن التأمينات أو إضعافها .

مادة ١٦ — على الولي أن يحرر قائمة بما يكون للقاصر من ماله أو ما يؤول إليه وأن يودع هذه القائمة قلم كتاب المحكمة التي يقع بدائرتها موطنه في مدى شهرين من بدء الولاية أو من أيلولة هذا المال إلى الصغير .

ويجوز للمحكمة لإعتبار عدم تقديم هذه القائمة أو التأخير في تقديمها تعريضاً لمال القاصر للخطر .

مادة ١٧ — للولي أن يتفق على نفسه من مال الصغير إذا كانت نفقة واجبة عليه . وله كذلك أن يتفق منه على من تجب على الصغير نفقته .

مادة ١٨ — تنتهي الولاية ببلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة . ما لم تحكم المحكمة قبل بلوغه هذه السن باستمرار الولاية عليه .

مادة ١٩ — إذا انتهت الولاية على شخص فلا تعود إلا إذا قام به سبب من أسباب الحجر .

مادة ٢٠ — إذا أصبحت أموال القاصر في خطر بسبب سوء تصرف الولي أو لأي سبب آخر فالمحكمة أن تسلب ولايته أو تحد منها .

مادة ٢١ — تحكم المحكمة بوقف الولاية إذا اعتبر الولي غافلاً أو اعتقل تنفيذاً لحكم بعقوبة جنائية أو بالحبس مدة تزيد على سنة .

مادة ٢٢ — يترتب على الحكم بسلب الولاية على نفس الصغير أو وقفها سقوطها أو وقفها بالنسبة إلى المال .

مادة ٢٣ — إذا سابت الولاية أو حد منها أو وقفت فلا تعود .

إلا بقرار من المحكمة بعد التثبت من زوال الأسباب التي دعت إليه سلمها أو الحد منها أو وقفها

ومع ذلك لا يقبل طالب استرداد الولاية الذي سبق رفضه إلا بعد انقضاء سنتين من تاريخ الحكم النهائي بالرفض .

مادة ٢٤ - لا يرأس الأب إلا عن خطئه الجسيم أما الجد فله أن يتولى الوصي

مادة ٢٥ - على الولي أو ورثته رد أموال القاصر إليه عند بلوغه ويسأل هو أو ورثته عن قيمة ما تصرف فيه باعتبار القيمة وقت التصرف

ولا يحاسب الأب على ما تصرف فيه من ريع مال القاصر . ومع ذلك يحاسب عن ريع المال الذي ذهب للقاصر لفرض معين كالتمائم

أو القيام بحرقه أو مذبحة .

مادة ٢٦ - تسرى على الجد الأحكام المقررة في هذا القانون في شأن الحساب

الفصل الثاني - في الوصايا

أولا - في تعيين الأوصياء

مادة ٢٧ - يجب أن يكون الوصي عدلاً كفواً ذا أهلية كاملة ولا يجوز بوجه خاص أن يعين وصياً :

١ - المحكوم عليه في جريمة من الجرائم المخلة بالآداب أو المأهبة

بالشرف أو الزهارة ومنع ذلك إذا انقضت على تنفيذ العقوبة مدة تزيد على خمس سنوات جاز عند الضرورة التجاوز عن هذا الشرط

٢ — من حكم عليه جريمة كانت تقتضي قانوناً سلب ولايته على نفس الله صر لو أنه كان في ولايته

٣ — من كان مشهوراً بسوء السيرة أو من لم يكن له وسيلة مشروعة للعيش

٤ — المحكوم بأفلاسه إلى أن يحكم برد اعتباره .

٥ — من سبق أن سلب ولايته أو عزل عن الوصاية على قاصر آخر

٦ — من قرر الأب قبل وفاته حرمانه من التبعين متى بقى هذا الحرمان على أسباب قوية ترى المحكمة بعد تحقيقاً أنها تبرر ذلك ويثبت الحرمان بورقة رسمية أو عرفية مصدق على إمضاء الأب فيها أو مكتوب بخطه وموقعة بإمضاءه .

٧ — من كان بينه هو أو أحد أصوله أو فروعه أو زوجه وبين القاصر نزاع قضائي أو من كان بينه وبين القاصر أو عائلته عداوة إذا كان يخشى من ذلك كله على مصلحة القاصر .

ويجب على كل حال أن يكون الوصي من طائفة القاصر فإن لم يكن فمن أهل مذهبه وإلا فمن أهل دينه

مادة ٢٨ — يجوز للأب أن يقيم وصياً مختاراً لولده القاصر أو للرجل المستكن . ويجوز ذلك أيضاً للتبرع في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣ .

ويشترط أن يثبت الاختيار بورقة رسمية أو عرقية مصدق على
توقيع الأب أو المتبرع فيها أو مكتوبة بخطه وموقعة بأعضائه
ويجوز للأب والمتبرع بطريق الوصية في أى وقت أن يعدلا عن
اختيارهما .

وتعرض الوصاية على المحكمة لتبنيها .

مادة ٢٩ - إذا لم يكن للقاصر أو الحمل المسكن وصى مختار
تعيين المحكمة وصياً . ويبقى وصى الحمل المسكن وصياً على المولود مالم
تعيين المحكمة غيره .

مادة ٣٠ - يجوز عند الضرورة تعيين أكثر من وصى واحد
وفي هذه الحالة لا يجوز لأحدهم الانفراد إلا إذا كانت المحكمة قد
بينت اختصاصاً لكل منهم في قرار تعيينه أو في قرار لاحق ومع ذلك
لكل من الأوصياء انتخاب الإجراءات الضرورية أو المستعجلة
أو المتحضنة لنفع القاصر .

وعند الاختلاف بين الأوصياء يرفع الأمر إلى المحكمة لتأمر بما يقيع
مادة ٣١ - تقم المحكمة وصياً خاصاً تحدد مهمته وذلك في
الأحوال الآتية :

(أ) إذا تعارضت مصلحة القاصر مع مصلحة الولي أو وزوجه
أو مع مصلحة قاصر آخر مشمول بوليته .

(ب) إذا تعارضت مصلحة القاصر مع مصلحة الولي أو وزوجه أو أحد
أصوله أو فروعه أو مع من يملكه الوصى .

(ج) لإبرام عقد من عقود المعارضه أو تعديله أو فسخه أو إبطاله

أو إلغاؤه بين القاصر وبين الوصي أو أحد من المذكورين
في البند ب .

(د) إذا آل إلى القاصر مال بطريق التبرع وشرط المتبرع ألا
يتولى الولي إدارة المال .

(هـ) إذا استلزمت الظروف حماية خاصة لأداء بعض الأعمال .

(و) إذا كان الولي غير أهل لمباشرة حق من حقوق الولاية .

مادة ٣٢ - تقيم المحكمة وصياً مؤقتاً إذا حكم بوقف الولاية ولم
للقاصر ولي آخر . وكذلك إذا وقف الوصي أو حالت ظروف مؤقتة
دون أدائه لواجباته .

مادة ٣٣ - يجوز للمحكمة أن تقيم وصي خصوصية ولو لم يكن
للقاصر مال .

مادة ٣٤ - تسرى على الوصي الخاص والوصي المؤقت ووصي
الخصوصية أحكام الوصاية الواردة في هذا القانون مع مراعاة ما تقتضيه
طبيعة مهمة كل منهم .

مادة ٣٥ - تنتهى مهمة الوصي الخاص والوصي المؤقت بانتهاء العمل
الذى أقيم لمباشرة أو المدة التى اقتضت بها تعيينه .

ثانياً - فى واجبات الأوصياء

مادة ٣٦ - يتسلم الوصي أموال القاصو ويقوم على رعايتها وعليه
أن يبدئ فى ذلك من العناية ما يتطلب من الوكيل المأجور وفقاً لأحكام
القانون المدنى .

مادة ٣٧ - للمحكمة أن تلزم الوصى بتقديم تأمينات بالقيمة التي تراها وتكون معروفة لتقديم هذه التأمينات على حساب القاصر

مادة ٣٨ - لا يجوز للوصى التبرع بمال القاصر إلا لأداء واجب إنساني أو عائلي وبإذن من المحكمة .

مادة ٣٩ - لا يجوز للوصى مباشرة التصرفات الآتية إلا بإذن المحكمة :

(أولاً) جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله . وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من الحقوق المذكورة .

(ثانياً) التصرف في المنقولات أو الحقوق الشخصية أو الأوراق المالية فيما عدا ما يدخل في أعمال الإدارة .

(ثالثاً) الصلح والتحكيم إلا فيما قل عن مائة جنيه مما يتصل بأعمال الإدارة .

(رابعاً) حوالة الحقوق والديون وقبول الحوالة .

(خامساً) استثمار الأموال وتصفيها .

(سادساً) اقتراض المال وإقراضه .

(سابعاً) إيجار عقار القاصر لمدة أكثر من ثلاث سنوات في الأراضي الزراعية ولمدة أكثر من سنة في المباني .

(ثامناً) إيجار عقار القاصر لمدة تمتد إلى ما بعد بلوغه سن الرشد لأكثر من سنة .

- (تاسعا) قبول التبرعات المقترنة بشرط أو رفضها .
- (عاشرا) الإيفاق من مال القاصر على من يجب عليه تعقيمهم إلا إذا كانت النفقة مقضياً بها بحكم واجب النفاذ .
- (حادى عشر) الوفاء الاختيارى بالتزامات التى تكون على التركة أو على القاصر .
- (ثانى عشر) دفع الدعاوى إلا ما يكون فى تأخير رفعه ضرر للقاصر أو ضياع حق له .
- (ثالث عشر) التنازل عن الحقوق والدعاوى وقبول الأحكام القابلة للطعون العادية والتنازل عن هذه الطعون بعد رفعها ورفع الطعون غير العادية فى الأحكام .
- (رابع عشر) التنازل عن التأمينات وإعفاءها .
- (خامس عشر) إيجار الوصى أو وال القاصر لنفسه أو لزوجه أو لأحد أقاربهما إلى الدرجة الرابعة أو لمن يكون الوصى نائباً عنه .
- (سادس عشر) ما يعرف فى تزويج القاصر .
- (سابع عشر) تعليم القاصر إذا احتاج للنفقة والالتقى باللائم لمباشرة القاصر مهنة معينة .
- مادة ٤ - على الوصى أن يستأذن المحكمة فى قسمة مال القاصر بالتراضى إذا كانت له مصلحة فى ذلك فإذا أذنت المحكمة عينت الأساس التى تجرى عليها القسمة والإجراءات الواجبة الاتباع . وعلى الوصى أن يعرض على المحكمة عقد القسمة للتثبيت من عدالتها . وللمحكمة فى جميع

الاموال أن تقرر اتخاذ إجراءات القسمة القضائية .
وفي حالة القسمة القضائية تصدق المحكمة الابتدائية التي تتبعها محكمة
القسمة على الاموال إلى حصص .
ولهذه المحكمة عند الاقتضاء أن تدعو الخصوم لسماع أقوالهم في
جلسة تحدد لذلك .

وإذا رفعت التصديق تعين عليها أن تقسم الاموال إلى حصص على
الأسس التي تراها صالحة بعد دعوة الخصوم .
ويقوم مقام المصدق الحكم الذي تصدره المحكمة يومها محكمة
إستئنافية بتكوين الحصص .

مادة ١٤ - إذا رفعت دعوى على القاصر أو المحجور عايه أو
العائب من واث آخر جاز للمحكمة بناء على طلب من ينوب عنه أو بناء
على طلب النيابة العامة أن توقف القسمة مدة لا تتجاوز خمس سنوات .
إذا ثبت لها أن في التعجيل بها ضررا جسيما .

مادة ٢٤ - يجب على الوصى أن يعرض على المحكمة بغير تأخر
ما يرفع على القاصر من دعاوى وما يتخذ قبله من اجراءات التنفيذ .
وأن يتبع في شأنها ما تأمر به المحكمة .

مادة ٣٤ - على الوصى أن يودع باسم القاصر لدى خزانة
المحكمة أو أحد المصارف حسبا تشير به المحكمة كل ما يحصله من نقود
بعد استبعاد النفقة المقررة والمبلغ الذي تقدره المحكمة إجماليا لحساب
مصرفات الإدارة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه .

ولا يجوز أن يسحب شيئا من المال المودع إلا باذن من المحكمة .
مادة ٤٤ - على الوصى أن يودع باسم القاصر المعصرف الذى
تفويض به المحكمة ما ترى لزوما لإيداعه من أوراق مالية ومجوهرات
ومصوغات وغيرها ، وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسليمها .
وليس له أن يسحب شيئا منها بغير إذن المحكمة .

مادة ٤٥ - على الوصى أن يقدم حسابا مؤيدا بالمستندات عن
إدارته قبل أول يناير من كل سنة .

ويعنى الوصى عن تقديم الحساب السنوى إذا كانت أموال القاصر
لا تزيد على خمسمائة جنيه مالم تر المحكمة غير ذلك .

وفى جميع الأحوال يجب على الوصى الذى يستبدل به غيره أن يقدم
حسابا خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء وصايته .

مادة ٤٦ - تكون الوصاية بغير أجر إلا إذا رأت المحكمة بناء
على طلب الوصى أن تعين له أجرا أو أن تمنحه مكافأة عن عمل معين

ثالثا - فى انتهاء الوصاية

مادة ٤٧ - تنتهى مهمة الوصى :

١ - ببلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة إلا إذا تقرر اجتماع
الوصاية عليه .

٢ - بعودة الولاية للولى .

٣ - بعزله أو قبول استقالته .

٤ - بفقد أهليته أو ثبوت غيبته أو موته أو موت القاصر .

مادة ٤٨ - إذا توافرت أسباب جدية تدعو للنظر في عزل الوصى أو في قيام عارض من العوارض التي تزيل أهليته أمرت المحكمة بوقفه .

مادة ٤٩ - يحكم بعزل الوصى في الحالات الآتية :

١ - إذا قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للوصاية وفقا للمادة ٢٧ ولو كان هذا السبب قائما وقت تعيينه .

٢ - إذا أساء الإدارة أو أهمل فيها أو أصبح في بقائه خطر على مصلحة القاصر .

مادة ٥٠ - على الوصى خلال الثلاثين يوما التالية لإنهاء الوصاية أن يسلم الأموال التي في عهده بمحضر إلى القاصر متى بلغ سن الرشد أو إلى ورثته أو إلى الولي أو الوصى المؤقت على حسب الأحوال وعليه أن يودع قلم الكتاب في الميعاد المذكور صورة من الحساب ومحضر تسليم الأموال .

مادة ٥١ - إذا مات الوصى أو حجر عليه أو اعتبر غائبا ألزم ورثته أو من ينوب عنه على حسب الأحوال تسليم أموال القاصر وتقديم الحساب .

مادة ٥٢ - يكون قابلا للإبطال كل تعهد أو مخالصة تصدر لمصلحة الوصى عن كائن في وصايته وبلغ سن الرشد إذا صدرت المخالصة أو التعهد خلال سنة من تاريخ تقديم الحساب للإشارة إليه في المادة ٤٥ .

مادة ٥٣ — (١) كل دعوى للقاصر على وصية أو المحجور عليه على قيمة تكون متعلقة بأمور الوصاية أو القوامة تسقط بمعنى خمس سنوات تاريخ بلوغ القاصر سن الرشد أو رفع الحجر أو موت القاصر أو المحجور عليه .

(٢) ومع ذلك فإن انتهت الوصاية أو القوامة بالعزل أو بالاستقالة أو الموت فلا تبدأ مدة التقادم المذكورة إلا من تاريخ تقديم الحساب الخاص بالوصاية أو القوامة .

مادة ٥٤ — للولى أن يأذن للقاصر الذى بلغ الثامنة عشرة فى تسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها ويكون ذلك بأشهاد لدى الموثق وله أن يسحب هذا الإذن أو يحد منه بأشهاد آخر مع مراعاة حكم المادة ١٠٢٧ من قانون المرافعات .

مادة ٥٥ — يجوز للمحكمة بعد سماع أقوال الوصى أن تأذن للقاصر الذى بلغ الثامنة عشرة فى تسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها وإذا رفضت المحكمة الإذن فلا يجوز تجديد طلبه قبل مضى سنة من تاريخ صدور القرار النهائى بالرفض .

مادة ٥٦ — للقاصر المأذون أن يباشر أعمال الإدارة وله أن ينفق ويستوفى الديون المترتبة على هذه الأعمال ولكن لا يجوز له أن يؤجر الاراضى الزراعية والمباني لمدة تزيد على سنة ولا أن ينفق الديون الأخرى

ولو كانت ثابتة بحكم واجب النفاذ أو سند تنفيذي آخر إلا باذن خاص من المحكمة أو من الوصى فيما يملكه من ذلك .

ولا يجوز للقاصر أن يتصرف في صافي دخله إلا بالقدر اللازم لسد نفقاته ومن تلزمه نفقتهم قانونا .

مادة ٥٧ - لا يجوز للقاصر سواء كان مشغولا بالولاية أو بالوصاية أن يتجر إلا إذا بلغ الثامنة عشر من عمره وأذنت المحكمة في ذلك إذا مطلقا أو مقيدا .

مادة ٥٨ - على المأذون له في الإدارة أن يقدم حسابا سنويا يؤخذ عند النظر فيه رأى الوصى والمحكمة أن تأمر بإيداع المتوفر من دخله إحدى خزائن الحكومة أو أحد المصارف ولا يجوز له سحب شيء منه إلا باذن منها .

مادة ٥٩ - إذا قصر المأذون له في الإدارة في تنفيذ ما قضت به المادة السابقة أو أساء التصرف في إدارته أو قامت أسباب يخشى معها من بقاء الأموال في يده جاز للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة أو أحد ذوى الشأن أن تعد من الإذن أو تسلب القاصر إياه بعد سماع أقواله .

مادة ٦٠ - إذا أذنت المحكمة في زواج القاصر الذى له مال كان ذلك إذنا له في التصرف في المهر والنفقة مالم تأمر المحكمة بغير ذلك عند الإذن أو في قرار لاحق .

مادة ٦١ — للقاصر أهلية التصرف فيما يسلم له أو يوضع تحت تصرفه عادة من مال لأغراض نفقته ويصبح التزامه المتعلق بهذه الأغراض في حدود هذا المال فقط .

مادة ٦٢ — للقاصر أن يبرم عقد العمل الفردي وفقا لأحكام القانون وللمحكمة بناء على طلب الوصى أو ذى شأن إنهاء العقد رعاية لمصلحة القاصر أو مستقبله أو لمصلحة أخرى ظاهرة .

مادة ٦٣ — يكون القاصر الذى بلغ السادسة عشرة أهلا للتصرف فيما يكسبه من عمله من أجر أو غيره ولا يجوز أن يتعدى أثر التزام القاصر حدود المال الذى يكسبه من مهنته أو صناعته .

ومع ذلك فللمحكمة إذا قضت المصلحة أن تقيد حق القاصر فى التصرف فى ماله المذكور وعندئذ تجرى أحكام الولاية والوصاية .

مادة ٦٤ — يعتبر القاصر المأذون من قبل وليه أو المحكمة أو نص القانون كامل الأهلية فيما أذن له فيه وفى التفاضى فيه .

الباب الثانى — فى الحجر والمساعدة القضائية والفيضة

الفصل الاول — فى الحجر

مادة ٦٥ — يحكم بالحجر على البالغ للجنون أو للعتة أو للسفه أو للخفلة ولا يرفع الحجر إلا بحكم وتقييم المحكمة على من يحجر عليه قيا لإدارة أمواله وفقا للأحكام المقررة فى هذا القانون .

مادة ٦٦ - النفقات اللازمة للعناية بالمحجور عليه مقدمة على ماعدائها .

مادة ٦٧ - يجوز للمحجور عليه السقف أو الغفلة بأذن من المحكمة أن يتسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها وفي هذه الحالة تسرى عليه الأحكام التي تسرى في شأن القاصر المأذون .

مادة ٦٨ - تكون القوامة للابن البالغ ثم للأب ثم للجد ثم لمن تختاره المحكمة .

مادة ٦٩ - يشترط في القيم ما يشترط في الوصي وفقاً للمادة ٢٧ ومع ذلك لا يحول قيام أحد السبين المنصوص عليهما في البندين ١ و ٤ من المادة المذكورة دون تعيين الابن أو الأب أو الجد لإذارات المحكمة مصلحة في ذلك .

الفصل الثاني - في المساعدة القضائية

مادة ٧٠ - إذا كان الشخص أصم أبكم أو أعمى أصم أو أعمى أبكم وتعدر عليه بسبب ذلك التعبير عن إرادته جاز للمحكمة أن تعين له مساعداً قضائياً يماونه في التصرفات المنصوص عليها في المادة ٣٩ ويجوز لها ذلك أيضاً إذا كان يخشى من أفراد الشخص بمباشرة التصرف في ماله بسبب عجز جسماني شديد .

مادة ٧١ - يشترك المساعد القضائي في التصرفات المشتملة عليها في المادة السابقة :

وإذا امتنع عن الاشتراك في تصرف جاز رفع الأمر للمحكمة
فإن رأت أن الإمتناع في غير محله أذنت المحكوم بمساعدته بالانفراد
في إبرامه أو عينت شخصاً آخر للمساعدة في إبرامه وفقاً للتوجيهات
التي تبينها في قرارها .

وإذا كان عدم قيام الشخص الذي تقررت مساعدته قضائياً
بتصرف معين يعرض أمواله للخطر جاز للمساعد رفع الأمر للمحكمة
ولها أن تأمر بعد التحقق بالانفراد المساعد بإجراء هذا التصرف .
مادة ٧٢ - يسرى على المساعد القضائي حكم المادة ٥٠ من
هذا القانون .

مادة ٧٣ - يعتبر المساعد القضائي في حكم النائب في تطبيق
أحكام المواد ١٠٨ و ٢٨٢ و ٤٧٩ من القانون المدني .

الفصل الثالث - في الغيبة

مادة ٧٤ - تقيم المحكمة وكيلًا عن الغائب كامل الأهلية في
الأحوال الآتية متى كانت قد انقضت مدة سنة أو أكثر على غيابيه
وترتب على ذلك تعطيل مصالحه :
(أولاً) إذا كان مفقوداً لا تعرف حياته أو مماته .

(ثانياً) إذا لم يكن له عمل إقامة ولا موطن معلوم أو كان له عمل
إقامة أو موطن معلوم بخارج المملكة المصرية ، واستحال عليه أن
يتولى شؤونه بنفسه أو أن يشرف على من ينييه في إدارتها .

مادة ٧٥ - إذا ترك الغائب وكيلاً عاماً تحكم المحكمة بتعيينه حتى توافرت فيه الشروط الواجب توافرها في الوصي ولا عينت غيره.

مادة ٧٦ - تنتهي الغيبة بزوال سببها أو بموت الغائب أو بالحكم من جهة الأحوال الشخصية المختصة باعتباره ميتاً .

الباب الثالث - احكام عامة

الفصل الاول - احكام مشتركة في الوصاية والقوامة والغيبة

مادة ٧٧ - تصيب المدد المنصوص عليها في هذا القانون بالتقويم الميلادي .

مادة ٧٨ - يسرى على القوامة والوكالة عن الغائبين الاحكام المقررة في شأن الوصاية على القصر ويسرى على القامة والوكلاء عن الغائبين الاحكام المقررة في شأن الاوصياء .

مادة ٧٩ - يسرى في شأن قسمة مال الغائب والمحجور عليه ما يسرى في شأن قسمة مال القاصر من احكام .

الفصل الثاني - في المشرف

مادة ٨٠ - يجوز تعيين مشرف مع الوصي ولو كان مختاراً وكذلك مع القيم والوكيل عن الغائب .

مادة ٨١ - يراقب المشرف النائب عن عديم الاهلية أو الوكيل

عن النائب في إدارته وعليه إبلاغ المحكمة أو النيابة كل أمر تقتضيه المصلحة رفعه إليهما .

وعلى النائب أو الوكيل إجابة المشرف إلى كل ما يطلبه من إرشاد عن إدارة الأموال وتمكينه من فحص الأوراق والمستندات الخاصة بهذه الأموال .

ويجب على المشرف إذا خلا مكان النائب أو الوكيل أن يطلب إلى المحكمة إقامة النائب أو وكيل جديد وإلى أن يباشر هذا عمله يقوم المشرف من تلقاء نفسه بالأعمال التي يكون في تأجيلها ضرر .

مادة ٨٢ - يسرى على المشرف فيما يتعلق بتعيينه وعزله وقبول استقائه وأجره من أعماله ومسئوليته عن قصوره ما يسرى من أحكام على النائب أو الوكيل على حسب الأحوال .

مادة ٨٣ - تقصر المحكمة إنتهاء الإشراف إذا رأت زوال دواعيه .

الفصل الثالث - في الجزاءات

مادة ٨٤ - إذا قصر الوصى في الواجبات المفروضة عليه بمقتضى هذا القانون أو أوقف تنفيذ القرارات التي تصدرها المحكمة جاز لها أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على مائة جنيه وحرماته من أجره كله أو بعضه وعزله أو بأحد هذه الجزاءات .

ويجوز للمحكمة أن تمنح القاصر هذه الغرامة أو جزءاً منها .

ويجوز إعفاء الوصى من الجزاء المالى كله أو بعضه إذا نفذ الأمر الذى ترتب عليه الحكم أو قدم أعذارا تقبلها المحكمة .

مادة ٨٥ - إذا قفـذ على ممتلكات النائب المحكوم عليه بالغرامة ثم صدر حكم بإقالته منها فلا حق له فى استرداد ما حصل من التنفيذ .

أما إذا رسا المزداد على قلم الكتاب فلا يكون للمحكوم عليه إلا استرداد العين بعد دفع مصروفات التنفيذ ما لم يكن هناك مانع فاذا وجد فلا يكون له إلا استرداد الثمن الذى رسا به المزداد على قلم الكتاب بعد خصم كامل المصروفات .

مادة ٨٦ - إذا أخل النائب بواجب من الواجبات المفروضة عليه بمقتضى هذا القانون كان مسئولاً عما يلحق القاصر من ضرر بسبب ذلك وعلى كل حال يسأل مسئولية الوكيل بأجر .

مادة ٨٧ - تسرى أحكام المواد السابقة على القيم والمساعد القضائى والوكيل عن النائب والوصى الخاص والوصى المؤقت .

مادة ٨٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل وصى أو قيم أو وكيل انتهت نيابته إذا كان يقصد الإساءة قد امتنع عن تسليم أموال القاصر أو المحجور عليه أو النائب أو أوراقه لمن حل محله فى الوصاية أو القوامة أو الوكالة وذلك ما لم ينص القانون على عقوبة أشد .

صدر بدوان الرئاسة فى ٨ ذى القعدة سنة ١٣٧١ (٣٠ يوليو ١٩٥٢)

قانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض احكام

القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء

باسم الامة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير

سنة ١٩٥٣ .

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية .

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء والقوانين
المعدلة له .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير العدل .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١٢ من قانون نظام القضاء رقم
١٤٧ لسنة ١٩٤٩ النص الآتي :

وتختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات في المسواد المدنية

والتجارية والأحوال الشخصية والوقف والولاية عليه وجميع الجرائم
إلا ما استثنى بنص خاص ، .

مادة ٢ — تلغى المادة ١٦ من قانون نظام القضاء المشار
إليه .

مادة ٣ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به
إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

قانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالقضاء المحاكم
الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التي
تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير

سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء .

وعلى ما أقرته مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير العدل .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تلغى المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من أول
يناير سنة ١٩٥٦ وتحال الدعاوى المنظورة أمامها لغاية ٣١ ديسمبر سنة
١٩٥٥ إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقا لأحكام قانون
المرافعات وبدون رسوم جديدة مع مراعاة القواعد الآتية :

مادة ٢ — تحال الدعاوى التي تكون منظورة أمام المحكمة
العليا الشرعية أو أمام الدائرة الاستئنافية بالمجالس المالية إلى محكمة
الاستئناف الوطنية التي تقع في دائرتها المحكمة الابتدائية التي أصدرت
الحكم المستأنف .

وتحال الدعاوى التي تكون منظورة أمام المحاكم الكلية إلى المحكمة الابتدائية الوطنية المختصة وتحال الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية الشرعية أو المالية إلى المحاكم الجزئية أو الابتدائية الوطنية المختصة .

مادة ٣ — ترفع الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو التي كانت من اختصاص المجالس المالية إلى المحاكم الوطنية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

مادة ٤ — تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر جزئية وإبتدائية وأستنافية وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون نظام القضاء — لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية .

وتصدر الأحكام من محكمة النقض في القضايا المذكورة من دائرة الأحوال الشخصية ويلحق رئيس المحكمة العليا الشرعية عضواً بها .

وتصدر الأحكام من محاكم الاستئناف في القضايا المذكورة من ثلاثة مستشارين يجوز أن يكون أحدهم من رجال القضاء الشرعي المعيّنين في القضاء الوطني بمقتضى هذا القانون ويكون في درجة نائب أو عضو بالمحكمة العليا الشرعية أو من درجته .

وتصدر الأحكام في المحاكم الابتدائية من ثلاثة قضاة يجوز أن يكون أحدهم أو اثنان منهم من درجة رئيس أو نائب أو قاض من قضاة المحاكم الشرعية المعيّنين في القضاء الوطني بمقتضى هذا القانون .

ويجوز أن يتولى رئاسة المحكمة الجزئية عند نظر قضايا الأحوال الشخصية قاض من قضاة من قضاة المحاكم الوطنية أو أحد القضاة من رجال القضاء الشرعى المميزين فى القضاء الوطنى. بمقتضى هذا القانون.

مادة ٥ - تتبع أحكام قانون المرافعات فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الأحوال التى وردت بشأنها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها.

مادة ٦ - تصدر الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التى كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر فى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة.

أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام - فى نطاق النظام العام - طبقاً لشريعتهم .

مادة ٧ - لا يؤثر فى تطبيق الفقرة الثانية من المادة المتقدمة تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الإسلام فتطبق الفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون .

مادة ٨ - تختص المحاكم الجزئية الوطنية بالمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقاً لما هو مبين فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

عدا دعوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها والمشار إليها في المادة السادسة من اللائحة فإنها تكون دائما من اختصاص المحاكم الابتدائية .

وتختص المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وفقا لما هو مبين في المواد ٨ و ٩ و ١٠ من اللائحة .

مادة ٩ - ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ يلحق قضاء المحاكم الشرعية على اختلاف درجاتهم بالمحاكم الوطنية أو فياتبات الأحوال الشخصية أو الإدارات الفنية بالوزارة وذلك بقرار يصدر من وزير العدل .

ويصدر قانون خاص بتنظيم شئون رجال القضاء الشرعى المنقولين إلى المحاكم الوطنية .

مادة ١٠ - استثناء من أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية يجوز للمحامين المقبولين للرافعة أمام المحاكم الشرعية الحضور في الدعاوى التي كانت تدخل في اختصاص تلك المحاكم - أمام المحاكم الوطنية - على أن يقتصر حضور كل منهم على الدرجة التي هو مقبول للرافعة أمامها في المحاكم الشرعية - والمحامين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية المرافعة أمام محكمة النقض أيضا في الدعاوى المشار إليها .

ويصدر قانون بتنظيم قیڈهم في الجداول وحقوقهم وتأديبهم وملا إلى ذلك .

مادة ١١ — يطبق على الدعاوى التي ترفع أمام المحاكم الوطنية طبقاً لهذا القانون ومن وقت العمل به ، القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم أمام المحاكم الشرعية .

مادة ١٢ — تنفذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية وفقاً لما هو مقرر في لائحة الإجراءات الواجب إتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤ أبريل سنة ١٩٠٧ .

مادة ١٣ — تلغى المادة ١٦ من قانون نظام القضاء والمواد

١ — ١١ و ١٩ و ٢٩ و ٥١ و ٥٣ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٣٦ و ١٣٨ و ١٧٨ و ١٨٠ و ١٨٢ — ٢٧٩ و ٣٢٨ و ٣٤٢ و ٣٤٨ و ٣٥١ و ٣٥٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ويلغى كل ما خالف هذا القانون من أحكام الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٨٣ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٢٧ الخاص بلائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومي والأمر العالي الصادر في أول مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الإنجليبيين الوطنيين والقانون رقم ٢٧ الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بشأن الأرمن الكاثوليك وكذلك يلغى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩١٥ وجميع الأوامر العالية والقرارات الأخرى المخالفة لهذا القانون .

مادة ١٤ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؟

صدر بدووان الرئاسة في ٤ سفر ١٣٧٥ (٣١ / ٩ / ١٩٥٥) .

المذكرة الإيضاحية
للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥

تقضى قواعد القانون العام أن تكون سيادة الدولة تامة ومطلقة داخل بلادها كما تقضى بأن يخضع جميع السكان على اختلاف جنسياتهم لقوانين البلاد ومحاكمها ولجنة قضائية واحدة بصرف النظر عن نوع المسائل التي تتناولها خصوماتهم أو القوانين التي تطبق عليها .

ولكن الحال في مصر على عكس ذلك لجهات القضاء في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين أنفسهم بقيت متعددة وكل جهة تطبق قوانينها وتتبع إجراءاتها الخاصة . بغير أن يكون هناك صلة تربطها أو هيئة عليا تشرف على قضائها — رغم أن الدولة قد استردت سلطانها القضائي بالنسبة للأجانب فأصبحت المحاكم الوطنية هي التي تقضى في جميع منازعاتهم حتى ما تعلق منها بأحوالهم الشخصية .

وقد ورثت مصر نظام تعدد جهات القضاء في مسائل الأحوال الشخصية عن الماضي فقامت المحاكم الشرعية وقام إلى جانبها القضاء الملى ثم تعددت جهات القضاء الملى فأصبح لكل طائفة قضاؤها الخاص وقوانينها الموضوعية الخاصة وإجراءاتها الخاصة بما أدى إلى القوضى والأضرار بالمتقاضى حيث استتبع تعدد جهات القضاء رقبة كل جهة في توسيع دائرة اختصاصها والاعتداء على سلطة غيرها خصوصا مع عدم وجود حدود دقيقة أو ثابتة لاختصاص كل منها فان المرجع العام في تحديد ولاية محاكم الطوائف هو أحكام الخط الهمايوني الصادر في تركيا سنة ١٨٥٦ وأحكام بعض النظمات أو التعديرات السابقة أو اللاحقة

وكلها آثار تشريعية عثمانية نفذت في مصر ولم تكن هذه الآثار التشريعية في صياغتها وتفسيرها وليدة حرص على توخي الوضوح والاحكام وإنما كانت في حقيقتها ثمرة تجويل اقتضته ظروف السياسة .

وقد استتبع هذا التجويل تنازع المحاكم فيما بينها وتعدد الاحكام التي تصدر في النزاع الواحد وبقي المتقاضون يستعدون محكمة على أخرى وظل مصير الحقوق رهيناً بهوى الظروف يتحكم فيه لدد الخصومة وهكذا تكسدت الاحكام المتناقضة بالمثلث تلمس مخرجا إلى تنفيذ ولا مخرج .

وقد كان من الطبيعي بعد أن ألغيت الامتيازات التي كان يتمتع بها بعض طايا الدول الاجنبية وبعد أن أصبح هؤلاء يخضعون لنظم التقاضى العادية أمام المحاكم الوطنية — ألا يبقى في البلاد أى أثر لنظام استثنائى يحدد من سلطات الحكومة وسيادتها بالنسبة لبعض الوطنيين .

ولأنه من الشذوذ بمكان أن يظل الوطنيون من المنتمين إلى الطوائف المالية غير الإسلامية محظظين باستثناءات قضائية كانت في كثير من الحالات عنوانا على القوضى وعدم النظام .

والحق أن قضاء الأحوال الشخصية القائم الآن يقصر عن الاستجابة لمطالب المتقاضين .

وليس يتفق مع السيادة القومية في شيء أن تصدر أحكام في الصق المسائل بذات الإنسان من جهات قضائية غير مسئولة ولا مختارة

من جانب الحكومة أو أن تكون تلك الجهات خاضعة لهيئات أجنبية تبشر أعمالها خارج حدود البلاد كما هو الحال بالنسبة لبعض الطوائف التي يرفع الطعن في أحكامها إلى محكمة روما — وليس أقل من كل أولئك مساساً بالسيادة أن يلى القضاء في بعض المجالس الطائفية أجاناب لا يعرفون لغة المتقاضين ويصدرون أحكاماً بين المصريين بلغة غير لغتهم .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد استفادت الشكوى من حال قضاء الأحوال الشخصية وتدد بها المتقاضون منوهين بوجهه خاص بانتهاء الحد الأدنى من عوامل التيسير وضمانات التقاضى فللطوائف غير الإسلامية أربعة عشر مجلساً بعضها لا ينعقد للقضاء إلا في فترات متباعدة أو في أمكنة بعيدة عن محل إقامة المتقاضين — وفي ذلك من العنت والارهاق مما يجعل التقاضى عسيراً على بعض الناس والقواعد الموضوعية التي تطبقها أكثر المجالس فيما يطرح عليها من الأفضية غير مدونة وليس من اليسير أن ينتدى إليها عامة المتقاضين وهي مبعثرة في مظانها بين متون الكتب السماوية وشروح وتأويلات لبعض المجتهدين من رجال السكهنوت مبعثرة في كتب لاتينية أو يونانية أو عبرية أو سريانية أو أرمنية أو قبطية لا يفهمها غالبية المتقاضين .

والقواعد المتعلقة بتشكيل المحاكم الطائفية وإجراءات الترافع ونظر الدعاوى وتجريد الأحكام وطرق الطعن فيها لا تنظمها وحدة ولا يتوفر لها الاستقرار — ونفقات التقاضى لا تنهج فيها المجالس منهجاً واحداً بل إن الكثير منها ليس له نظام ثابت في هذا الشأن .

وليس لا كثر هذه المجالس أقلام كتاب منظمة تعينها على أداء مهمتها ؛ وما من شك في أن تلك الحال تدعو إلى تزعزع الثقة بأحكام القضاء وإرهاق المتقاضين .

أمام هذا الموقف الذى يكتنفه الشذوذ من كل جانب وأمام تلك الفوضى التى استفحلت آثارها تعددت محاولات الإصلاح فى الماضى ورغم أنها كانت جزئية ومحدودة إلا أنه لم يكتب لها النجاح بسبب ما قام وقتئذ من عقبات وبقيت هذه الحالة إلى اليوم وليس لها من ضحايا إلا المتقاضون أنفسهم وسيادة البلاد .

ولما كانت الثورة قد قامت لتحقيق أهداف البلاد فى الإصلاح والقضاء على الفساد فى شتى نواحيه فإن العقبات المتقدمة ما كانت لترد الحكومة عن أداء واجبها فى إقامة صرح القضاء وهى مطالبة بتوفير سبل التقاضى لجميع رعاياها دون تفریق أو تحيز ولهم قبلها ما يقتضيها النهوض بأعباء الإصلاح ولولم يصادف هوى البعض — وليس للحكومة أن تسلم بوجود هيئات قضائية داخل الدولة تملى عليها إرادتها أو قناهض سياسة الإصلاح فيها أو تتحكم فى طريق الإصلاح .

لذلك رأت الحكومة لزماً عليها إزاء ما هو مشهود من عيوب نظام القضاء فى مسائل الأحوال الشخصية أن تعالج الأمر علاجاً يحسم أسباب الشكوى ويبسط ظل الإصلاح بتوحيد نظام القضاء والمحافظة على الحقوق وصيانتها وتوزيع العدالة توزيعاً يظفر بثقة المتقاضين ويضع حداً للحالة المتقدمة وهى تمس الإنسان فى أدق المشاعر —

والعائلات في أدق العلاقات - وتؤثر في أخلاق الأفراد والحياة الاجتماعية .

من أجل ذلك عنت الحكومة بوضع المشروع الحالى لتنظيم الاختصاص القضائى في مسائل الأحوال الشخصية للمصريين على نحو يكفل توحيد جهة القضاء بالنسبة لهم جميعاً يجعل هذه المنازعات من اختصاص القضاء الوطنى كما أن المشروع يكفل احترام ولاية القانون الواجب التطبيق حتى لا يكون هناك أى إخلال بحق أى فريق من المصريين مسلمين أو غير مسلمين في تطبيق شريعة كل منهم .

فقد نص المشروع على أن الأحكام في المنازعات التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية تصدر طبقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة عدا الأحوال التى وردت بشأنها قواعد خاصة فإنه يجب اتباع هذه القواعد وهى القاعدة المقررة الآن في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالمصريين غير المسلمين والمتحدى طائفة والملة والذين لهم محاكم منتظمة وقت العمل بهذا القانون فقد نص المشروع على أن الأحكام تصدر فيها طبقاً لشريعتهم .

كما نص المشروع على أنه لا يؤثر في تطبيق القاعدة المتقدمة تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الإسلام فإنه في هذه الحال تطبق أحكام الشريعة الإسلامية .

والفقرة الأخيرة ما هي إلا تطبيق لقاعدة مقررة من أن تغيير الدين يترتب عليه أن يستمتع الشخص بجميع الحقوق التي يخولها له الدين الجديد — كما أن هذه القاعدة هي بعينها المقررة في حالة تغيير الجنسية ، وقد أخذ بها المشرع في المادة الثالثة عشرة فقرة ثانية من القانون المدني حيث نصت على أن الطلاق يسرى عليه قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت الطلاق — ويسرى على التطليق والانفصال قانون الزوج وقت رفع الدعوى .

وقد نص المشرع على اتباع قانون المرافعات فيما يتعلق بالإجراءات التي تتبع في قضايا الأحوال الشخصية عدا الأحوال التي وردت بشأنها نصوص خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية — وهي نصوص قصد بها تيسير الإجراءات في هذا النوع من القضايا ولذلك روى من الخير الإبقاء عليها .

ثم تناول المشروع أمر رجال القضاء الشرعي والمحامين أمام المحاكم الشرعية بما يكفل المحافظة على حقوقهم فنص المشروع على أن ينقل رجال القضاء الشرعي على اختلاف درجاتهم إلى القضاء الوطني في الدرجات المماثلة ويلحق رئيس المحكمة العليا الشرعية عضواً بمحكمة النقض لدائرة الأحوال الشخصية وتضمن المشروع اشتراطهم في القضاء في درجاتهم جميعها فنص على أن الأحكام في محكمة الاستئناف تصدر من ثلاثة مستشارين يجوز أن يكون أحدهم من رجال القضاء الشرعي المعينين في القضاء الوطني بمقتضى هذا القانون يكون في درجة نائب

أو عضو بالمحكمة العليا الشرعية أو من في درجته — ونص المشروع على أن المحاكم الابتدائية تشكل من ثلاثة قضاة يجوز أن يكون أحدهم أو اثنان منهم من رجال القضاء الشرعي من درجة رئيس أو نائب أو قاض من قضاة المحاكم الشرعية ، أما في القضاء الجزئي فقد أجاز المشروع أن يرأسه في مسائل الأحوال الشخصية أحد القضاة في القضاء الوطني أو أحد قضاة المحاكم الشرعية — وبالنسبة للمحامين فقد قرر المشروع قبولهم للمرافعة في قضايا الأحوال الشخصية كل في الدرجة المقررة للمرافعة بها أمام المحاكم الشرعية على أن يوضع لهم قانون خاص بتنظيم قديم في الجدول وحقوقهم وتأديتهم إلى غير ذلك ، كما صرح المشروع للمحامين المقررين أمام المحكمة العليا الشرعية بالحضور أمام محكمة النقض في القضايا التي كانت من اختصاص المحكمة المذكورة .

ونص المشروع على أن تطبق لائحة الرسوم أمام المحاكم الشرعية على القضايا التي ترفع إلى القضاء الوطني على أن القضايا التي تعال من المحاكم الشرعية أو المحاكم العليا إلى القضاء الوطني لاستمرار النظر فيها بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وهو الميعاد المحدد لإلغاء تلك المحاكم لاستحقاق عليها رسوم جديدة .

ونص المشروع على أن يستمر تنفيذ الأحكام التي تصدر في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقاً للائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية وهي تجيز تنفيذها بالطريق الإداري علاوة على الطريق المقرر للتنفيذ في قانون المرافعات ولا شك أن

الطريق الإدارى أيسر للمتقاضين ويكفل سرعة التنفيذ الأمر الذى يتلاءم مع طبيعة الحقوق المتعلقة بالأحوال الشخصية .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتتشرف وزارة العدل برفع المشروع المرافق إلى مجلس الوزراء حتى إذا ما وافق عليه تفضل باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصداره .

قانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥

بعض الاجراءات في قضايا الاحوال الشخصية والوقف التي تختص
بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ .

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية .

وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية
والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التى تكون منظورة أمامها إلى
المحاكم الوطنية،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة
ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها .

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير العدل .

أصدر القانون الآتى

مادة ١ — يجوز النيابة العامة أن تتدخل فى قضايا الأحوال

(١) الوقائع المصرية العدد ٩٩ مكرولى ٢٥ / ١٢ / ١٩٥٥

الشخصية التي تختص بها المحاكم الجزئية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

وعليها أن تتدخل في كل قضية أخرى تتعلق بالاحوال الشخصية أو بالوقف وإلا كان الحكم باطلا .

ويجوز على التدخل أحكام الباب الرابع من الكتاب الاول من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ٢ — في الاحوال التي يجوز فيها استئناف الاحكام والقرارات الصادرة في القضايا المشار اليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة يجوز للنيابة العامة الطعن فيها بهذا الطريق طبقا لما نص عليه في المادتين ٨٧٥ و ٨٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ٣ — للمعصوم والنيابة العامة الطعن بطريق النقض في الاحكام والقرارات المشار اليها في المادة السابقة ، وذلك طبقا لنص للمادة ٨٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ٤ — يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥ — على وزير العدل تنفيذها — هذا القانون . ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

مذكرة إضافية
للقانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على إلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ . ونصت مادته الثانية بإحالة الدعاوى المنظورة أمام المحكمة العليا الشرعية أو أمام الدائرة دائرة بالمجالس المالية إلى محاكم الاستئناف . وبإحالة الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الكلية إلى المحاكم الابتدائية . وبإحالة الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية الشرعية أو المالية إلى المحاكم الجزئية أو الابتدائية . ونصت المادة الثالثة على رفع الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم المملوكة إلى هذه المحاكم ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ . ونصت المادة الرابعة على أن تشكل بالمحاكم دوائر جزئية واستئنافية لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص تلك المحاكم والمجالس . ونصت المادة الثامنة على اختصاص المحاكم الجزئية بالمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقاً لما هو مبين في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية عدا دعوى النسب في غير الوقف ، والطلاق والخلع والمباراة ، والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها ، فتكون دائماً من اختصاص المحاكم الابتدائية كما نصت على أن يكون اختصاص المحاكم الأخيرة ومحاكم الاستئناف وفقاً لما هو مبين في المواد ٨ و ٩ و ١٠ من اللائحة التنفيذية الآتية الذكر .

ولما كانت المادة ٩٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد أوجبت على النيابة العامة التدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وكان الشارع إذ أخرج — بمقتضى المادة الثامنة من قانون الإلغاء — من اختصاص المحاكم الجزئية دعاوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمبارأة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها ، وأدخلها في اختصاص المحاكم الابتدائية قد وضع في اعتباره أن تختص هذه المحاكم دون المحاكم الجزئية بهذه الدعاوى لما لها من شأن ، لما كان ذلك : كان وجوب تدخل النيابة العامة في القضايا الجزئية لا مسوغ له ، فمن أجل ذلك رأى جعل تدخلها في هذه القضية جوازا كي تباشره وفق مقتضى الحال ووجوبيا فيما عداها . وعلى هدى ذلك وضعت المادة الأولى من مشروع القانون المرافق على أن يجرى على التدخل أحكام الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وغنى عن البيان أن حكم هذه المادة يسرى على القضايا التي تعال من المحاكم والمجالس الملغاة — سريانه على القضايا التي ترفع إلى المحاكم ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

وقد نصت المادة الثانية من المشروع على أنه في الأحوال التي يجوز فيها استئناف الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى يجوز للنسبة العامة الطعن فيها بهذا الطريق طبقا لما نص عليه في المادتين ٨٧٥ و ٨٧٧ من قانون المرافعات المدنية

والتجارية ، وقد روعى في الإحالة على هاتين المادتين توحيد ميعاد الاستئناف وطريقة رفعه بالنسبة إلى النيابة العامة .

وأجازت المادة الثالثة للخصوم والنيابة العامة الطعن بطريق التقض في الأحكام والقرارات المشار إليها في المادة الثانية ، وقد جعلت إجراءات هذا الطعن المستحدث واحدة بالنسبة إلى الخصوم والنيابة على السواء وذلك على غرار ما نصت عليه المادة ٨٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وقد عرض مشروع القانون على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتتشرף وزارة العدل بمرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه وإصداره .

الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية

الكتاب الرابع^(١)

من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الصادر في شأن المرافعات

الباب الأول

الفصل الأول

المواد من ٨٥٩ إلى ٨٦٧^(٢)

في اجراءات المرافعة والفصل في الدعوى

مادة ٨٦٨^(٣) تبين في مسائل الأحوال الشخصية القواعد المقررة في قانون المرافعات مع مراعاة القواعد التالية :
مادة ٨٦٩ — يرفع الطلب إلى المحكمة بعريضة تودع قلم الكتاب تشمل فضلا عن البيانات المنصوص عليها في المادة ١ بيانا كافيًا لموضوع الطلب والأسباب التي يستند إليها وأن تشفع بالمستندات التي تؤيده وأوراق التحقيق الذي أجرته النيابة فيه إذا كان الطلب مقدما منها .

(١) مضافة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ - الوقائع المصرية عدد رقم ٣٣ الصادر في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٥١

(٢) ملغاة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - الجريدة الرسمية عدد رقم ١٩ الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٦٨

(٣) مدبرة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ - الجريدة الرسمية رقم ١٢١ في ١٩٦٣/٥/٢٩

مادة ٨٧٠ (١) — يحدد رئيس المحكمة أو قاضي محكمة المواد الجزئية جلسة لنظر الطلب أمام المحكمة ويعين الأشخاص الذين يدعون إليها . ويعلن قلم الكتاب ورقة التكليف بالحضور ويجب أن تشمل الورقة على ملخص الطلب .

مادة ٨٧١ — تنظر المحكمة في الطلب منعقدة في غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة العامة وتصدر حكمها علنا .

مادة ٨٧١ مكرراً (٢) — إذا لم يحضر المدعى عليه الجلسة الأولى حكمت المحكمة في غيبته بعد التحقق من صحة إعلانه على أنه يجوز للمدعى أن يطلب تأجيل القضية لجلسة أخرى يعلن إليها خصمه مع إغذاره بأن الحكم الذي يصدر يعتبر حضورياً .
ويصبح هذا الإغذار وجوبياً على المدعى إذا حضر بعض المدعى عليهم ولم يحضر البعض الآخر .

وتجوز المعارضة في كل حكم يصدر في الغيبة إذا لم يعتبره القانون بمثابة حكم حضوري أو إذا لم يمنع الطعن فيه بالمعارضة .
ويعتبر الطعن في الحكم الغيابي بطريق آخر غير المعارضة نزولاً عن حق المعارضة .

المحكمة

(١) معدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٢ د. — الجريدة الرسمية رقم ١٠٢١

في ٢٩ / ٥ / ١٩٦٢

(٢) مضافة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ د. — الجريدة الرسمية رقم ١٠٢١

في ٢٩ / ٥ / ١٩٦٢

مادة ٨٧٢ — يرفع التظلم من الأوامر على عرائض إلى المحكمة منعقدة بهيئة غرفة المشورة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨٦٩. ويكون قرارها نهائياً .

مادة ٨٧٣ — للمحكمة أن تعدل عما اتخذته قاضي الأمور الوقتية من الإجراءات الوقتية أو التحفظية أو أن تأمر باتخاذ إجراءات أخرى ، كما يجوز لها أن تعدل أو تلغى كل إجراء وقتي تكون قد أمرت به .

مادة ٨٧٤ — ميعاد المعارضة ثمانية أيام من تاريخ إعلان الحكم
مادة ٨٧٥ (١) — ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضورياً أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة أو من اليوم الذي يحكم فيه بإعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان الحكم غيابياً .

مادة ٨٧٦ — ميعاد الطعن بالنسبة لدوى الشأن الذين ليس لهم موطن في مصر ثلاثون يوماً للمعارضة وستون يوماً للاستئناف ولا يضاف إليه ميعاد مسافة .

مادة ٨٧٧ — ترفع المعارضة أو الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وتلعب في تحديد الجلسة ودعوة ذوى الشأن إليها مائص عليه في المادة ٨٧٠

(١) معدلة بالقانون رقم ٧٠٠ لسنة ١٩٦٢ = الجريدة الرسمية رقم ١٢١
تق. ١٩٦٢/٥/٢٩

مادة ٨٧٨ — ينظر الإستئناف في غرفة المشورة على وجه السرعة
وتتبع المحكمة الإستئنافية في نظره الإجراءات المبينة في المادة ٨٧١

مادة ٨٧٩ — يرفع الإنتماس على الوجه المبين في المادة ٨٦٩
وتتمصل فيه المحكمة وفقاً للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في
المادتين ٨٧٠ و ٨٧١

مادة ٨٨٠ — ميعاد الإنتماس عشرة أيام تبدأ وفقاً لما نص
عليه في المادة ٤١٨

مادة ٨٨١ — (١)

مادة ٨٨٢ — (٢)

مادة ٨٨٣ — رسوم الطلبات ومصاريف الإجراءات وأتعاب
الخبراء والمحامين يلزم بها من رفض طلبه وفي مسائل الولاية على المال
وتصفية التركات يجوز للمحكمة أن تلزم بها كلها أو بعضها عديم الأهلية
أو الغائب أو الخزانة العامة أو التركة .

مادة ٨٨٤ — الإختصاصات المخولة لرئيس المحكمة يباشرها
بنفسه أو بمن يقوم مقامه .

مادة ٨٨٥ — يسرى على القرارات التي تصدر في مسائل الولاية
على المال مانص عليه في هذا الفصل من القواعد الخاصة بالأحكام .

(١) و (٢) ألفتا بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - الجريدة الرسمية
رقم ٣٣ مكرر (٧) في ٢١ / ٢ / ١٩٥٩

الفصل الثالث - في تنفيذ الأحكام والقرارات

مادة ٨٨٦ - الأمر بالإجراءات الوقتية واجب النفاذ في جميع الأحوال .

مادة ٨٨٧ - النفاذ الممجل بغير كفالة واجب بقوة القانون بكل حكم صادر بالنفقة أو بأجرة الحضانة أو الرضاع أو المسكن أو تسليم الصغير .

مادة ٨٨٨ - تنفذ القرارات والأحكام بالطرق المقررة في الكتاب الثاني إذا اقتضى ذلك الحجز على الأموال وبيعها وماعدا ذلك من الأحكام والقرارات ينفذها معاوون الملحقون بالمحكمة بالطريق الإداري إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك .

مادة ٨٨٩ - يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة بضم الصغير وحفظه أو تسليمه لأمين قهراً ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة ودخول المنزل ويتبع رجال التنفيذ في ذلك ما يأمر به قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة الكائن بدائرتها محل التنفيذ .

وتجوز إعادة تنفيذ الحكم كلما اقتضى الحال ذلك .

مادة ٨٩٠ - يحصل التنفيذ المذكور في المادة السابقة وكذلك تنفيذ ماعدا مانص عليه في المادة ٨٨٩ من الأحكام والقرارات بمعرفة جهات الإدارة أو من يعينه وزير العدل لذلك .

الباب الثاني

في الإجراءات الخاصة بنظام الأسرة

الفصل الاول - في علاقات الزوجية وحضانة الاولاد وحفظهم

مادة ٨٩١ - يرفع الاعتراض على الزواج إلى المحكمة الابتدائية التي يجرى في دائرتها توثيقه بصحيفة تعلن بناء على طلب المعارض إلى طرفي العقد وإلى الموثق وتشتمل على بيان صفة المعارض وموطنه المختار في البلدة التي بها مقر المحكمة وسبب اعتراضه وحكم القانون الأجنبي الذي يستند إليه . ويوقف إعلان الصحيفة لإتمام توثيق الزواج حتى يفصل نهائياً في الاعتراض .

وتفصل المحكمة في الاعتراض على وجه السرعة .

ويجوز للمحكمة في حالة الحبس برفض الاعتراض أن تحكم بالزام المعارض من غير الوالدين بالتعويضات إن كان لها وجه .

مادة ٨٩٢ - يرفع التظلم عن امتناع الموثق عن توثيق عقد الزواج أو عدم إعطائه شهادة مثبتة للامتناع إلى قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية التي يجرى في دائرتها التوثيق .

مادة ٨٩٣ - إذا طلب الحجر على أحد طرفي العقد وكان قانون بلده يحل الحجر سبباً لروال أهليته الزواج فللنيابة العامة أن تأمر الموثق بوقف لإتمام توثيق العقد حتى يفصل نهائياً في طلب الحجر .

ويجوز التظلم من أمر النيابة على الوجه المبين في المادة السابقة .

مادة ٨٩٤ - إذا كان القانون الواجب التطبيق يقضي بأن

تحصل المرأة المتزوجة على إذن زوجها لمباشرة حقوقها ورفض الزوج ذلك الإذن فللزوجة بعد إنذار الزوج بأربع وعشرين ساعة أن تطلب الإذن لها بذلك من رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها موطن الزوج .
ويفصل في هذا الطلب على وجه السرعة بقرار غير قابل للطعن .

مادة ٨٩٥ — يرفع طلب الطاعة وغيرها من حقوق الزوجية وكذلك طلب بطلان الزواج أو التفريق الجثائي أو التنازل إلى المحكمة الابتدائية السكائن بدائرتها موطن المدعى عليه .

مادة ٨٩٦ — قبل تحقيق طلب التفريق أو التطلق يحدد رئيس المحكمة موعداً لحضور الزوجين شخصياً أمامه ليصلح بينهما ويعلنهما بهذا الموعد قلم الكتاب . فإذا تخلف المدعى عن الحضور اعتبر طلبه كأن لم يكن وذلك بقرار من الرئيس يثبت في محضره . وإذا تخلف المدعى عليه جاز للرئيس تحديد موعد آخر لحضوره . ويسمع الرئيس أقوال كل من الزوجين على حدة ثم أقوالهما مجتمعين . وإذا تخلف المدعى عليه أو لم يتم الصلح يرضى الرئيس في تحقيق طلب التفريق أو التطلق بنفسه أو بواسطة من يندبه لذلك من أعضاء الدائرة ويأمر بالإجراءات التحفظية أو الوقفية التي يراها لازمة للمحافظة على مصالح كل من الزوجين والأولاد وبوجه خاص الإذن للزوجة بالإقامة في منزل يتفق عليه الطرفان أو يعينه من تلقاء نفسه والأمر بتسليم الزوجة الأشياء اللازمة للاستعمال اليومي وتقدير نفقة وقتية .

مادة ٨٩٧ — لكل من الزوجين بمجرد رفع دعوى التطلق أو التفريق وبأمر يصدر من رئيس المحكمة ويكون قابلاً للطعن أن

يتمتع لضمان حقوقه فيما يتعلق بالاموال الاجنبية التحفظية التي يمنحها قانون البلد الواجب تطبيقه.

مادة ٨٩٨ — يجوز للمدعى عليه أثناء نظر الدعوى أن يرفع طلبا عارضا بالتفريق الجثائي أو التطلق وفي هذه الحالة لاتعاد إجراءات السعى في الصلح .

مادة ٨٩٩ — لا يجوز توجيه التين إلى أحد طرفي الخصوم عن الوقائع التي بنيت عليها الدعوى ولا تجوز فيها سماع شهادة الأولاد .
مادة ٩٠٠ (١) — استثناء من حكم المادة ٨٧٤ إذا لم يكن المدعى عليه في دعاوى بطلان الزواج والتفريق الجثائي والتطلق قد أعلن لشخصه ولم يكن له موطن معروف في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج وجب نشر ملخص الحكم مرتين في صحيفة يومية يعينها رئيس المحكمة بأمر على عريضة ويجب أن يمضي بين النشرتين ثلاثون يوما على الأقل . وتكون المعارضة مقبولة في الستين يوما التالية لآخر نشرة .
مادة ٩٠١ — لا يقبل الطعن من النيابة العامة في مسائل الزوجية إلا في الأحكام الصادرة في بطلان الزواج .

مادة ٩٠٢ — تختص المحكمة التي أصدرت الحكم بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الزوجين وتكون متعلقة بالأثار المترتبة على الحكم بالطلاق أو التطلق أو التفريق سواء بالنسبة لحقوق كل منهما قبل الآخر أم بالنسبة لحفظ الأولاد أو نفقتهم .

مادة ٩٠٣ — مع عدم الإخلال بما نص عليه في هذا الكتاب ترفع الدعاوى المتعلقة بالحقوق الشخصية غير المالية فيما بين الزوجين أو الناشئة عن الزواج أو الدعاوى المتعلقة بضم الأولاد وحفظهم وتربيتهم إلى المحكمة السكاكن بدائرتها موطن الزوجة أو الصغير حسب الأحوال .

مادة ٩٠٤ — إذا كان القانون الواجب التطبيق يميز التفريق أو التطليق بالتراضى يقدم الطلب به إلى رئيس المحكمة وعليه أن يسعى للصلح بينهما وفقاً للمادة ٨٩٦ فإذا لم ينجح مسعاه يثبت إتفاق الزوجين على التطليق أو التفريق والشروط الخاصة بهما وبالأولاد في محضر ويأمر بأحالة على المحكمة للتصديق عليه .

الفصل الثانى - فى إثبات النسب والاقرار به وإنكاره

مادة ٩٠٥ — ترفع الدعاوى بإثبات النسب وفقاً للأحكام والشروط فى المواعيد التى ينص عليها قانون بلد من يطلب الانتساب إليه من الوالدين وتلتبع فى إثباتها القواعد التى يقرها القانون المذكور ويقدم الطلب إلى المحكمة الابتدائية التابع لها موطن المدعى .

مادة ٩٠٦ — يتبع فى قبول دعوى إنكار النسب وإثباتها المواعيد التى ترفع فيها الآثار التى تترتب عليها القواعد والأحكام التى يقرها قانون البلد الواجب التطبيق .

وتوجه الدعوى إلى الأب أو الأم على حسب الأحوال وإلى الولد الذى أنكر نسبه . فإذا كان قاصراً تعين أن يقام وصى خصومة .

مادة ٩٠٧ — تكون مدة التقادم للدعاوى المتعلقة بالحقوق المالية

المرتبة على إثبات النسب خمس عشرة سنة مالم ينص القانون الواجب التطبيق على مدة أقل .

مادة ٩٠٨ - يحصل الإشهاد بالإقرار بالنسب أمام الموثق ويصدق عليه ، ويقدم طلب التصديق إلى رئيس المحكمة الابتدائية السائدة بدائرتها موطن المشهد مشفوعاً بالأوراق التي يوجب قانون البلد الواجب التطبيق تقديمها .

مادة ٩٠٩ - يصدق رئيس المحكمة على الإقرار بأمر يصدره على الطلب ذاته بعد التحقق من توافر الشروط والأحكام التي يوجبها قانون بلد اللطال لقبول الاعتراف وصحته وترتيب آثاره عليه .

وتتبع في شأن الأمر مانصت عليه المادة ٩١٦

مادة ٩١٠ - ترفع المنازعة في الإقرار بالنسب إلى المحكمة الابتدائية التي جرى فيها التصديق على الأفراد وذلك في الأحوال التي يجيزها قانون البلد ومن الأشخاص الذين يعينهم ذلك القانون .

الفصل الثالث - في التبني

مادة ٩١١ - إذا كان قانون بلد الشخص الذي يريد التبني وقانون بلد الشخص المراد تبنيه يجيزان التبني ثبت التبني بمحضر محرر لدى رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها موطن أحدهما ويدون في هذا المحضر إقرارات الطرفين شخصياً بعد التحقق من توفر الشروط والأحكام التي ينص عليها القانونان المذكوران لانعقاده وصحته .

مادة ٩١٢ - إذا كان الشخص الذي يريد التبني وصياً أو قياً أو ولياً على الشخص المراد تبنيه فلا يجوز تحرير محضر التبني إلا بعد

تتعى طالب التبنى عن وصايته أو قوامته أو ولايته وتعيين من يحمل محله فيها وبشرط أن يكون قد قدم حساباً عن إدارته مال القاصر وصدقت عليه المحكمة المختصة .

مادة ٩١٣ - يقدم محضر التبنى للمحكمة للتصديق عليه ، وذلك بطلب من أحد ذوى الشأن .

مادة ٩١٤ - يجب أن يشتمل الحكم الصادر بالتصديق على التبنى على بيان لأسماء الطرفين وألقابهم والأسم واللقب الجديدين للشخص المتبنى .

مادة ٩١٥ - لا يجوز الطعن فى الحكم الصادر فى شأن التصديق إلا بطريق الاستئناف ولا يجوز الطعن بالاستئناف من النيابة إلا إذا كان الحكم صادراً بالتصديق على التبنى

مادة ٩١٦ - يجب أن ينشر ملخص الحكم القاضى بالتصديق على التبنى ثلاث مرات فى مدى تسعين يوماً فى صحيفتين يوميتين تعينه المحكمة .

مادة ٩١٧ - يؤشر بمنطوق الحكم بناء على طلب ذوى الشأن خلال التسعين يوماً التالية لصدوره على هامش دفتر مواليد الجهة التى بها محل ميلاد المتبنى ويؤشر أيضاً بمضمون الحكم على هامش شهادة الميلاد . فإذا كان المتبنى قد ولد فى الخارج وجب تسجيل الحكم فى دفتر يعد لذلك فى قلم كتاب محكمة القاهرة .

مادة ٩١٨ - تختص المحكمة التى أصدرت الحكم بالتصديق على التبنى بنظر الدعوى بطلان التبنى أو الحكم بالتصديق عليه وبدعوى الرجوع فى التبنى .

وتفصل المحكمة فيها وفقاً للأحكام والشروط التي ينص عليها قانونا بلدى الطرفين . ويتبع في شأن الحكم الذى يصدر فيها ما نص عليه في المادتين السابقتين .

الفصل الرابع - النفقات

مادة ٩١٩ - تختص محكمة المواد الجزئية بنظر دعاوى نفقة الأقارب والأصهار ونفقة الصغير ونفقة أجد الزوجين على الآخر وأجرة الحضانة والرضاعة ويكون حكمها إتهامياً إذا لم يرد ما يطلب الحكم به على ستين جنيهاً سنوياً أو لم يحكم بأكثر من ذلك إذا كان الطالب غير معين .

ويفصل في الدعوى على وجه السرعة .

مادة ٩٢٠ - تختص المحكمة التي تنظر دعوى الطلاق أو التطليق أو التفريق الجنائى دون غيرها بالفصل في طلب النفقة المرفوع من أحد الزوجين على الآخر .

مادة ٩٢١ - لمستحق النفقة أن يستصدر أمراً من المحكمة المنظور أمامها الدعوى بتقدير نفقة وقتية له وبالحجز على ما يكون للمدعى عليه من مرتب أو دخل في الحدود المصرح بها قانوناً ويشتمل الأمر على تخصيص قدر من المحجوز للطالب بما يفي بحاجته وإذنه بتقبضه إلى أن يحكم في الدعوى .

الفصل الخامس - في الولاية على النفس

مادة ٩٢٢ - تختص المحكمة الابتدائية السكان في دائرتها موطن الولد أو سكنه إذا لم يكن له موطن معروف بالحكم بسلب الولاية أو

وقفها أو الحد منها .

مادة ٩٢٣ — يحيل رئيس المحكمة الطلب على النيابة العامة لتحقيق ما هو مذنوب للولى وتحرى حالة أسرة المشمول بالولاية وسيرة أقربائه المعروفين .

مادة ٩٢٤ — لرئيس المحكمة - بعد مماع أقوال النيابة - أن يأمر بتسليم المشمول بالولاية مؤقتاً لأمين أو لإحدى المؤسسات الاجتماعية ، وله أن يقرر منع الولى مؤقتاً من مباشرة كل أو بعض حقوقه ، وان يتخذ بوجه عام ما يراه لمصلحة المشمول بالولاية من الإجراءات الوقية .

مادة ٩٢٥ — لأقرباء المشمول بالولاية ممن لم يسبق سلب ولا ينهم الحق في تقديم ملاحظاتهم شفها أو كتابة في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف .

مادة ٩٢٦ — إذا قضت المحكمة بساب الولاية أو وقفها عهدت بها إلى من يلى المحكوم عليه فيها وفقاً لقانون بلد المشمول بالولاية . فإن امتنع أو لم تتوافر فيه أسباب الصلاحية لذلك جاز للمحكمة أن تعهد بها لآى شخص آخر ولو لم يكن قريباً للصغير متى كان معروفاً بحسن السمعة وصالحاً للقيام على تربيته أو أن تعهد به لأحد المعاهد أو المؤسسات الاجتماعية المعدة لهذا الغرض . وتتبع في حالة الإمتناع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٨٨

وإذا قضت المحكمة بالحد من الولاية عهدت بمباشرة الحقوق التي حرمت الولى منها إلى أحد الأقارب أو إلى شخص مؤتمن أو إلى معهد أو مؤسسة على حسب الأحوال .

مادة ٩٢٧ — إذا كان من أقيم على المشمول بالولاية ليس من أصحاب الولاية على ماله بمقتضى قانون بلده سلم إليه المال بوصفه مديراً مؤقتاً ويحرم بذلك محضر جرد وفقاً لأحكام المادة ٩٦٥ ويجب على النيابة العامة إتخاذ الإجراءات لإقامة وصى .
ومع ذلك إذا كان للمشمول بالولاية ولى على ماله سلمت أمواله إليه .

مادة ٩٢٨ — يجوز شمول الحكم الصادر بسلب الولاية أو وقفها أو الحد منها بالنفاذ المعجل بلا كفالة رغم المعارضة أو الاستئناف .

مادة ٩٢٩ — يجوز لمن تتوافر فيهم شروط الولاية ولم يسبق الحكم في مواجعتهم أن يمتدحوا على شخص الولى الذى أقيم أو على القرار الصادر بتسليم المشمول بالولاية وذلك بطلب يقدم إلى المحكمة التى أصدرت الحكم فى ميعاد ستة أشهر من تاريخ صدوره .
مادة ٩٣٠ — يقدم طلب إسترداد الولاية إلى المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها موطن الولى أو سكنه أو سكن المشمول بالولاية إذا كان قد بلغ سن الرشد غير رشيد .

مادة ٩٣١ — تختص المحكمة التى تقضى بسلب الولاية أو ردها بحسب الأحوال بالفصل فى الاجر والمصاريف لمن تولى شؤون المشمول بها .

مادة ٩٣٢ — لا يقبل طلب إسترداد الولاية الذى سبق رفضه إلا بعد إنتضاء سنتين من تاريخ الحكم الهائى بالرفض .

مادة ٩٣٣ — للشمول بالولاية متى كان مميزاً وللنيابة العامة حق الطعن في الأحكام الصادرة في مواد إسقاط الولاية أو الحد منها أو وقفها أو ردها .

الباب الثالث

في الإجراءات الخاصة بالتركات

الفصل الأول - في تحقيق الورثة وقبول الوراثة ورفضه

مادة ٩٣٤ — يكون تحقيق الوفاة والورثة أمام رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها محل افتتاح التركة . وعلى طالب هذا التحقيق سواء أكان وارثاً أم موصى له أن يقدم بذلك طلباً يشتمل على بيان تاريخ الوفاة وآخر موطن المتوفى وأسماء الورثة والموصى لهم وموطنهم وعلى رئيس المحكمة أن يطلب من جهة الإدارة ومن قنصل الدولة التي ينتمى إليها المتوفى عند الإقتضاء التحرى عن صحة البيانات الواردة في الطلب وإذا رأى أن التحريات غير كافية جاز له أن يتولى التحقيق بنفسه . وبعد تمام التحريات يأمر بدعوة الطالب وباقي الورثة والموصى لهم في ميعاد يحدده ويعلمهم به قلم الكتاب . فإذا حضروا جميعاً أو حضر البعض وأجاب من لم يحضر بالمصادقة أو لم يجب بشيء أصلاً حقق الرئيس الورثة بشهادة من يثق بهم ومطابقة التحريات والوصايا المقدمة إليه وأصدر بذلك إلهاداً . وإذا أجاب من حضر أو من لم يحضر بالإنكار وجب على الطالب أن يرفع دعواه بالطرق المعتادة . ويكون الإلهاد الذى يصدره الرئيس حجة بالوفاة والورثة ما لم

يصدر حكم بخلافه أو ما لم تقرر المحكمة أو قاضى الأمور المستعجلة قبل ذلك وقف هذه الحجية .

وذلك كله مع مراعاة ما يفرضه القانون الواجب التطبيق من تعيين منفذ للوصية أو مدير للتركة قبل تحقيق الوراثة .

مادة ٩٣٥ — على الوارث الذى يريد مباشرة حقّه فى قبول الإرث بشرط الجرد حسب القانون الواجب التطبيق أن يقرر ذلك فى قلم الكتاب ولا يترتب على هـذا التقرير أثر إلا إذا سبقه أو تلاه — فى الميعاد المحدد فى القانون المذكور — جرد التركة وفقاً لأحكام الفصل الرابع من هذا الباب . وإذا بدى الجرد فى الميعاد المشار إليه ولم يتم جاز لقاضى الأمور الوقتية بأمر على عريضة أن يمدّه بقدر ما يلزم لتكمّل الجرد . ويعتبر الوارث أثناء ذلك مديراً مؤقتاً للتركة ونائباً عنها وعليه الحضور فى كل دعوى ترفع عليها وإن امتنع عن الحضور أجلت المحكمة الدعوى حتى تتخذ النيابة الإجراءات اللازمة لتعيين وصى للنصومة .

مادة ٩٣٦ — إذا كان القانون الواجب التطبيق يجهز للوارث قبل قبوله الإرث أن يبيع منقولات التركة فلا يجوز له إجراء هذا البيع إلا بإذن من قاضى الأمور الوقتية ويصدر الإذن بأمر على عريضة بعد إبداء النيابة رأياً كتابياً ويبين فى الأمر طريقة البيع وشروطه وطريقة حفظ الثمن حتى يتقرر مصير التركة .

مادة ٩٣٧ — يحصل النزاع عن الإرث فى الأحوال التى يجهز فيها القانون الواجب التطبيق بتقرير فى قلم الكتاب .

مادة ٩٣٨ - يعين قاضى الأمور الوقفية وصياً على التركة بناء على طلب من ذى الشأن أو من النيابة إذا لم يكن الورثة حاضرين أو معروفين أو كان جميع الورثة الحاضرين أو المعروفين قد تنازلوا عن الإرث وعلى الوصى أن يحدد مال التركة وما عليها . وإذا عين غير مصلحة الأملاك وصياً وجب عليه أن يخطر هذه المصلحة بتعيينه خلال عشرة أيام من حصوله . وعليها أن تجرى التحريات فى بلد المتوفى لمعرفة ما إذا كان له ورثة هناك فإن لم يظهر له وارث خلال سنة من تاريخ الإخطار المشار إليه يسلم الوصى التركة إلى مصلحة الأملاك بمحضر .

الفصل الثانى - فى إدارة التركات وتنفيذ الوصايا

مادة ٩٣٩ - يكون تعيين مديرى التركات أو تثبيت منفذى الوصية أو تعيينهم حيث يقضى قانون بلد المتوفى بذلك من اختصاص المحكمة الابتدائية الكامل فى دائرتها محل إفتتاح التركة .

ويقدم الطلب بعريضة من أحد ذوى الشأن حسب ترتيبهم فى قانون بلد المتوفى ويجب أن تشمل على بيان اسم المورث وتاريخ وفاته وحالته الشخصية عند الوفاة وأموال التركة ومكان عقاراتها وأسماء الورثة أو الموصى لهم وموطنهم ودرجة قرابتهم للمتوفى وتاريخ الوصية وأسماء منفذى الوصية وترفق بالعريضة أصل الوصية أو صورة مطابقة لها .

ولرئيس المحكمة ولو من تلقاء نفسه أن يتحرى صحة البيانات الواردة فى الطلب من الجهات الإدارية أو القنصلية أو بأية طريقة أخرى يراها مناسبة .

وتفصل المحكمة في الطلب على وجه السرعة وبدون إجراءات .
مادة ٩٤٠ — يباشر مدير التركة أو منفذ الوصية الاختصاصات التي يقرها قانون بلد المتوفى ، والمحكمة بناء على طلب أحد الدائنين أن تلزمه بتقديم كفالة عينية أو شخصية تراعى في تقديرها قيمة التركة .
مادة ٩٤١ — إلى أن يصدر القرار بتثبيت منفذ الوصية يجوز له أن يطلب من المحكمة أن تأمر على وجه الاستعجال بتسليمه أموال التركة باعتباره مديراً مؤقتاً .

وجوز له أن يطلب تسليمه هذه الأموال بالصفة المذكورة بأمر يصدر من قاضي الأمور الوقفية على عريضة إذا لم يكن طلب تثبيته قد رفع إلى المحكمة .

مادة ٩٤٢ — إذا لم يقدم منفذ الوصية طلباً بتثبيته في الميعاد الذي ينص عليه قانون بلد المتوفى أو طلباً بتسليم أموال التركة وفقاً للمادة السابقة جاز بناء على طلب أحد ذوي الشأن أو النيابة العامة أن يقام على التركة مدير مؤقت وفقاً للمادة ٩٦٧

مادة ٩٤٣ — إذا لم تتجاوز قيمة التركة مائة جنيه جاز لقاضي الأمور الوقفية بأمر على عريضة أن يأذن أحد الورثة أو شخصاً آخر بتسليم التركة وتصفيتها وأداء ما عليها من الديون وتسليم ما تبقى منها لأصحاب الحق فيها

مادة ٩٤٤ — تحفظ الوصايا المشار إليها في المادة ٩٣٩ في سجلات المحكمة ولا يجوز تسليمها لأحد . إنما يجوز لمنفذ الوصية ولكل

ذى شأن أن يحصل على صورة طبق الاصل منها أو شهادة بمضمونها بناء على أمر يصدره قاضى الامور الوقتية على عريضة .

مادة ٩٤٥ — على منفذ الوصية الذى عينته المحكمة أن يقرر فى قلم الكتاب قبوله المهمة التى عهدت لى له أو رفضها .

ويجوز للمحكمة — بناء على طلب ذوى الشأن — أن تحدد أجلا لقبول منفذ الوصية فإذا انقضى هذا الميعاد دون أن يقرر قبولها اعتبر أنه قد رفضها .

مادة ٩٤٦ — يجوز أن ترفع الدعوى بأى حق يتعلق بالتركة على منفذ الوصية أو مدير التركة أو الورثة . فإذا كان المنفذ أو المدير لم يتسلم إدارة التركة جاز رفع الدعوى على الورثة فقط .

الفصل الثالث - فى تصفية التركات

مادة ٩٤٧ — تختص المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها آخر موطن للمورث بتعيين مصف للتركة وعزله وإستبدال غيره به وبالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بالتصفية .

مادة ٩٤٨ — فيما عدا الأحوال التى يختص بها قاضى الامور الوقتية يرفع الطلب ويفصل فيه وفقاً للأحكام والإجراءات والمواعيد المعتادة فى الدعاوى .

مادة ٩٤٩ — لقاضى الامور الوقتية أن يصدر أمراً على عريضة باتخاذ جميع ما يراه لازماً من الإجراءات التحفظية أو الوقتية للمحافظة على التركة وبوجه خاص الأمر بوضع الاختصاص وإيداع النقود

والأوراق المالية والأشياء ذات القيمة أحد المصارف أو لدى أمين .
وللمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تعدل هذا الأمر أو تلغيه وأن
تأمر بما تراه لازماً من الإجراءات الحفظية الأخرى وذلك بناء على
طلب ذوى الشأن أو النيابة العامة أو من تلقاء نفس المحكمة .

مادة ٩٥٠ — يصدر قاضى الأمور الوقتية أمراً على عريضة :
أولاً — بتقدير نفقة وقتية لمن كان المورث يعولهم حتى تنتهى
التصفية وذلك بناء على طلب ذوى الشأن وبعد أخذ رأى المصنف كتابة
ثانياً — بعد الأجل المحدد قانوناً لتقديم قائمة بما للإتركة وما عليها
من الحقوق إذا وجدت ظروف تبرر ذلك والتصريح بأداء الديون
التي لانزاع فيها .

ثالثاً — بحلول الديون التي يجمع الورثة على حلها وتعيين المبلغ
الذى يستحقه الدائن وفقاً للقانون وذلك بناء على طلب المصنف أو
أحد الورثة .

رابعاً — بتسليم كل وارث شهادة تقرر حقه فى الإرث وتعيين
مقدار نصيبه فيه وتعيين ما آل إليه من أموال التركة ، وذلك بناء على
طلب الوارث وبعد أخذ رأى المصنف كتابة .

خامساً — بتقدير نفقات التصفية والأجر الذى يستحقه المصنف
عن الأعمال التي قام بها أو من استعان بهم من أهل الخبرة .

مادة ٩٥١ — لتقاضى الأمور الوقتية فى الأحوال المذكورة
فى المادتين السابقتين أن يطلب إستيفاء ما يراه لازماً من المستندات كما
أن له عند الاقتضاء أن يحيل الطلب إلى المحكمة ويأمر بإعلان ذوى

الشأن لجلسة يحددها في ميعاد ثمانية أيام على الأقل وتفصل المحكمة في الطلب منعقدة بهيئة غرفة مشورة .

مادة ٩٥٢ - ترفع المنازعة في صحة الجرد الذي أجراه المصنف لأموال التركة من أحد ذوى الشأن إلى قاضى الأمور المستعجلة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار بإيداع القائمة ويأمر القاضى بتعديل القائمة مؤقتاً إذا رجع صحة المنازعة . ويحدد أجلاً يرفع خلاله من يرى تكليفه من الطرفين دعواه إلى المحكمة المختصة فإذا انقضى هذا الأجل ولم ترفع الدعوى جاز للقاضى أن يأمر بعدم الإعتداد بها في التصفية .

ويجوز رفع المنازعة من النيابة العامة إذا تعلق بالتركة حق لقاصر أو عديم أهلية أو غائب .

مادة ٩٥٣ - تفصل المحكمة منعقدة بهيئة غرفة مشورة في طلب بيع الأوراق العائلية أو الأشياء المتصلة بعاطفة الورثة أو بإعطائها لأحد الورثة وفقاً للقانون . وفي طلب الورثة تسليمهم الأشياء أو النقود التى لا يحتاج لها في تصفية التركة .

الفصل الرابع - فى وضع الاختتام ورفعها وفى الجرد

مادة ٩٥٤ - فيما عدا الأحوال الأخرى التى ينص عليها القانون، يجوز للأشخاص الآتى بيانهم أن يطلبوا وضع الاختتام :

١ - من يدعى الإرث فى التركة .

٢ - مدير التركة أو وصيها أو منفذ الوصية إذا كان قانون بلد المتوفى يجوز له ذلك .

٣ - دائن المتوفى إذا كان بيده سند تنفيذى أو كان قد حصل على إذن بالحجز .

٤ - المقيمون مع المتوفى وخدمه عند غياب الورثة كلهم أو بعضهم

٥ - قنصل بلد المتوفى إذا كانت المعاهدات التفصلية تخولهم هذا الحق

ويجوز وضع الاختتام بناء على طلب النيابة أو من تلقاء نفس المحكمة إذا غاب الزوج أو غاب الورثة كلهم أو بعضهم أو كان المتوفى وارثا معروفا أو كان أمينا على الودائع .

مادة ٩٥٥ - يقوم بوضع الاختتام كاتب محكمة المواد الجزئية بعد إطلاعه على الأمر الصادر بذلك من قاضي هذه المحكمة ويحرر محضرا يشتمل على البيانات الآتية :

(١) التاريخ .

(٢) اسم الطالب وصناعته وسكنه وموطنه المختار في البلدة التي بها مقر المحكمة إذا لم يكن مقبلا بها .

(٣) تاريخ الأمر الصادر بوضع الاختتام .

(٤) لإثبات حضور ذوي الشأن وأقوالهم .

(٥) بيان الأماكن والمسكاتب والخزائن التي وضعت الاختتام عليها

(٦) وصف مختصر للأشياء التي لم توضع عليها الاختتام .

(٧) تعيين حارس على مقتضى ما نص عليه في المواد ٥١١ وما بعدها

(٨) ذكر إيداع مفاتيح الأقفال التي توضع عليها اختتام خزانة

محكمة المواد الجزئية .

(٩) إثبات حالة أية وصية أو أوراق أخرى محتومة أو اثبات ما يوجد على ظاهرها من كتابة أو ختم والتوقيع على مظهرها مع الحاضرين وتعيين اليوم والساعة التي يقوم فيها قاضى محكمة المواد الجزئية بفرض المظروف وإعلام الحاضرين بذلك .

مادة ٩٥٦ — الأحراز التي توجد محتومة يفتحها قاضى محكمة المواد الجزئية فى اليوم والساعة المحددين فى المحضر وبغير حاجة إلى تكليف أحد بالحضور ويثبت القاضى حالتها ويأمر بإيداعها قلم الكتاب .
وإذا ظهر من الكتابة الموجودة على ظاهر الأحراز المحتومة أو من أى دليل كتابى آخر أن هذه الأحراز مملوكة لغير ذوى الشأن فى التركة يأمر القاضى قبل فتحها باستدعائهم فى ميعاد يحدده ليحضروا فتح الأحراز ويتولى القاضى فتحها فى اليوم المحدد سواء أحضروا أم لم يحضروا وإذا تبين أن الأحراز لأشأن لها بالتركة سلبها لذوى الشأن أو أعاد ختمها لتعلم الهم بمجرد طلبهم لها .

مادة ٩٥٧ — إذا وجدت وصية مفتوحة يثبت الكاتب حالتها ومضمونها بالحضر وتعرض على قاضى محكمة المواد الجزئية ليأمر بإيداعها قلم الكتاب .

مادة ٩٥٨ — إذا وجدت أشياء يتعذر وضع الاختام عليها أو كانت لازمة لاستعمال المقيمين بالمنزل أو لإدارة المسكن يبين الكاتب أوصافها بالحضر ويتركها بعد جردها فى مكانها مع تعيين حارس عليها .
مادة ٩٥٩ — يرفع التظلم من وضع الاختام إما بالتقرير به فى المحضر أو بمرئضة تقدم إلى قاضى محكمة المواد الجزئية وينجب أن يشتمل

التظلم على بيان الموطن المختار للمعتظلم في دائرة المحكمة التابع لها مكان وضع الاختتام إذا لم يكن مقبلاً فيها وعلى بيان سبب التظلم .

مادة ٩٦٠ — لمن له الحق في طلب وضع الاختتام — ماعدا الأشخاص المشار إليهم في الفقرة ٤ من المادة ٩٥٤ — أن يطلب رفعها . ويكون ذلك بأمر على عريضة تقدم إلى قاضي محكمة المواد الجزئية . ويحدد الأمر اليوم والساعة اللذين ترفع فيهما الاختتام ويعلن عند الإقضاء قبل رفعها بأربع وعشرين ساعة على الأقل إلى زوج المتوفى وورثته ومنفذ الوصية ومدير التركة ووصيها والموصى لهم بنصيب في التركة أو ببعض أعيانها أو أموالها إذا كانوا معروفين ولهم موطن بمصر ويعتبر هذا الإعلان تكليفاً لهم بحضور رفع الاختتام .

مادة ٩٦١ — إذا كان أحد الورثة أو الموصى له عديم الأهلية أو غائباً فلا ترفع الاختتام قبل أن يعين له وصي أو قيم أو وكيل إلا إذا قضى قانون البلد الواجب التطبيق بغير ذلك .

مادة ٩٦٢ — يحرر محضر برفع الاختتام يشمل على البيانات الآتية :

- (١) التاريخ .
- (٢) اسم الطالب وصياعته وسكنه وموطنه المختار .
- (٣) ذكر الأمر الصادر برفع الاختتام .
- (٤) ذكر حصول الإعلان المشار إليه في المادة ٩٦٠ .
- (٥) إثبات حضور ذوي الشأن وأقوالهم .
- (٦) بيان حالة الاختتام والتغييرات التي تكون قد طرأت عليها .

مادة ٩٦٣ — تسلم الأشياء والأوراق الموضوع عليها الاختتام إلى صاحبها بغير جرد إلا إذا قام نزاع بشأن التركة أو بشأن الأشياء أو الأوراق المذكورة ، وعارض في التسليم أحد المنافزين وأعلن اعتراضه إلى قلم كتاب المحكمة ولو في ذات اليوم المحدد لفتح الأحرار فيأمر قاضى محكمة المواد الجزئية بمجرد تلك الأشياء أو الأوراق .
مادة ٩٦٤ — لمن يحق له طلب رفع الاختتام أن يستصدر أمراً على غريضة بالجرد من قاضى محكمة المواد الجزئية .

مادة ٩٦٥ — يقوم بالجرد كاتب المحكمة ويحرر به محضراً يشتمل على البيانات العامة وعلى ما يأتى :

(١) دعوة ذوى الشأن لحضور الجرد وحضور من حضر منهم وأقواله .

(٢) بيان أوصاف الأشياء وتقدير قيمتها بالدقة واسم الخبير الذى قام بهذا التقدير .

(٣) بيان نوع ما يوجد من المعادن والأحجار الثمينة والحلى ووزنه وعيانه وبيان ما يوجد من النقود ونوعه وعدده .

(٤) بيان الأسهم والسندات التى للتركة أو عليها وترقم الأوراق ويؤشر على كل منها وتثبت حالة الدفاتر والسجلات التجارية وترقم صحائفها ويؤشر عليها ما لم يكن مؤشراً عليها من قبل وملاً ما يكون فى الصفحات المكتوبة من بياض بخطوط مهشرة .

مادة ٩٦٦ — بعد جرد الأشياء والأوراق تسلم إلى من ينفق عليه ذوى الشأن فإن لم يتفقوا سلت إلى أمين يعينه القاضى .

مادة ٩٦٧ - يجوز لقاضى الأمور المستعجلة فى أحوال الإستعجال أن يعين مديراً مؤقتاً للتركة بناء على طلب ذوى الشأن أو النيابة ويبين القاضى حدود سلطة هذا المدير .

مادة ٩٦٨ - تتبع القواعد المتقدمة فى الأحوال الأخرى التى يحيز فيها القانون وضع الاختتام والجرد مالم ينص على غير ذلك .

الباب الرابع

فى الإجراءات الخاصة بالولاية على المال

الفصل الأول - أحكام عامة

مادة ٩٦٩ - تتولى النيابة العامة رعاية مصالح عديمى الأهلية والفائدين والتخلف على أموالهم والإشراف على إدارتها وفقاً لأحكام هذا القانون .

ولها أن تندب فى كل أو بعض مائرى إتخاذها من تدابير أحد رجال الضبط القضائى .

كما أن لها أن تستعين بمعاونين يلحقون بالمحكمة بقرار يصدره وزير العدل ويعتبر هؤلاء المعاؤون من رجال الضبط القضائى فى خصائص الأعمال التى تناط بهم وأثناء تأديتها .

مادة ٩٧٠ - لا تتبع الإجراءات والأحكام المقررة فى هذا الباب إذا إنتهت الولاية على المال ومع ذلك تظل المحكمة المرفوعة إليها المادة مختصة بالفصل فى الحساب الذى قدم لها وفى تسليم الأموال وفقاً للإجراءات والأحكام المذكورة .

مادة ٩٧١ — (١) يجوز للمحامين المقبولين للمرافعة لدى المحاكم الشرعية الحضور عن الخصوم أمام المحاكم في مواد الولاية على النفس والمال وكذلك في غيرها من مواد الأحوال الشخصية إذا كان أحد الخصوم مسلماً أو مصرياً .
ولا يجوز لأحدهم الحضور أمام محكمة النقض أو محاكم الإستئناف إلا إذا كان مقبولا للمرافعة أمام المحكمة العليا الشرعية .

الفصل الثاني - في الاختصاص

مادة ٩٧٢ — تختص محكمة المواد الجزئية بالفصل ابتدائياً في
في المسائل الآتية إذا كان مال القاصر أو القصر أو المطلوب . معادته
قضائياً أو الغائب لا يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه :
(١) تعيين الأوصياء المختارين وتعيين الأوصياء والمشرفين
والمساعدين القضائيين وإثبات الغيبة وتعيين الوكلاء عن الغائبين ومراقبة
أعمالهم والفصل في حساباتهم وعزلهم وإستبدال غيرهم بهم .
(٢) تقرير المساعدة القضائية ورفعها .
(٣) استمرار الولاية أو الوصاية إلى ما بعد سن الحادية والعشرين
والإذن للقاصر بتسليم أمواله لإدارتها وفقاً لأحكام القانون وسلب
هذا الحق أو الحد منه وكذلك الإذن للقاصر بمزاولة أعمال التجارة
أو التصرفات التي يلزم للقيام بها الحصول على إذن .
(٤) تعيين مأذون بالخصومة عن القصر أو الغائبين .

(١) معدلة بالفانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٤ - الجريدة الرسمية في ٢٠/٥/١٩٥٤

(٥) تقدير نفقة القاصر في ماله والفصل فيما يقوم من نزاع بين ولى النفس وولى التربية من جانب الوصى من جانب آخر فيما يتعلق بالإتفاق على القاصر أو في تربيته أو العناية به .

(٦) الإذن بزواج القاصر في الأحوال التى يوجب القانون إستئذان المحكمة فيها .

(٧) وعلى العموم جميع المواد المتعلقة بالولاية على المال وفقاً لأحكام القانون .

وتختص أيضاً باتخاذ الإجراءات التحفظية والمؤقتة مهما كانت قيمة المال .

مادة ٩٧٣ - تختص المحكمة الابتدائية بالفعل إستدائياً فيما يأتى :

(١) المسائل المذكورة فى المادة السابقة إذا تجاوز المال ثلاثة آلاف جنيه .

(٢) توقيع الحجر ورفعہ .

(٣) تعيين القامة ومراقبة أعمالهم والفصل فى حساباتهم وعرضهم وإستبدال غيرهم بهم والإذن للمحجور عليه بتسليم أمواله لإدارتها وفقاً لأحكام القانون وسلب هذا الحق أو الحد منه وتعيين مأذون للخصومة عن المحجور عليهم وتقدير نفقة للمحجور عليه فى ماله والفصل فيما يقوم من نزاع بين ولى النفس ولى التربية من ناحية والقيم من ناحية أخرى بشأن الإتفاق على المحجور عليه .

(٤) سلب الولاية أو الحد منها أو رفعها أو ردها .

مادة ٩٧٤ — إستثناء من أحكام المادتين السابقتين يكون القرار إنتهائياً في مسائل النفقة إذا كان المبلغ المطلوب أو المقدر من المحكمة في حالة عدم تقديره من الطالب لا يزيد على ستين جنيتها سنوياً ، وفي مسائل الأتعاب والأجور والإذن بالتصرف إذا كان المبلغ المطلوب أو المقدر من المحكمة في حالة عدم تقديره أو إذا كانت قيمة المال موضوع الإذن في حدود النصاب النهائي المذكور في المادتين ٤٦ و ٥١ على حسب الأحوال .

وكذلك يكون القرار الصادر بجزاء مالى نهائياً إذا لم تتجاوز قيمة الجزاء خمسة جنهيات .

مادة ٩٧٥ — يتحدد الاختصاص المحلى للمحكمة على الوجه الآتى :
(١) في مواد الولاية بموطن الولي ، وفي مواد الوصاية بآخر موطن كان للمتوفى أو القصر .

(٢) في مواد الحجر والمساعدة القضائية بموطن المطلوب الحجر عليه أو مساعدته قضائياً .

(٣) في مواد النفية بآخر موطن للفائب .
وإذا لم يكن لأحد من ذكروا موطن ولا سكن في مصر وتعذر تعيين المحكمة المختصة وفقاً للأحكام المتقدمة يكون الاختصاص للمحكمة السكاكن في دائرتها موطن الطالب أو سكنه أو مال الشخص المطلوب حمايته .

مادة ٩٧٦ — إذا تغير موطن القاصر أو المحجور عليه جاز للمحكمة أن تحيل المسألة إلى المحكمة التابع لها الموطن الجديد .

مادة ٩٧٧ — إذا كانت المادة لا تدخل في اختصاص المحكمة النوعي تحيلها من تلقاء نفسها إلى المحكمة المختصة ، وإذا كانت لا تدخل في اختصاصها المحلى فلها أن تحيلها إلى المحكمة المختصة إذا طلب منها ذلك ذو شأن .

مادة ٩٧٨ — تختص المحكمة التي أمرت بسلب الولاية أو وقفها بتعيين من يخلف الولى — سواء أكان ولياً أم وصياً — إلا إذا رأت من المصلحة إحالة المادة إلى المحكمة التي يوجد بدائرتها موطن القاصر.

الفصل الثالث - في حصر الاموال والتعطف عليها وفي اقامة النائب عن عديمى الاهلية والغائبين والمساعد القضائى

مادة ٩٧٩ — على الأقارب المقيمين في معيشة واحدة مع المتوفى وعلى ورثته البالغين والمأمورين أو الموظفين العموميين الذين أثبتوا الوفاة وكذلك مشايخ البلاد أن يباخوا العمدة أو شيخ الحارة في ظرف أربع وعشرين ساعة بوفاة كل شخص توفى عن حمل مستكن أو قصر أو عديمى الاهلية أو ناقصيها أو غائبين ، وبوفاة الولى أو الوصى أو القيم أو الوكيل عن غائب .

ويجب على الأقارب البالغين كذلك أن يبلغوا عن فقد أهلية أحد أفراد الأسرة أو غيابه إذا كان مقيماً معهم في معيشة واحدة .
وعلى العمدة ومشايخ الحارات أن يبلغوا ذلك إلى النيابة العامة بالمحكمة التي يقع في دائرتها محل عملهم في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت إبلاغهم بذلك أو عليهم به .

مادة ٩٨٠ — على الأطباء المعالجين ومديرى المستشفيات والمصححات على حسب الأحوال أن يبلغوا النيابة العامة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية بمجرد ثبوت ذلك لديهم أثناء تأدية أعمالهم

مادة ٩٨١ — على الوصى على الحمل المستكن أن يبلغ النيابة بإقتضاء مدة الحمل أو بانفصاله حياً أو ميتاً .

مادة ٩٨٢ — كل مخالفة لأحكام المواد السابقة يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات ، فإذا كان عدم التبليغ مقروفاً بنية الإضرار بعديمى الأهلية والغائبين تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٩٨٣ — يجب على السلطات الإدارية والقضائية أن تبلغ النيابة العامة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية بمجرد ثبوت ذلك لديها أثناء تأدية أعمالها .

مادة ٩٨٤ — على النيابة بمجرد ورود التبليغ عن الوفاة المنصوص عليه فى المادة ٩٧٩ أن تتخذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على حقوق الحمل المستكن أو عديمى الأهلية أو الغائبين بأن تحصر مؤقتاً ما لهم من الأموال الثابتة أو المنقولة وما عليهم من التزامات فى محضر يوقع عليه ذوو الشأن ولها أن تأمر بوضع الاختام على كل أو بعض الأموال وفقاً للإجراءات المنصوص عليها فى المواد ٩٥٥ وما بعدها .

ولها — بناء على أمر يصدر من قاضى الامور الوقتية — أن تنقل النقود والأوراق المالية والمستندات والمصوغات وغيرها مما يخشى عليه إلى خزانة أحد المصارف أو إلى مكان أمين .

ولها — عند الإقتضاء — أن تأذن وصى التركة أو منفذ الوصية أو مديرها إن وجد أو أى شخص أمين آخر بالصرف على جنازة المتوفى والإنفاق على من تلامه نفقتهم وإدارة الأعمال التى يخشى عليها من فوات الوقت .

مادة ٩٨٥ — إذا رأت النيابة أن طلب توقيع الحجر أو سلب الولاية أو وقفها أو إثبات الغيبة يقتضى إتخاذ إجراءات تحقيق تستغرق فترة من الزمن يخشى خلالها من ضياع حق أو تصرف فى الأموال فعليها أن ترفع الأمر إلى المحكمة لتأذن باتخاذ أى إجراء من الإجراءات التحفظية السابقة أو لتتظر فى منع المطلوب الحجر عليه أو سلب ولايته أو وقفها أو الحد منها أو فى منع الوكيل عن الشخص المدعى بضياعه من التصرف أو تقييد حريته فيه وتعيين مدير مؤقت يتولى إدارة أموال المطلوب الحجر عليه أو القاصر أو الغائب . وعند الإقتضاء للمحكمة أن تأمر باتخاذ أكثر من إجراء واحد من هذه الإجراءات .

مادة ٩٨٦ — تعين المحكمة النائب عن عديمى الأهلية أو الغائب أو المساعد القضائى لمن تقرر مساعدته بهد أخذ رأى النيابة العامة وذوى الشأن .

وعلى النيابة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لترشيح من يصلحون للنيابة عن عديمى الأهلية أو الغائب أو مساعدة المطلوب مساعدته قضائياً . وأن ترفع هذا الترشيح للمحكمة خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ الوفاة أو قرار الحجر أو المساعدة القضائية أو إثبات الغيبة أو سلب الولاية أو وقفها أو الحد منها .

مادة ٩٨٧ — لا تتبع الإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة إذا لم يتجاوز مال الشخص المطلوب حمايته خمسين جنيتها أو مائة جنيتها في حالة التعدد إلا إذا دعت الضرورة لذلك ، ويكتفى بتسليم المال لمن يقوم على شتونه .

فإذا تجاوزت قيمة المال هذا القدر فيما بعد أتممّت الإجراءات المذكورة .

مادة ٩٨٨ — تبلغ النيابة العامة الأوصياء والقائمة والوكلاء والمساعدين القضائيين والمديرين المؤقتين القرار الصادر بتعيينهم إذا صدر في غيبتهم وعلى من يرفض منهم التعيين أن يبدى ذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة المختصة ، أو بخطاب يعلم الوصول في خلال ثلاثة أيام من تاريخ إبلاغه القرار وفي هذه الحالة تعين المحكمة بدلا منه على وجه السرعة .

مادة ٩٨٩ — على النيابة بعد صدور قرار المحكمة بإقامة النائبين عن عديمي الأهلية أو الوكلاء عن الغائبين أن تجرد أموال عديمي الأهلية أو الغائبين بمحضر يحرر من نسختين .

ويتبع في الجرد الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٦٥ ويدعى لحضور الجرد جميع ذوى الشأن والقاصر الذى بلغت سنه ست عشرة سنة .

والنيابة أن تستعين في جرد الأموال وتقويمها وتقدير الديون

بخبير ، وتسلم النيابة الأموال بعد انتهاء الجرد للنائب عن عديم الأهلية أو وكيل النائب .

مادة ٩٩٠ — ترفع النيابة محضر الجرد إلى المحكمة للتصديق عليه بعد التحقق من صحة البيانات الواردة به ،

مادة ٩٩١ — إذا عينت المحكمة للتركة مصغياً قبل التصديق على محضر الجرد يتولى المصنى جرد التركة كلها ويحرر محضراً مفصلاً بما لها وما عليها يوقعه هو ويمثل النيابة العامة والنائب عن عديم الأهلية ومن يكون حاضراً من الورثة الراشدين . أما إذا كان تعيين المصنى بعد التصديق على محضر الجرد فيسلم النائب عن عديم الأهلية نصيبه في التركة إلى المصنى بمحضر يوقعه هو والمصنى ويمثل النيابة العامة ومن يكون حاضراً من الورثة الراشدين ، وذلك ما لم ير المصنى إبقاء المال كله أو بعضه تحت يد النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل عن الغائب لحفظه وإدارته مؤقتاً حتى تتم التصفية ويثبت ذلك على بسنخ محضر الجرد المشار إليه ويوقع عليه الأشخاص السابق ذكرهم .

وعند انتهاء التصفية يسلم ما يؤول إلى عديم الأهلية من التركة إلى النائب عن عديم الأهلية أو وكيل النائب منع مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٨٩ وما بعدها .

مادة ٩٩٢ — يكون لتفقات حصر الأموال ووضع الاختتام والجرد وللادارة حق امتياز في مرتبة المصروفات القضائية ويمنح به على عديم الأهلية والغائب وعلى كل من استغاد من هذه الإجراءات .

مادة ٩٩٣ — لا تنطبق الأحكام السابقة إلا إذا كان القانون الواجب التطبيق يقضى بقيام وصاية أو قوامة أو بإدارة الأموال التي تركها الغائب إدارة مؤقتة أو بقرار المساعدة القضائية أو سلب الولاية أو وقفها أو الحد منها .

مادة ٩٩٤ — يعاقب كل من أخفى بقصد الإضرار مالا منقولاً مملوكاً لمديعي الأهلية أو الغائبين بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٩٩٥ — للنيابة العامة الحق في دخول مسكن المتوفى أو المطلوب الحجر عليه أو الغائب والأما كن التي في حيازتهم وكذلك مسكن الغير ممن تنطبق عليهم المادة السابقة والأما كن التي في حيازتهم لاتخاذ الإجراءات التحفظية التي يجيزها القانون .

مادة ٩٩٦ — يجب على كل من يدعى بالحضور لسباع أفواله أو لأداء شهادته أى يحضر في الميعاد المحدد فإن تخلف جاز الحكم عليه بناء على طلب النيابة العامة بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات .

ويحوز تكليفه بالحضور ثانية وتكون عليه مصاريف هذا التكليف فإذا تخلف جاز الحكم عليه بضعف الغرامة المذكورة ، كما يحوز للمحكمة إصدار أمر باحضاره .

ويكون التكليف بالحضور وفقاً لما نصت عليه المادة ٨٧٠ .
وإذا حضر الشخص المحكوم عليه بالغرامة وأبدى أعذاراً مقبولة لتخلفه ، يجاز للمحكمة أن تقلله منها .

مادة ٩٩٧ — إذا حضر الشخص المطلوب سماع أقواله أو أداؤه شهادته وامتنع عن الاجابة بنير مبرر قانوني جاز الحكم عليه بناء على طلب النيابة العامة بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات .

الفصل الرابع - في إجراءات المرافعة

مادة ٩٩٨ — يرفع الطلب من النيابة أو ذوى الشأن ، وإذا كان الطلب مقدماً من ذوى الشأن يحيله رئيس المحكمة أو قاضى محكمة المواد الجزئية إلى النيابة العامة لابتداء ملاحظاتها عليه كتابة فى ميعاد يحدده لذلك .

ولرئيس المحكمة أو قاضى محكمة المواد الجزئية — على حسب الأحوال بعد رفع الطلب إليه — أن يأمر بما يراه لازماً من إجراءات التحقيق كما أن له أن يأمر باتخاذ ما يراه من الاجراءات الوقائية أو التحفظية .

ويجوز للمحكمة أن تندب النيابة العامة لمباشرة بعض إجراءات التحقيق الذى تأمر به .

مادة ٩٩٩ — للمحكمة أن تدعو من الأقارب والأصحاب وأصدقاء الأسرة أو أى شخص آخر ممن يرى فائدة من سماع أقواله . كما أن لها أن تستجوب من ترى استجوابه وتجرى من التحقيق ما يراه لازماً ويجوز لكل من لم يدع من هؤلاء ولكل ذى مصلحة أن يطلب من المحكمة سماع أقواله عند نظر الطلب .

مادة ١٠٠٠ - يجب على كل من دعى الحضور لسماع أقواله أو لأداء شهادته أمام المحكمة أن يحضر في الجلسة المحددة . فإن تخلف جاز الحكم عليه بناء على طلب النيابة العامة بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات .

ويجوز تكليفه بالحضور ثانية وتكون عليه مصاريف هذا التكليف فإذا تخلف جاز الحكم عليه بضعف الغرامة المذكورة . كما يجوز للمحكمة أن تأمر بإحضاره . ويكون التكليف بالحضور وفقاً لما نصت عليه المادة ٨٧٠ .

وإذا حضر الشخص المحكوم عليه بالغرامة وأبدى أعذاراً مقبولة لتخلفه جاز للمحكمة أن تقيله منها بعد سماع أقوال النيابة العامة .

مادة ١٠٠١ - إذا حضر الشخص المطلوب سماع أقواله أو أداء شهادته وامتنع عن الإجابة بغير مبرر قانوني جاز الحكم عليه بغرامة لا تزيد على عشرين جنيهاً .

مادة ١٠٠٢ - إذا كان القاصر أو المطلوب الجبر عليه أجنبياً تعين المحكمة وصياً أو قياً الشخص الذي يقضى بتعيينه قانون بلد القاصر أو المحجور عليه ما لم تحمل أسباب مشروعة دون ذلك . ويجوز أن يكون الوصى من غير أسرة القاصر أو المطلوب الجبر عليه . ويفضل الأشخاص الذين ينتمون إلى جنسيته .

ويرجع في تقدير أسباب الامتناع عن قبول الوصاية أو الإشراف أو القوامة إلى قانون بلد الوصى أو القيم أو المشرف .

وتعين المحكمة مشرفاً أو نائباً عن الوصى في الأحوال التي ينص فيها قانون بلد القاصر على ذلك التعيين . وتتبع في ذلك الإجراءات الخاصة بتعيين الأوصياء بقدر ما يتفق مع طبيعة عمل المشرف أو نائب الوصى .

مادة ١٠٠٣ — في جميع الأحوال التي ينص فيها القانون على حصول ممثل عديم الأهلية أو وكيل النائب على إذن للقيام بعمل من أعمال الإدارة يمنح ذلك الإذن بأمر يصدره قاضي الأمور الوقتية في المحكمة المختصة على عريضة بعد أن تبدى النيابة العامة رأياً كتابياً . وله أن يطلب استيفاء ما يراه لازماً من البيانات أو المستويات وله أن يحيل الطلب على المحكمة عند الاقتضاء .

مادة ١٠٠٤ — تنظر المحكمة عند التصديق على محضر الجرد على وجه السرعة من تلقاء نفسها في المسائل الآتية ما لم تكن قد أصدرت قراراً فيها من قبل :

١ — الاستمرار في ملكية الأسرة أو الخروج منها وفي استغلال المحال التجارية أو الصناعية أو تصفيتها أو التصرف في كل أو بعض المال وفاء للديون .

٢ — تقدير النفقة اللازمة للقاصر أو المحجور عليه .

٣ — اتخاذ الطرق المؤدية لحسن إدارة الأموال وصيانتها .

مادة ١٠٠٥ — للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تعدل عن أي قرار أصدرته في المسائل المبينة في المادة السابقة أو لإجراء من الإجراءات التحفظية إذا تبين ما يدعو لذلك .

ويجوز لقاضى الأمور الوقتية أن يعدلى عن أى أمر أصدره
إذا تبين ما يدعى لذلك .

وفى جميع الأحوال لا يمس العدول حق الغير بحسن النية الناشئ
عن اتفاقات .

مادة ١٠٠٦ — لا يقبل طلب استرداد الولاية أو رفع الحجر
أو المساعدة القضائية أو رفع الوصاية أو الولاية أو إعادة الاذن
للقاصر أو المحجور عليه إذا كان قد سبق رفضه إلا بعد انقضاء سنة
من تاريخ القرار النهائى بالرفض .

الفصل الخامس - فى تقديم الحساب

مادة ١٠٠٧ — يجب على النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل
عن الغائب أو المدير المؤقت أى يودع قلم كتاب المحكمة حساباً عن
إدارته مشفوعاً بالمستندات التى تؤيده فى الميعاد الذى يحدده القانون
وكلما طلبت منه المحكمة ذلك فى الميعاد الذى تحدده .

مادة ١٠٠٨ — تختص المحكمة المنظورة أمامها المسادة دون
غيرها بالفصل فى حساب النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل عن
الغائب أو المدير المؤقت .

مادة ١٠٠٩ — إذا لم يقدم النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل
عن الغائب أو المدير المؤقت الحساب فى الميعاد أمرته المحكمة بعد
تكليفه بالحضور بتقديمه فى ميعاد تحدده وذلك من تلقاء نفسها
أو بناء على طلب النيابة أو ذوى الشأن .

فإذا اتقضى الميعاد ولم يقدم الحساب جاز للمحكمة أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها . فإذا تكررت منه ذلك جاز أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على مائة جنية وذلك بغية إخلال بالجرائم الأخرى التي ينص عليها القانون .

وإذا قدم الحساب وأبدى المكلف به علما مقبولا عن التأخير جاز للمحكمة أن تعفيه من كل أو بعض الغرامة أو من الجزمان من كل أو بعض الأجر .

مادة ١٠١٠ - إذا قدم الحساب يتدب رئيس المحكمة أو المحكمة على حسب الأحوال أحد قضاتها لفحصه .

مادة ١٠١١ - يحدد القاضى المنتدب اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما مقدم الحساب وذوو الشأن والقاصر الذى يبلغ أربعة عشر عاما والمحجور عليه للسفوف لساع الملاحظات على الحساب ومناقشة أرقامه .

وله أن يأمر باتخاذ ما يراه من إجراءات التحقيق وتبليغ ذلك الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في الباب السابع من الكتاب الأول .

مادة ١٠١٢ - يجوز لذوى الشأن والنيابة العامة أن يطلبوا من القاضى المنتدب أن يصدر قراراً واجب النفاذ بإلزام مقدم الحساب بإيداع المبالغ التي لا ينزع في ثبوتها في ذمته ، دون أن يعتبر ذلك مصادقة على الحساب .

مادة ١٠١٣ — بعد انتهاء التحقيق يحيل القاضي المنتدب المادة إلى المحكمة مشفوعة بتقرير يضمنه ما أبدى من الملاحظات على الحساب، وما اتخذ من إجراءات التحقيق، ونتيجة هذا التحقيق .

مادة ١٠١٤ — يجب أن يشتمل القرار الذي تصدره المحكمة على بيان الأيراد والمنصرف والباقي في ذمة النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل عن الغائب أو المدير المؤقت ، وتأمّر المحكمة بإلزامه بأداء هذا الباقي وإيداعه خزانة المحكمة في ميعاد تحدده .

مادة ١٠١٥ — لا تجوز إعادة البحث في أقلام الحساب إلا بسبب غلط مادي أو تكرار أو تزوير ويرفع الطلب بها إلى المحكمة التي فصلت في الحساب .

مادة ١٠١٦ — إذا ألغت المحكمة الاستئنافية قراراً قضى برفض طلب تقديم الحساب فعليها أن تحيل الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى ليقدم لها الحساب وتفصل فيه .

الفصل السادس

في القرارات والأوامر وطرق الطعن فيها

مادة ١٠١٧ — فيما عدا ما نص عليه في المواد الآتية تتبع الأحكام الواردة في الباب العاشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الأول .

مادة ١٠١٨ — يجب أن تودع قلم الكتاب أسباب القرارات

القطعية الصادرة في مواد الحجر والمساعدة القضائية والولاية والغيبة والحساب والأذن بالتصرف سواء منها ما تعلق بالصغير أو بالمحجور عليه أو بالنائب وما يتعلق بالنائبين عن هؤلاء ، وكذلك القرارات الصادرة بالإذن للنائب أو الوكيل بالتصرف والقرارات الصادرة وفقاً للمادة ٩٨٥ وذلك في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ النطق بها إذا صدرت من محكمة مـواد جزئية وفي ميعاد خمسة عشر يوماً فيما عدا ذلك.

ويكتفى في القرارات الأخرى بالتوقيع على محضر الجلسة المشتمل على منطوقها .

وعلى قلم الكتاب إعلان الأشخاص الذين تجوز لهم المعارضة وفقاً للمادة ١٠٣١ بمنطوق القرار الصادر في غيبتهم بعد إيداع أسبابه .
مادة ١٠١٩ - القرارات الصادرة من قاضي محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية واجبة النفاذ ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف فيما عدا القرارات الصادرة في المسائل الآتية :

- ١ - الحساب .
- ٢ - رفع الحجر والمساعدة القضائية .
- ٣ - رد الولاية .
- ٤ - إعادة الإذن للقاصر أو المحجور عليه .
- ٥ - ثبوت الرشد بعد القرار باستمرار الوصاية أو الولاية .
- ٦ - الإذن للنائب عن عديم الأهلية أو وكيل النائب بالتصرف

ومع ذلك فللمحكمة المنظور أمامها المعارضة أو الاستئناف أن تأمر بوقف التنفيذ حتى يفضل في الطعن المرفوع إليها .

مادة ١٠٣ — على قلم كتاب المحكمة الابتدائية أن يعلق في اللوحة المخصصة للإعلانات القضائية صورة من كل قرار نهائي قضى بتعيين الأوصياء أو المشرفين أو القامة أو الوكلاء عن الغائبين أو المساعدين القضائيين أو استبدال غيرهم بهم أو انتهاء مأموريتهم وذلك في ميعاد عشرة أيام من تاريخ صدوره .

مادة ١٠٤ — لا تجوز المعارضة في القرارات الغيابية إلا في المسائل الآتية ومن الأشخاص الآتي ذكرهم :

١ — من المطلوب الحجر عليه في القرار الصادر بإجراء من الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٨٥ أو بتوقيع الحجر .

٢ — من المطلوب مساعدته قضائيا في القرار الصادر بتقرير المساعدة .

٣ — من المدعى بغيبته أو وكيله في القرار الصادر بإثبات الغيبة أو بعدم تثبيت الوكيل .

٤ — من النائبين عن عديمي الأهلية والمشرفين والوكلاء عن الغائبين في القرارات الصادرة بتوقيع الجزاءات عليهم أو بمزلمهم أو بالحد من سلطتهم أو الفصل في حساباتهم .

٥ — من الولي في القرار الصادر بسلب الولاية أو وقفها أو الحد منها .

٦ — من القاصر الذى بلغ سن الحادية والعشرين فى القرار الصادر باستمرار الولاية أو الوصاية عليه .

مادة ١٠٢٢ — للمحكمة الاستئنافية أن تأمر بأى إجراء تراه أكثر تحقيقا للصحة بعد سماع أقوال ذوى الشأن والنيابة العامة .
ولها فى جميع الأحوال أن تعيد المادة إلى محكمة الدرجة الأولى للسير فيها على الوجه الذى تعينه لها .

ولها إذا رفع استئناف عن قرار صادر فى مسألة معينة أن تصدر للمادة كلها وذلك فيما عدا المنازعات المتعلقة بالحساب .

مادة ١٠٢٣ — لا يجوز التماس إعادة النظر إلا فى القرارات الانتهائية الصادرة فى المواد الآتية :

١ — توقيع الحجر أو تقرير المساعدة القضائية أو إثبات الغيبة .

٢ — تثبيت الوصى المختار أو الوكيل عن الغائب .

٣ — عزل الأوصياء والقامة والوكلاء أو الحد من سلطتهم .

٤ — سلب الولاية أو وقفها أو الحد منها .

٥ — استمرار الولاية أو الوصاية على القاصر .

٦ — الفصل فى الحساب .

مادة ١٠٢٤ — فيما عدا مسائل الحساب لا يجوز التماس إلا لسبب من الأسباب المبينة فى المادة ١٧٤ فقرة ١ و ٢ و ٤ .

مادة ١٠٣٥ — (١) يجوز الطعن بالنقض للنيابة العامة ولمن كان طرفاً في القرارات النهائية الصادرة في مواد الحجر والغية والمساعدة القضائية وسلب الولاية أو وقفها أو إلحدها منها أو ردها واستمرار الولاية أو الوصاية والحساب .

الفصل السابع

في تسجيل الطلبات والقرارات والاطلاع وتسليم الصور والشهادات

مادة ١٠٣٦ — تسجيل طلبات الحجر والمساعدة القضائية واستمرار الولاية أو الوصاية وسلب الولاية أو إلحدها منها أو وقفها وسلب الأذن للقاصر أو المحجور عليه أو إلحدها منه لإثبات الغيبة وإلحدها من سلطة الوكيل عن الغائب ومنع المطلوب الحجر عليه أو سلب ولايته من التصرف أو تقييد حريته فيه وذلك بأمر من إقاضى الأمور الوقتية يصدر على ذات الطلب بعد التحقق من جديته وأخذ رأى النيابة كتابة . ويقدم الطالب الأذن لقلم الكتاب لإجراء التسجيل فوراً .

ويجب على قلم الكتاب أن يؤشر على هامش تسجيل الطلبات بضمون القرارات النهائية الصادرة فيها وذلك في ميعاد ثمانى وأربعين ساعة من تاريخ صدورهما

مادة ١٠٣٧ — إذا لم يطلب تسجيل الطلب أو رفض الأذن

(١) معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٣ .

به وجب على قلم الكتاب أن يسجل في الميعاد المذكور في المادة السابقة القرارات النهائية الصادرة بما يأتي :

١ — توقيع الحجر أو تقرير المساعدة القضائية أو إجابات الغيبة .

٢ — سلب الولاية أو الحد منها أو وقفها .

٣ — استمرار الولاية أو الوصاية .

٤ — سلب الاذن للقاصر أو المحجور عليه بالإدارة أو الحد منه .

٥ — منع المطلوب الحجر عليه أو سلب ولايته أو وقفها أو الحد منها أو وكيل الغائب من التصرف أو تقييد حريته فيه .

ويجب كذلك أن يؤشر على هامش هذه القرارات بكل قرار يصدر ملفياً أو معدلاً لها .

مادة ١٠٢٨ — القرارات المخبر إليها في المادة ١٠٢٦ لا تكون حجة على الغير حسن النية إلا من تاريخ تسجيل الطلب المقدم عنها فإن لم يسجل الطلب فن تاريخ تسجيل الحكم .

ويترتب على تسجيل الطلب ما يترتب على تسجيل القرار في تطبيق أحكام القانون المدني .

مادة ١٠٢٩ — يعد في كل محكمة ابتدائية فهرس خاص بالأوصياء والمشرفين والقائمة والوكلاء عن الغائبين والمساعدين القضائيين وفقاً للنظام الذي يقرره وزير العدل .

مادة ١٠٣٠ — يجوز لذوى الشأن الاطلاع على الملفات

والدفاتر والسجلات والأوراق ، وتسلم لهم صور منها أو شهادات
بمضمونها بإذن من القاضى أو رئيس المحكمة .

مادة ١٠٣١ - يجوز لكل شخص الاطلاع على السجلات
والحصول على شهادة بما بها من تسجيلات أو تأشيرات .

ويجوز له بإذن من القاضى أو رئيس المحكمة الاطلاع على الدفاتر
والملفات والحصول على صور من أوراقها والقرارات الصادرة فيها
أو شهادات بمضمونها .

مادة ١٠٣٢ - يجوز للنياية العامة وقاضى التحقيق والمحكمة
في قضايا الجنىح والجنايات الاطلاع على الملفات وضبط الأوراق
المودعة بها عند الاقتضاء .

ويجوز ذلك أيضاً للمحكمة فى الدعاوى المدنية والتجارية بإذن
من القاضى أو رئيس المحكمة المختصة بعد أخذ رأى النيابة .

مرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ (١)

مشتغل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ .

وعلى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها
الصادر الأمر العالي المؤرخ في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣١٤ (٢٧ مايو
سنة ١٨٩٧) والقوانين المعدلة لها .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس
الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يستعاض عن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
والإجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمر العالي المؤرخ في ٢٥
ذي الحجة سنة ١٣١٤ (٢٧ مايو سنة ١٨٩٧) والقوانين المعدلة لها
بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها المرفقة
بهذا القانون .

مادة ٣ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد
خمس عشرة يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

الكتاب الأول

في ترتيب المحاكم الشرعية وتشكيلها

الباب الأول

في ترتيب المحاكم الشرعية

مادة ١ — ملغاة (١)

الباب الثاني

في تشكيل المحاكم الشرعية

مادة ٢ — ملغاة (٢)

مادة ٣ — ملغاة (٣)

الباب الثالث

في تحديد دوائر اختصاص المحاكم الشرعية

مادة ٤ — ملغاة

(١) و (٢) و (٣) المواد ملغاة بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥هـ - الجريدة الرسمية عدد رقم ٣ مكرر الصادر في ٢٤ / ٩ / ١٩٥٥

الكتاب الثاني

في اختصاص المحاكم الشرعية

الباب الأول

في اختصاص المحاكم الجزئية الشرعية

مادة ٥ - تختص المحاكم الشرعية الجزئية بالحكم النهائي في المنازعات في المواد الآتية :

نفقة الزوجة وثقة الصغير بجميع أنواعها إذا لم يزد ما يطلب الحكم به في كل نوع على مائة قرش في الشهر أو لم يحكم بأكثر من ذلك إن كان الطالب غير معين ، وكل ذلك بشرط ألا يزيد مجموع ما يحكم أو يطلب الحكم به للزوجة أو للصغير على ثلثمائة قرش في الشهر .
الثقة عن مدة سابقة على رفع الدعوى إذا لم يزد مجموع ما يطلب على ألفي قرش أو لم يحكم بأكثر من ذلك إن كان الطالب غير معين .
والمهر والجهاز إذا كان ما يستحقه الطالب لا يزيد على ألفي قرش وكانت قيمة المهر أو الجهاز لا تزيد على عشرة آلاف قرش .
الصلح بين الخصمين أمام المحكمة فيما يجوز شرعا التوكيل فيما ذكر من أحد الخصمين .

وذلك كله إذا لم يكن هناك نزاع في سبب الحق المدعى به .
مادة ٦ - تختص المحاكم المذكورة بالحكم الابتدائي في المنازعات في المواد الآتية :

حق الحضانة والحفظ .

انتقال الحضانة بالصغير إلى بلد آخر .

نفقة الزوجة ونفقة الصغير بجميع أنواعهما إذا زاد ما يطلب الحكم به في كل نوع على النصاب المبين في المادة السابقة أو حكم بأكثر من ذلك ،

الزيادة في نفقة الزوجة أو الصغير إذا كان بمجموع الزائد والأصل أكثر من مائة قرش في الشهر في كل نوع أو أكثر من ثلثمائة قرش في مجموع الطلبات .

النفقة عن مدة سابقة على رفع الدعوى إذا زاد بمجموع ما طلب أو حكم به على ألنى قرش .

النفقات بين الأقارب .

المهر والجهاز إذا زاد المستحق للطالب على ألنى قرش أو كانت قيمة المهر أو الجهاز زائدة على عشرة آلاف قرش .

دعوى الإرث بجميع أسبابه في التركات التي لا تزيد قيمتها على عشرين ألف قرش .

دعوى النسب في غير الوقف (١)

الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ماسبق .

الطلاق والخلع والمبارأة (٢) .

الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية (٣) .

(١) و (٢) و (٣) عدلت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وأصبحت من اختصاص المحكمة الابتدائية .

(الوقائع المصرية - عدد رقم ٣ مكرر صادر في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٥)

التوكيل فيما ذكر من أحد الخصمين .

وتسكون أحكام النفقات المذكورة في هذه المادة نافذة مؤقتاً ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف .

مادة ٧ - تختص المحاكم الشرعية الجزئية في سيوه والعريش والقصير والرواحات الثلاث بالحكم في جميع المواد المنصوص عليها في المادتين السابقتين وفي جميع المواد الشرعية الأخرى التي هي من اختصاص المحاكم الابتدائية كما هو مبين في المادة الثامنة الآتية . ويكون حكمها في جميع ما ذكر غير قابل للطعن إلا بطريق المعارضة في الأحوال المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الرابع من هذه اللائحة .

الباب الثاني

في اختصاص المحاكم الابتدائية الشرعية

مادة ٨ - تختص المحاكم الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائي في المنازعات في المواد الشرعية التي ليست من اختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادتين الخامسة والسادسة .

وتختص بالحكم النهائي في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية طبقاً للبادة السادسة ويكون قرارها في تصرفات الأوقاف نهائياً فيما يأتي :
(١) الإذن بالخصومة .

(ب) طلب الإستدانة إذا كان المبلغ المطلوب إستدانة لايزيد على مائتي جنيه مصرى .

(ج) طلبات الاستدانة وبيع العقار الموقوف لسداد دين والتحكير والتأجير لمدة طويلة وتغيير المعالم إذا كانت قيمة العين الواقع عليها التصرف لا تزيد على مائتي جنيه مصرى .

ويكون قرارها ابتدائياً قابلاً للاستئناف فيما عدا ذلك .
وتقدر قيمة الأعيان الموقوفة على حسب القواعد المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من لائحة الرسوم المعمول بها أمام المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٤ المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩

الباب الثالث

في اختصاص المحكمة العليا

مادة ٩ — تختص المحكمة العليا الشرعية بالفصل في قضايا الاستئناف التي ترفع إليها في الأحكام والصرفات في الأوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية .

الباب الرابع

في الإستئناف

مادة ١٠ — يجوز الإستئناف أمام المحاكم الشرعية الابتدائية في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية التابعة لها مع ملاحظة نص المادة السابقة .

ويجوز الإستئناف في الأحكام والتصرفات في الأوقاف الصادرة
بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية أمام المحكمة العليا .

الكتاب الثالث

في انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم وتدريبهم

الباب الأول

في انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم

مادتان ١١ - ١٢ (١)

الباب الثاني

في تدب القضاة الشرعيين

مادتان ١٣ - ١٤ (٢)

الباب الثالث

أحكام عامة

المواد من ١٥ - ١٩ (٣)

(١) و (٢) و (٣) ملغاة بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥

الباب الرابع

في اختصاص المخاكم بالنسبة لمحل الإقامة ومحل العقار

مادة ٢٠ — محل الإقامة هو البلد الذي ينطئه الشخص على وجه
يعتبر مقبلاً عادة فيه .

مادة ٢١ — ترفع الدعوى أمام المحكمة التي في دائرتها محل إقامة
المدعى عليه فإن لم يكن له محل إقامة كالرحل رفعت الدعوى أمام المحكمة
التي في دائرتها محل إقامة المدعى .

مادة ٢٢ — إذا لم يكن للمدعى ولا للمدعى عليه محل إقامة
فالدعوى ترفع أمام المحكمة التي في دائرتها محل وجود المدعى عليه
وقت الإعلان فإن لم يكن للمدعى عليه محل وجود بالقطر المصرى
فالدعوى ترفع أمام المحكمة التي بدائرتها محل وجود المدعى وقت
الإعلان .

مادة ٢٣ — إذا تعدد المدعى عليهم وكان الحكم على أحدهم حكماً
على الباقي فللمدعى الخيار في رفع الدعوى أمام المحكمة التي يكون في
دائرتها محل إقامة أحدهم . فإن لم يكن لواحد منهم محل إقامة ترفع
الدعوى أمام المحكمة التي بدائرتها محل وجودهم أو وجود أحدهم وقت
إعلانها فإن لم يكن لأحد منهم محل وجود أيضاً فأمام محكمة المدعى
كذلك .

مادة ٢٤ — ترفع الدعوى أمام المحكمة التي بدائرتها محل إقامة

المدعى أو المدعى عليه إذا كانت من الزوجة أو الأم أو الحاضنة في
المراد الآتية :
الحضانة .

انتقال الحاضنة بالصغير إلى بلد آخر .
أجرة الحضانة والرضاعة والنفقات وأجرة المسكن .
المهر .
الجهاز .

التوكيل في أمور الزوجية .
الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق .
الطلاق والخلع والمباراة .

الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية .
مادة ٢٥ — ترفع الدعاوى في مواد إثبات الوراثة والإيصاء
والوصية أمام المحكمة التي في دائرتها أعيان التركة كلها أو بعضها إلا كبر
قيمة أو أمام المحكمة التي في دائرتها محل إقامة المدعى عليه
مادة ٢٦ — ترفع دعوى الوقف والإستحقاق فيه بجميع أسبابه
ودعوى إثبات النظر عليه كذلك أو غير ذلك مما يتعلق بشئون الوقف
أمام المحكمة التي بدائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها إلا كبر قيمة
أو أمام المحكمة التي بدائرتها محل إقامة المدعى عليه .

مادة ٢٧ — التصرف في الأوقاف من عزل وإقامة ناظر وضم
ناظر إلى آخر وإستبدال وإذن بعمارة أو تأجير أو إستدانة أو بخصومة
وغير ذلك يكون من خصائص هيئة تصرفات المحكمة التي تكون في

دائرتها أعيان الموقف كلها أو بعضها إلا كبر قيمة أو أعلام المحكمة التي بدائرتها محل توطن الناظر .

مادة ٢٨ — الإذن بالخصومة في غير الأوقاف بجميع مقتضياته الشرعية من إختصاص رؤساء المحاكم والقضاة الجزئيين في دائرة إختصاصهم وكذا تزويج من لا ولي له من الأيتام وغيرهم .
المواد من ٢٩ إلى ٣١ (١)

الكتاب الرابع

في الإعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات
والمرافعات والأدلة والأحكام وطرق الطعن فيها

الباب الأول

في الإعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات

الفصل الأول — في الاعلانات على وجه العموم

المواد من ٣٢ إلى ٤٧ (٢)

الفصل الثاني — في اعلانات الدعاوى

المواد من ٤٨ إلى ٥١ (٣)

مادة ٥٢ — ميعاد الحضور يسكون على الأقل ثلاثة أيام في القضايا الجزئية ، وستة أيام في القضايا السكبة وفي القضايا المستأنفة ،

وذلك غير يوم تسليم الصورة ويوم الحضور .
ويجوز تنقيص الميعاد في حالة الضرورة بأمر من القاضى
الجزئى أو رئيس المحكمة .

المواد من ٥٣ إلى ٥٧ (١)

الفصل الثالث — فى قيد الدعوى

المواد من ٥٨ إلى ٦٢ (٢)

الفصل الرابع — ايداع المستندات والإطلاع عليها

المواد من ٦٣ إلى ٧٠ (٣)

الباب الثانى

فى المرافعات

الفصل الاول — فى الجلسات

المواد من ٧١ إلى ٧٣ (٤)

الفصل الثانى — فى حضور الخصوم أو وكلائهم

المواد من ٧٤ إلى ٨١ (٥)

الفصل الثالث — فى سماع الدعوى

المواد من ٨٢ إلى ٩٧ (٦)

مادة ٩٨ — لا تسمع عند الإنكار دعوى الوضعية أو الإيضاء

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) ملقاة بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة

أو الرجوع عنها أو العتق. أو الإقرار بواحد منها وكذلك الإقرار بالنسب أو الشهادة على الإقرار به بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث في الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة الأفرنكية إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى .

وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة الأفرنكية فلا تسعج فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك تدل على ما ذكر .

مادة ٩٩ (١) — لا تصح عقد الإنكار دعوى الزوجية أو الطلاق أو الإقرار بها بعد وفاة أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ أفرنكية سواء أ كانت مقامة من أحد الزوجين أم من غيره إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير تدل على صحتها . ومع ذلك يجوز سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها المقامة من أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ألف وثمانمائة وسبع وتسعين فقط بشهادة الشهود وبشرط أن تكون الزوجية معروفة بالاشهرة العامة . ولا يجوز سماع دعوى ما ذكر كله من أحد الزوجين أو من غيره في الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة الأفرنكية إلا إذا كانت ثابتة بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك .

ولا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ .

ولا تسمع دعوى الزوجية إذا كانت من الزوجة تقل عن ست عشرة سنة هجرية أو كانت من الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة هجرية إلا بأمر منا .

ولا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت نهايتها تاريخ رفع الدعوى ولا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق . ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى ولا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق .

الفصل الرابع - في دفع الدعوى قبل الجواب عنها

المواد من ١٠٠ إلى ١٠٤ (١)

الفصل الخامس - في الجواب عن الدعوى

المواد من ١٠٥ إلى ١١٢ (٢)

الفصل السادس - في دخول خصم ثالث في الدعوى

المادتان ١١٣ ، ١١٤ (٣)

الفصل السابع - في استجواب المحكوم أنفسهم

المواد من ١١٥ إلى ١٢٢ (٤)

(١) و (٢) و (٣) و (٤) ملغاة بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥

الباب الثالث

في الأدلة

مادة ١٢٣ (١) -

الفصل الاول - في الإقرار

المواد من ١٢٤ إلى ١٢٩ (٢)

الفصل الثاني - في الأدلة الخطية

المواد من ١٣٠ إلى ١٣٦ (٣)

مادة ١٣٧ - يمنع عند الإنكار سماع دعوى الوقف أو الإقرار به أو استبداله أو الإدخال أو الإخراج وغير ذلك من الشروط التي تشترط فيه إلا إذا وجد بذلك إشهاد من يملكه على يد الحاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله كالمبين في المادة ٢٦٤ - من هذه اللائحة وكان مقيداً بدفتر إحدى المحاكم الشرعية المصرية .

وكذلك الحال في دعوى شرط لم يكن مدوناً بكتاب الوقف المسجل وفي دعوى مستحق لم يكن من الموقوف عليهم وقت الدعوى بمقتضى ما ذكر .

ولا يعتبر الإشهاد السابق الذكر حجة على الغير إلا إذا كان هو أو ملخصه مسجلاً بسجل المحكمة التي بدأرتها العقار الموقوف طبقاً لأحكام المادة ٢٧٣ من هذه اللائحة .

مادة ١٣٨ - (١)

الفصل الثالث - في الطعن في الخطوط والاوراق

مادة ١٣٩ - (٢)

الفرع الاول - في انكار الحتم أو الامضاء

المواد من ١٤٠ إلى ١٥٣ (٣)

الفرع الثاني - في دعوى التزوير

المواد من ١٥٤ إلى ١٧١ (٤)

الفصل الرابع - في الشهادة

المواد من ١٧٢ إلى ١٧٨ (٥)

مادة ١٧٩ - تسكنى شهادة الإستكشاف في القضاء بالنفقات
بأنواعها وأجرة الحضانة والرضاع والمسكن والشروط التي يتوقف
عليها القضاء بشيء مما ذكر .

مادة ١٨٠ (٦)

مادة ١٨١ - تسكنى الشهادة بالإيهام أو الوصية وإن لم يصرح
بأسرار الوصى إلى الوفاة .

- المواد من ١٨٢ إلى ١٩٣ (١).
الفصل الخامس - في العجر عن الإلزام
المواد من ١٩٤ إلى ١٩٦ (٢).
الفصل السادس - في التمييز والنسكول
المواد من ١٩٧ إلى ٢٠٦ (٣).
الفصل السابع - في انتقال المحكمة لأهل النزاع
المواد من ٢٠٧ إلى ٢١٠ (٤).
الفصل الثامن - أهل الخبرة
المواد من ٢١١ إلى ٢٤١ (٥).
الفصل التاسع - في انقطاع المرافعة وفي التنازل عن الدعوى
المواد من ٢٤٢ إلى ٢٤٨ (٦).
الفصل العاشر - في رد القضية عن الحكم
المواد من ٢٤٩ إلى ٣٧٢ (٧).

الباب الرابع

في الأحكام

الفصل الأول - قواعد عمومية

- المواد من ٢٧٣ إلى ٣٧٩ (٨).
مادة ٢٨٠ - تصدر الأحكام طبقاً للبدون في هذه اللائحة.

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) و (٨) ملغاة بالقانون رقم

ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد .

مادة ٢٨١ - يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها وإذا تضمن الحكم ثبوت حق لكل من الخصوم على الآخر فيها يدفعه كله أو بعضه جاز الحكم بالمقاصة في المصاريف أو تخصيصها عليهم بحسب ما تراه المحكمة وتقدره في حكمها .

مادة ٢٨٢ - تقبل المعارضة في تقدير المصاريف من الخصوم بالسكينة والأوضاع المقررة في المواد ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ من هذه اللائحة .

الفصل الثاني - في الأحكام الغيابية

مادة ٢٨٣ - إذا لم يحضر المدعى عليه لا بنفسه ولا بوكيل عنه بعد إعلانه في الميعاد الذي حدده ، تسمع الدعوى وأدلتها ويحكم في غيبته بدون إعدار ولا نصب وكيل .

مادة ٢٨٤ - لا يصح التمسك بالحكم أو القرار الصادر في حال الغيبة إلا بعد إرفاض الجلسة التي صدر فيها .

الفصل الثالث - في الأحكام الحضورية والمعتبرة كذلك

مادة ٢٨٥ - الأحكام الحضورية هي التي تصدر في غير الأحوال المبينة في الفصل السابق .

مادة ٢٨٦ - إذا قاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى

بالإنكار وإثباتها بالطرق الشرعية ، حكم عليه في غيبته بدون إعلان ويعتبر الحكم صادراً في مواجهة الخصوم .

وكذلك إذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالإقرار .

مادة ٢٨٧ - إذا كانت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم وتخلّف البعض جاز للدعى أن يطلب من المحكمة الحكم بثبوت من حضر الغيبة وتأخير للدعى إلى ميعاد يمكن فيه إعلان الحكم إلى الغائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور وبعد ذلك إن تخلّف أحد فالحكم الذي يصدر في الدعوى لا تقبل فيه المعارضة منه .

مادة ٢٨٨ - إذا لم يكن الخصوم حاضرين وقت النطق بالحكم لا تشطب المحكمة القضية إلا ما يقتضيه الحكم الشرعى فيها .

الباب الخامس

في طرق الطعن في الأحكام

مادة ٢٨٩ - طرق الطعن في الأحكام هي المعارضة والاستئناف والتماس إعادة النظر وطلب التفسير .

الفصل الأول - في المعارضة في الأحكام الغيابية

مادة ٢٩٠ - تقبل المعارضة في كل حكم صادر في الغيبة ماعدا الأحكام المعترية صادرة في مواجهة الخصوم بمقتضى هذه اللائحة فإنها لا يجوز الطعن فيها إلا بطريق الاستئناف .

وكذا تقبل المعارضة في كل قرار صادر في الغيبة بعزل ناظر الوقف .

مادة ٢٩١ - تقبل المعارضة إلى الوقت الذى يعلم فيه المحكوم عليه بتنفيذ الحكم .

مادة ٢٩٢ - يعتبر المحكوم عايبه عالمياً بالتنفيذ بمجرد إعلان صورة الحكم التنفيذية إليه بالطرق المقررة .

مادة ٢٩٣ - مدة المعارضة ثلاثة أيام كاملة من تاريخ إعلان الصورة التنفيذية .

مادة ٢٩٤ - لا تقبل المعارضة إلا من الخصم الغائب أو وكيله .
مادة ٢٩٥ - تحصل المعارضة بورقة تعلن للخصم على حسب الطرق المقررة لرفع الدعاوى ويشتمل الإعلان المذكور على البيانات المقررة بالإعلانات وعلى تاريخ الحكم المعارض فيه وتاريخ إعلانه لمقدم المعارضة والأرجح التي يستند عليها فيها .

ويحوز حصولها بطلبها كتابة وقت التنفيذ في محضره وعلى المكلف بالتنفيذ أن يوقعه إلا في الأحوال التي لا يحوز فيها المعارضة أو التي لا توقف المعارضة التنفيذ فيها ويرد الأوراق إلى المحكمة فوراً .
وعلى كاتب المحكمة أن يقيدها في الدفتر المختص بقيد المعارضات .
وفي الحالة الأخيرة يحدد جلسة لنظرها أمام المحكمة ويعلن الخصوم بذلك .

مادة ٢٩٦ - تقدم المعارضة في الأحكام الغيابية للمحكمة التي أصدرت الحكم .

مادة ٢٩٧ - يترتب على المعارضة إيقاف التنفيذ إلا في الأحوال الآتية :

(أولاً) إذا كان الحكم صادراً بالنفقة أو بأجرة الرضاعة أو المسكن أو الحضانة أو تسليم الصغير إلى أمه .

(ثانياً) إذا كان مأموراً بالتنفيذ المؤقت في الحكم في الأحوال
المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر .
مادة ٢٩٨ - يجوز مع المعارضة لإجراء الوسائل التحفظية .
مادة ٢٩٩ - لا تقبل المعارضة في الحكم بعد الرضاء به كتابة
أو قبول تنفيذه بلا عافعة .

مادة ٣٠٠ - ترفض المعارضة إذا قدمت بعد الميعاد المقرر
لتقديمها .

مادة ٣٠١ - تتبع المحكمة في نظر المعارضة الطرق المبينة في
هذه اللائحة فيما يتعلق بقية المدعى أو المدعى عليه .
مادة ٣٠٢ - إذا لم يحضر المعارض في جلسة المعارضة اعتبرت
معارضته كأن لم تكن ولم يبق له إلا الاستئناف في ميعاده .
مادة ٣٠٣ - الحكم الذي يصدر في الغيبة بعد المعارضة لا تقبل
فيه معارضة مطلقاً ولكن يجوز استئنافه .

الفصل الثاني - في الاستئناف

مادة ٣٠٤ - يجوز الخصوم في غير الأحوال المستثناة بنص
صريح في هذه اللائحة أن يستأنفوا الأحكام والقرارات الصادرة من
المحاكم الجزئية أو المحاكم الكلية بصفة ابتدائية .
مادة ٣٠٥ - يجوز استئناف كل حكم أو قرار صادر في
الاختصاص أو في الأحوال على محكمة أخرى أو في موضوع الدعوى
ولو بالرفض أو بسماح الدعوى أو عدمه أو بالتنفيذ المؤقت أو رفضه
وكذا يجوز الاستئناف إذا لم تفصل المحكمة في أحد الطلبات .

ويستثنى من ذلك الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية بصفة إنتهائية كالمبين في المادة الخامسة من هذه اللائحة متى كانت صادرة في موضوع الدعوى ولو بالرفض أو بساؤها أو عدمه . ولا يجوز استئناف شوء من القرارات غير ماسبق إلا مع استئناف الحكم في أصل الدعوى .

مادة ٣٠٦ — استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه استئناف جميع الأحكام والقرارات التي سبق صدورها في أثناء السير في الدعوى ولم يكن سبق لاستئنافها .

مادة ٣٠٧ — ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية خمسة عشر يوماً كاملاً وميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الكلية الابتدائية ثلاثون يوماً كذلك .

مادة ٣٠٨ — يبتدىء ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في مواجهة الخصوم وكذلك الحكم المبني على الإقرار من يوم صدورها . ويبتدىء ميعاد استئناف الأحكام المعتبرة كذلك من يوم إعلانها ويبتدىء ميعاد استئناف الأحكام الغيابية من اليوم الذي صارت فيه المعارضة غير جائزة .

ويجوز الاستئناف في مدة المعارضة وحينئذ يسقط الحق فيها . ويبتدىء ميعاد استئناف الأحكام الغيابية التي تصدر في المعارضة من يوم إعلانها إن لم تكن صادرة في مواجهة الخصوم .

مادة ٣٠٩ — إذا لم يحصل الاستئناف في الميعاد المقرر يكون الحكم الابتدائي واجب التنفيذ غير قابل للاستئناف .

مادة ٣١٠ — يرفع الاستئناف بورقة تعلن للنصم الآخر بطرق الاعلان المنصوص عليها في هذه اللائحة ويلزم أن تكون مشتملة على البيانات المقررة للاعلانات وعلى تاريخ الحكم المستأنف وتاريخ إعلانه للمستأنف عليه والأسباب التي بني عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف واليوم والساعة اللذين يكون فيهما الحضور .

مادة ٣١١ — تقدم ورقة الاستئناف المذكورة لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أو لقلم كتاب محكمة الاستئناف .

مادة ٣١٢ — إذا قدمت ورقة الاستئناف لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف فعليه أن يرسل أوراق القضية المستأنفة إلى محكمة الاستئناف .

أما إذا قدمت لقلم كتاب محكمة الاستئناف فعليه أن يطلب أوراق القضية من المحكمة التي حكمت في الدعوى .

مادة ٣١٣ — على كاتب محكمة الاستئناف في الحالين أن يقيد الدعوى في الجسودل العمومي المعد لقيد القضايا متى ورد له أصل الاعلان ثم يقدمها للجلسة المحددة فيه ويكون القيد المذكور بناء على طلب المستأنف .

ومع ذلك إذا سبق دفع الرسم بأكمله يكون القيد بمعرفة قلم كتاب المحكمة من تلقاء نفسه بدون حاجة إلى طلب المستأنف .

مادة ٣١٤ - إذا لم يقيد المستأنف الدعوى في ستة أيام إن كانت القضية كلية أو ثلاثة أيام إن كانت جزئية كان الاستئناف ملغى وسقط حقه فيه إن كانت مدته قد مضت ويصبح الحكم المستأنف واجب التنفيذ ويحصل القيد إما بتقديم أصل الإعلان أو قسيمة دفع ربع الرسم إلى كاتب المحكمة الذي يطلب منه قيد الدعوى .

مادة ٣١٥ - يترتب على الاستئناف إيقاف التنفيذ إلا في الأحوال الآتية:

(أولاً) إذا كان الحكم صادراً بالنفقة أو بأجرة الرضاعة أو المسكن أو الحضانة أو تسليم الصغير إلى أمه .

(ثانياً) إذا كان مأموراً بالنفاذ المؤقت في الحكم وذلك في الأحوال المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر .

مادة ٣١٦ - يحضر الخصوم أو وكلاؤهم في الميعاد المحدد بوفرة الاستئناف ويعتبر المستأنف مدعياً .

مادة ٣١٧ - يعيد الاستئناف الدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وذلك بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط .

ويجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد النظر فيما رفع عنه الاستئناف على أساس الدفوع والأدلة المقدمة إلى محكمته أول درجة وعلى أي دفع أو دليل آخر يقدم في الاستئناف من قبل الخصوم طبقاً للمادة ٣٢١ .

ثم تحكم المحكمة بعد نظر الدعوى طبقاً للنتيج الشرعية إما بتأييد الحكم المستأنف أو بإلغائه أو بتغييره .

مادة ٣١٨ — تفصل المحكمة الإستئنافية في إستئناف وصف الحكم بالنفاذ المؤقت أو رفضه على وجه الاستعجال وبدون انتظار الفصل في الموضوع .

مادة ٣١٩ — إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الإستئناف كأنه لم يكن وصار الحكم الابتدائي واجب التنفيذ إلا إذا كان ميعاد الإستئناف باقياً .

مادة ٣٢٠ — يرفض الإستئناف إذا قدم بعد الميعاد المقرر لرفعه .

مادة ٣٢١ — لا يجوز للخصوم أن يقدموا في الإستئناف إطلبات بدعوى جديدة غير الدعوى الأصلية إلا بطريق الدفع للدعوى الأصلية . ويجوز لهم أن يدعوا أدلة جديدة لثبوت الدعوى أو نفيها .

مادة ٣٢٢ — جميع القواعد المقررة في شأن رفع الدعوى والسير فيها أمام المحاكم الابتدائية تتبع في الدعوى المستأنفة وكذا جميع القواعد المقررة فيما يتعلق بالأحكام والقرارات .

مادة ٣٢٣ — إذا قررت محكمة الإستئناف إلغاء حكم صادر في الاختصاص أو إحالة الدعوى إلى محكمة أخرى وكانت القضية سالحة للفصل في موضوعها لا تردّها إلى محكمة أول درجة بل تفصل فيها بما يقتضيه المنهج الشرعى .

ويستثنى من حكم هذه المسادة أحكام الاختصاص أو الإحالة الصادرة من المحاكم الجزئية في المواد التي يكون حكمها فيها إتهامياً ففي هذه الحالة يجب على المحكمة الإستئنافية رد القضية إلى المحكمة المختصة .

مادة ٣٢٤ - إذا استؤنف في أثناء سير الدعوى حكم أو قرار من الأحكام والقرارات التي يجوز الاستئنافها قبل الحكم في أصل الدعوى فبعد الفصل فيه من محكمة الاستئناف ترد القضية لمحكمة أول درجة السير فيها مع مراعاة مانص عليه في الفقرة الأولى من المادة السابقة .

مادة ٣٢٥ - المعارضة في الأحكام الاستئنافية الصادرة في الغيبة يلزم تقديمها في ظرف الأيام العشرة التالية لإعلان تلك الأحكام ولا سقط الحق فيها .

مادة ٣٢٦ - رفع المعارضة المذكورة يكون بتشكيل الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والأوضاع المقررة لرفع الدعاوى .

مادة ٣٢٧ - يجوز لكل ذي شأن أن يستأنف التصرف في الأوقاف الصادرة من المحكمة الشرعية الابتدائية بصفة ابتدائية في ظرف ثلاثين يوما بالأكثر من يوم صدور التصرف .

ويجوز لوزير الأوقاف أن يرفع الاستئناف في مسائل الأوقاف الخيرية في الميعاد المذكور ويرفع الاستئناف بتقرير يقدم لقلم كتاب محكمة التصرف الابتدائية أو لقلم كتاب المحكمة العليا وترتب على الاستئناف إيقاف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية إلا في إقامة الناظر أو ضم ناظر أو أفراد أحد الناظرين بالتصرف وتفصل المحكمة العليا بعد الاطلاع على الأوراق .

ويجوز لها أن تستدعي من ترى لزوما لسماع أقواله وأن تستوفي ما تراه لازما من الإجراءات .

ومحكمة الاستئناف أن تلغي أو تعدل التصرف المستأنف أمامها .

ولما أن تقيم ناظراً عند إلغائها التصرف بإقامة الناظر .

مادة ٣٢٨ (١) —

الفصل الثالث — في التماس إعادة النظر

المواد من ٣٢٩ إلى ٣٣٥ (٢)

الفصل الرابع — في طلب تصحيح الحكم أو تفسيره

المواد من ٣٣٦ إلى ٣٤٠ (٣)

الفصل الخامس — في الطعن في الأحكام ممن تتعدى إليه

المادتان ٣٤١ و ٣٤٢ (٤)

(١) و (٢) و (٣) و (٤) ملناة بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - الجريدة الرسمية عدد رقم ٣ مكرز اصاحر في ٢٤ / ٩ / ١٩٥٥

الكتاب الخامس

في تنفيذ الأحكام

الباب الأول

قواعد عمومية

مادة ٣٤٣ - لا يجوز تنفيذ حكم إلا إذا كان مشمولاً من المحكمة التي أصدرته بصيغة التنفيذ وهي :

« يجب على الجهة التي ينسب إليها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تعين على إجراءاته ولو باستعمال القوة الجبرية متى طلب منها ذلك طبقاً لنصوص اللائحة » .

مادة ٣٤٤ - لا يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة من أول درجة إلا بعد مضي ميعاد الاستئناف ما لم يكن التنفيذ المؤقت مأخوذاً به في الحكم أو منصوصاً عليه في هذه اللائحة .

مادة ٣٤٥ - تنفيذ الحكم بالطاعة وحفظ الولد عند محرمه والتفريق بين الزوجين ونحو ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية يكون قهراً ولو أدى إلى استعمال القوة ودخول المنازل ويتبع رجال التنفيذ

في هذه الحالة التعليمات التي تعطى من القاضى الجزئى أو رئيس المحكمة الشرعية السكائن بدائرتها المحل الذى يحصل فيه التنفيذ .

مادة ٣٤٦ — يعاد تنفيذ الحكم بطاعة الزوجة مادامت زوجة وكذا الحكم بتسليم الولد .

مادة ٣٤٧ — إذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر فى النفقات أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التى أصدرت الحكم أو التى بدائرتها محل التنفيذ ومقربى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمثل حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوما أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلا فإنه يخلى سبيله وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاعتيادية .

مادة ٣٤٨ — (١)

مادة ٣٤٩ — يحصل التنفيذ بمعرفة جهات الإدارة أو من تعينه وزارة الحفائية لذلك وهم ملزمون بإجرائه بناء على طلب الخصم الذى يسلمهم الحكم الواجب التنفيذ .

مادة ٣٥٠ — إذا امتنع من هو منوط بالتنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه إلى رئيس أو قاضى المحكمة السكائن بدائرتها جهة التنفيذ وعلى القاضى أن يرفع الأمر لوزارة الحفائية .

(١) مائة القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — المريدة الرسمية عدد رقم

الباب الثاني

في الإشكال في التنفيذ

المادتان ٣٥١ و ٣٥٢ (١)

الباب الثالث

في التنفيذ المؤقت

مادة ٣٥٣ - التنفيذ المؤقت يكون واجبا لكل حكم صادر بالنفقة أو أجرة الحضنة أو الرضاع أو المسكن أو تسليم الصغير لأمه .

مادة ٣٥٤ - في حالة الحكم بعزل ناظر وقف أو ضم ناظر إليه ، يجب إقامة ناظر أو ضم ناظر آخر إلى أن يفصل في الخصومة نهائياً ويتقرر الناظر بالطريق الشرعي .

(١) ملغاة بالقانون رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٥ - الجريدة الرسمية عدد رقم ٣

مكرر الصادر في ٤ / ٩ / ١٩٥٥

الكتاب السادس

في تحقيق الوفاة والوراثة وفي الإشهادات والتسجيل

الباب الأول

في تحقيق الوفاة والوراثة

مادة ٣٥٥ (١) — تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة المنصوص عليها في المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، يكون أمام قضاة المحاكم الجزئية على حسب الاختصاص المبين في المادة ٢٥ مادة ٣٥٦ (٢) — على طالب تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة إن تحققت شروطها المنصوص عليها في المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ أن يقدم طلبا بذلك إلى المحكمة المختصة ويكون الطلب مشتملا على بيان تاريخ الوفاة ومحل إقامة المتوفى وقتها وأسماء الورثة والموصى إليهم وصية واجبة إن وجدوا ومحل إقامتهم ومحل أموال التركة .

مادة ٣٥٧ (٣) — ملغاة

(١) و (٢) مدلتان بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠ - الوقائع المصرية عدد رقم ٥٦ الصادر في ٦ / ٥ / ١٩٥٠
(٣) المادة ٣٥٧ ملغاة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية - عدد ٦٧ الضادو في ٢٣ / ٣ / ١٩٦٤

مادة ٣٥٨ (١) - ملغاة .

مادة ٣٥٩ (٢) - على الطالب أن يعلن الورثة والموصى لهم وصية واجبة الحضور أمام المحكمة في الميعاد الذي يحدده لذلك .
ويحقق القاضى الطلب بشهادة من يثق به وله أن يضيف إليها التحريات الإدارية حسبما يراه

وإذا انكر أحد الورثة أو الموصى لهم وصية واجبة ورأى القاضى أن الإنكار غير جدى ، وجب على الطالب أن يرفع دعواه بالطريق الشرعى .

ماده ٣٦٠ - إذا كان بين الورثة والموصى اليهم وصية واجبة ، قاصر أو محجور عليه أو غائب ، قام وليه أو قيمه أو وكيله مقامه .

مادة ٣٦١ - يكون تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة

(١) المادتان ٣٥٧ و ٣٥٨ ملغاة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤

(٢) المادة ٣٥٩ مدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤

إن وجدت على وجه ما ذكر حجه في خصوص الوفاة والوراثة
والوصية الواجبة المحققة الشروط ما لم يصدر حكم شرعى على حذف
هذا التحقيق .

المواد من ٣٦٢ إلى ٣٧٣ ملغاة (١) .

المادة ٣٧٤ — على المحكمة التى أصدرت الاشهاد أن تخطر
وزارة الأوقاف فى الحالة التى لا يكون العقار الصادر به الاشهاد
حجة شرعية بملكيته .

أحكام عامة

مادة ٣٧٥ — القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التى مضى
عليها خمس عشرة سنة مع تمسكين المدعى من رفعها وعدم العذر
الشرعى له فى عدم إقامتها إلا فى الارث والوقف فإنه لا يمنع من
سماعها إلا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعى
وهذا كله مع الإنكار للحق فى تلك المدة .

مادة ٣٧٦ — أعمال النواب أو من يقوم مقامهم فيما يتعلق
بالإفتاء تكون قاصرة على إفتاء المحاكم الأهلية والحكومة والأفراد
فى غير القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية وليست المحاكم مقيدة
بفتوى أيا كانت .

مادة ٣٧٧ — لا يجوز طلب أحد من رؤساء المحاكم أو نوابها

(١) أُنشئت بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٨

أو قضائها إلى جهة من جهات الإدارة إلا إذا رخصت وزارة الحفانية بذلك .

مادة ٣٧٨ - يجتمع قضاة كل محكمة بهيئة جمعية عمومية في شهر أكتوبر من كل سنة لتوزيع الأعمال فيها وفي المحاكم الجزئية التابعة لها وتحديد عدد الجلسات وبيان أيامها في كل أسبوع .

وتضع الجمعية العمومية بذلك قرارا يرسل إلى وزير الحفانية للتصديق عليه .

مادة ٣٧٩ - تراعى أحكام القانون المالى وتعليمات وزارة المالية فيما يتعلق بالأعمال الحسابية بالمحاكم الشرعية .

مادة ٣٨٠ - أعمال التفتيش في المحاكم الشرعية تقرر في لائحة خصوصية بقرار من وزير الحفانية .

مادة ٣٨١ - يضع وزير الحفانية لائحة للإجراءات الداخلية بالمحاكم ويتخذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه اللائحة ويضع لائحة ببيان الإجراءات والضوابط التي تجب مراعاتها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية .

وكذلك يضع لائحة ببيان شروط التعيين في وظائف المأذونين واختصاصاتهم وعددهم وجميع ما يتعلق بهم .

لائحة الإجراءات الواجب اتباعها
في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية
(٤ ابريل سنة ١٩٠٧)

نحن ناظر الحفانية :

بعد الإطلاع على المادتين ٩٢، ١٠٢ من الأمر العالى الصادر فى
٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ (٣٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤) المشتمل على
ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها .
وبموافقة ناظر الداخلية :

قررنا بما هوأت :

أحكام عهومية

مادة ١ — (معدله بقرار ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٧) — يجوز
لكل من كان بيده حكم صادر من محكمة شرعية أصدرته وهى تملك
هذا الاختصاص أن يطلب تنفيذه بالطرق الإدارية تحت مسؤوليته
وذلك بأن يقدم إلى الجهات المبينة فيما بعد طلباً محرراً على الاستمارة
الخاصة بذلك .

ويبدأ بالتنفيذ على النقود الموجودة عينا ثم على المنقولات ثم على
العقار فى حالة عدم وجود منقولات .

ويقدم طلب التنفيذ على المنقولات إلى محافظ الجهة الكائن بها
على إقامة المدين إذا كان مقيماً فى دائرة اختصاص محافظة وإلى مأمور
المركز إذا كان المدين مقيماً فى إحدى البلاد التابعة له ماعداً بندر المديرية
(أى عاصمتها) فتسكون لإجراءات التنفيذ فيه من اختصاص المديرية .

ويقدم طلب التنفيذ على العقار إلى المحافظ إذا كان العقار المطلوب الحجز عليه كائناً بدائرة اختصاص محافظة وإلى مأمور المركز إذا كان العقار واقعاً في إحدى البلاد التابعة له ماعدا العقار الموجود في بندر المديرية فتكون إجراءات التنفيذ عليه من اختصاص المديرية . ويشتمل الطلب على اسم ولقب وصناعة ومحل إقامة كل من الطالب والمدين والمحل الجائنة به المنقولات المقتضى الحجز عليها إذا كان القصد التنفيذ على المنقولات أو حدود العقار وكل بيان من شأنه تعيين العقار تعييناً تاماً إذا كان القصد التنفيذ على عقار وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط في يوم تقديم الطلب .

ويرفق بالطلب صورة من الحكم المقتضى تنفيذه وعليها الصيغة التنفيذية وكذلك صور بسيطة من ذلك الحكم بعدد ما يلزم لإعلانه من الإعلانات (إذا كان لم يسبق إعلان الحكم) وفي حالة ما إذا كان التنفيذ على عقار يرفق زيادة على ذلك شهادة مستخرجة من قلم الرهون . ويعين المحافظ أو المدير أو مأمور المركز حسب الأحوال معاوناً للبشروع في التنفيذ ويكون ذلك بأمر يصدره بذيل الطلب المشتمل على البيانات السالف ذكرها .

مادة ٢ — يسلم المعاون المسكف بالتنفيذ إلى المدين صورة الحكم المقتضى تنفيذه مع مراعاة نص المادة ٥٦ من الأمر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وفي الوقت نفسه ينبه عليه بدفع المبالغ المطلوبة منه .

وإذا توقف المدين عن الدفع يشرح المعاون حالا في الحجز ويثبت في المحضر حصول الإعلان والتنبيه المشار إليهما .

في الحجز على المنقولات

مادة ٣ — يجرى المعاون الحجز على النقود والمنقولات الجائز الحجز عليها حسب القانون بمقدار المبالغ المستحقة ويكون ذلك بمحضور شيخ الحارة أو العمدة أو الأشخاص الذين يؤدون وظائفهم بصفة مؤقتة .

ويشتمل المحضر على مفردات المنقولات المحجوزة مع البيانات التي من شأنها تعيينها تعيينا تاما .

وفي ذيل المحضر يعين المعاون حارسا ويحدد لليبيع يوما بحيث لا يكون إلا بعد انقضاء مدة ١٥ يوما تبتدىء من تاريخ الحجز الأول إلا أن هذه المدة يجوز تقصيرها إلى ثلاثة أيام إذا كانت الأشياء قابلة للتلف .

ويمضي المحضر من المعاون ويمضى أو يختم من شيخ الحارة أو العمدة ثم تعطى صورة منه للحارس قاصرة على بيان الأشياء المحجوزة .
مادة ٤ — يترك المعاون الأشياء المحجوزة تحت حراسة المدين المحجوز عليه أو أحد أقاربه المقيم معه مالم يقدم طالب الحجز حارسا بمعرفة .

وفي حالة غياب المدين وأقاربه أو في حالة رفضه قبول الحراسة يعين المعاون حارسا باسم طالب الحجز على ذمته ويقتدن له الأجرة .

التي يحدد أعلى قيمة لها المحافظ أو المدير حسب الجهات .
 مادة ٥ — في اليوم المحدد للبيع يتحقق المعاون الذي أجرى
 الحجز أو معاون آخر يعين بدلا منه في حالة حصول مانع له من
 الأشياء المحجوزة ثم يجرى بيعها بالمزاد العلني وبالتقد بحضور شيخ
 الحارة أو العمدة أو من ينوب عنهما ثم يحرر محضراً بهذه الإجراءات
 يبين فيه مقدار ثمن كل جزء يباع .

ويمضي المعاون المحضر ويمضيه أيضا شيخ الحارة أو العمدة أو من
 ينوب عنهما .

مادة ٦ — الثمن المتحصل من البيع بعد تنزيل الرسوم باعتبار
 واحد في المائة وأجرة الحارس يعطى منه طالب الحجز ما يفي دينه
 ويسلم ما يبقى للدين .

مادة ٧ — لا يمكن المدين الذي يدعى براءة ذمته من الدين أن
 يوقف البيع إلا بإيداع المبالغ التي من أجلها وقع الحجز بما في ذلك
 أجرة الحارس .

ويجب على المدين أن يقدم الدفع أمام المحكمة المختصة في ظرف
 ١٥ يوما تبتدىء من يوم الإيداع وفي حالة عدم إجراء ذلك في
 الميعاد المذكور يصرف المبلغ المودع لطالب الحجز وللحارس
 كل بمفرده .

مادة ٨ — دعوى استرداد الأشياء المحجوزة لا توقف البيع إلا
 إذا أعلنت على حسب الأصول إلى الجهة المختصة بإجراء ذلك .

وإذا كانت الأشياء المحجوزة قابلة للتلف أو كانت مصاريف الحراسة لا تناسب بينها وبين قيمة تلك الأشياء يجوز بيعها رغما عن دعوى الاسترداد غير أن الثمن يحفظ على ذمة من يستحقه .

في الحجز على العقار

مادة ٩ — في حالة عدم كفاية المتحصل من بيع المنقولات المحجوزة أو في حالة عدم وجود منقولات المحجز عليها يجوز لمن صدر الحكم لصالحه أن يطلب إجراء الحجز على العقار بواسطة طلب يقدمه طبقا لما ورد في المادة الأولى .

مادة ١٠ — إذا كان العقار متقلا بالرهون المسجلة لا يجوز نزع ملكيته بالطرق الإدارية .

ولا يجوز بيع منزل السكنى .

مادة ١١ — يجرى المعاون الحجز على العقار بحضور شيخ الحارة أو العمدة أو من ينوب عنهما بصفة مؤقتة وبحضور أحد الأعيان

ويشتمل المحضر على بيان العقار بياناً كافياً وبيان حدوده مع كل اللياقات التي يمكن أن تساعد على معرفته معرفة تامة وكذلك بيان التجرئة إلى أقسام إذا حصل ذلك مع قيمة كل جزء حسب التقدير الذي يعمل بوجه التقريب في ذيل المحضر . ويحدد المعاون يوماً للبيع ولا يجوز أن يكون إلا بعد مضي أربعين يوماً من تاريخ الحجز .

ويعضى المعاون المحضر ويعضيه أو يحتمه أيضاً شيخ الحارة

أو العدة وأحد الأعيان وتسلم صورة منه للمدين .
مادة ١٢ - ينشر إعلان البيع بالنسخة العربية من الجريدة الرسمية مرتين بينهما ثمانية أيام وتلصق :

(أولاً) على باب المحافظة إذا كان العقار في دائرة اختصاص المحافظة وإلا فعلى باب المديرية أو المركز .
(ثانياً) على باب العدة أو شيخ الحارة .
(ثالثاً) على العقار المحجوز أو على مكان ظاهر أو قريب في العقار المحجوز عليه .

وتشتمل الإعلانات التي تنشر وتلصق على بيان اليوم المحدد للبيع وعلى العقار وعلى الثمن الأساسي لكل قطعة من إيضاح أن الدفع يكون فوراً وأيضاً على اسم ولقب طالب البيع ومالك العقار المحجوز عليه
مادة ١٣ - يكون البيع في المحافظة إذا كان العقار في دائرة اختصاص محافظة وفي المديرية إذا كان العقار في دائرة اختصاص بلد أو مركز هو عاصمة مديرية وفي المركز فيما عدا ذلك من الأحوال .

ويحصل البيع بالمزاد العلني على الثمن الأساسي المذكور في محضر الحجز ويكون ذلك برئاسة المحافظ أو المدير أو الأمور أو من ينوب عنهم وبحضور كاتب .

وينطق الرئيس برسو المزاد على المزايد الأخير الذي يقدم أملي عطاء ويدفع ثمن المبيع فوراً إلا أن لطالب البيع حق المقاصة لصالحه .

وإذا لم يحضر مزايدون ينزل الثمن الاساسى بمقدار ما يراه الرئيس موافقا ويؤجل البيع إلى جلسة قريبة .

ويذكر فى المحضر الاشكالات التى نشأت والمداولات التى حصلت وعضى المحضر من الرئيس ومن الكاتب .

مادة ١٤ - يعطى عن التأجيلات بالثمن الاساسى الجديد بالنشر عنها فى النسخة العربية من الجريدة الرسمية وبإعلانات جديدة تلصق فى الأماكن المذكورة فى المادة ١٢ .

مادة ١٥ - لا يكون البيع نهائيا إلا بعد التصديق عليه من نظارة الداخلية وإذا لم يحصل التصديق يرد الثمن المدفوع للرأسى عليه المزداد ويطرح العقار ثانية فى المزداد .

مادة ١٦ - تسلم للمشتري بواسطة جهة الإدارة التى باشرت البيع صورة من محضر البيع عليها الصيغة التنفيذية بعد تصديق النظارة وذلك بمجرد الإطلاع على إيصال يثبت دفع ثمن البيع ورسم نسبي قدره إثنان فى المائة ويجوز مع ذلك لطالب البيع الذى يكون قد رسا عليه المزداد أن يطالب بالمقاصة بين دينه و ثمن المبيع طبقا للقانون . وعلى المشتري أل يطلب تسجيل عقده فى دفاتر تسجيل الرهون .

مادة ١٧ - يعطى ثمن البيع بعد تنزيل الرسم النسبي باعتبار إثنين فى المائة للدين بقدر دينه وتعطى الزيادة للمدين . وإذا وصل إلى علم رجال الإدارة المسكفة بالمبيع أن العقار المبيع

مأخوذ عليه اختصاصات أو تسجيلات يودع الثمن مع المستندات بقلم كاتب المحكمة المختصة .

مادة ١٨ - تسرى المادتان ٧ و ٨ على الإجراءات الخاصة بالمحجز على العقار .

وفي التنفيذ بطريق المحجز على مال للدين لدى غيره من المنقولات .

مادة ١٩ - إذا كال المدين المحكوم عليه مستخدما في الحكومة أو من أرباب المعاشات يحوز توقيع المحجز على الجزء الجائر حظه من ماهيته أو معاشه في الأحوال المنصوص عليها في القانون ويجب على الدائن في هذه الحالة أن يقدم للمصلحة التابع لها المستخدم طلبا على الاستمارة الخاصة بذلك .

ويشتمل الطلب على اسم ولقب وصناعة ومحل إقامة كل من الطالب والمدين وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط إلى تاريخ الطلب ويرفق بالطلب نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وصورة منه (إذا كان لم يسبق لإعلانه) .

ويعان الحكم المستخدم بإفادة من المصلحة يبين فيها في الوقت نفسه المحجز الذى وقع والمبلغ الذى اتبنى عليه المحجز وكذلك مقدار المحجوز عليه .

وتدفع المبالغ المحجوزة عند حلول مواعيد استحقاقها للدائن بموجب إيصال يحرر على ظهر السند .

وإذا كان الحجز على معاش يقدم الطالب إلى المصلحة المكلفة
بالصرف .

مادة ٢٠ — يجوز لمن صدر لصالحه الحكم أن يوقع الحجز على
ما للبلدين لدى غيره من رعايا الحكومة المحلية وذلك بتقديم طلب
للمحافظة أو المدير أو مأمور المركز التابع له محل إقامة المحجوز لديه
حسب التفاصيل المبينة في الفقرة الثالثة من المادة الأولى .

ويجب أن يشتمل الطلب على اسم ولقب وصناعة وعمل إقامة كل
من الطالب والمدين وبيان محل إقامة المحجوز لديه بياناً كافياً
وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط إلى يوم تاريخ الطلب ويرفق
بنسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وبصورة منه (أن لم يكن
سبق لإعلانه) .

ويوقع الحجز بكتاب يسلم إلى المحجوز لديه ويعلن الحكم للبلدين
ويخبر بالحجز بالطريقة عينها .

ويجب على المحجوز لديه أن يقر لجنة الإدارة التي أرسلت إليه
الكتاب بما للبلدين في ذمته وذلك في ظرف ثمانية أيام من تاريخ
استلامه لإياه .

وإذا لم يقر بذلك في المدة المذكورة يرد للدائن نسخة الحكم
المقتضى التنفيذ بموجبها مع صورة من الكتب التي أرسلت من
المحجوز لديه وللبلدين .

ولطالب الحجز أن يتخذ في هذه الحالة الإجراءات القانونية اللازمة لاتمام الحجز .

أحكام متنوعة

مادة ٢٩ — إجراءات التنفيذ المنصوص عليها في المادة ٩٣ من الأمر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ سالف الذكر تعمل بمعرفة ضابط بوليس يعينه المحافظ أو المدير أو مأمور المركز بناء على طلب مرفق به نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وكذلك صورته التي يجب إعلانها .

ويحرم محضر بالإجراءات ويمضى هذا المحضر من الضابط الذي أجراها .

قرار بلائحة المأذونين (١)

وزير العدل .

بعد الإطلاع على المادة ٣٨١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتغل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها .

وعلى لائحة المأذونين الصادرة باتقرار المؤرخ في ٧ فبراير سنة ١٩١٥ .

وعلى القرار الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٩٣٤ باستمرار العمل بلائحة المأذونين المشار إليها .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر

الباب الأول

إنشاء المأذونيات وتعيين المأذونين ونقلهم

مادة ١ - تنشأ المأذونية بقرار من وزير العدل ويكون لكل جهة مأذون أو أكثر .

(١) الوقائع المصرية العدد ٣ ملحق في ١٠ / ١ / ١٩٥٥

مادة ٢ — (١) تختص دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية بالنظر في المسائل الآتية :

- (١) تقسيم المأذونيات .
 - (ب) ضم أعمال مأذونية إلى أخرى .
 - (ج) امتحان المرشحين للمأذونية .
 - (د) تعيين المأذونين ونقلهم وقبول استقالتهم .
 - (هـ) تأديب المأذونين
- وتسجل القرارات التي تصدرها الدائرة في دفتر يعد لذلك .

مادة ٣ — يشترط فيمن يعين في وظيفة المأذون :

- (١) أن يكون مصرياً مسلماً متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .
- (ب) ألا يقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية .
- (ج) أن يكون حائزاً لشهادة التخصص أو شهادة العالمية أو شهادة الدراسة العالية من إحدى كليات الجامعة الأزهرية أو أى شهادة من كلية جامعية أخرى تدرس فيها الشريعة الإسلامية كإفادة أساسية
- (د) أن يكون حسن السمعة وألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف أو النزاهة .
- (هـ) أن يكون لا تقاطعاً طبيياً للقيام بأعباء وظيفته وثبت هذه الولاية من طبيب موظف بالحكومة .

(١) المادة الثانية عدلت بقرار وزير العدل بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٩٥٥

مادة ٣ - (١) (١) - عند خلو المأذونية أو إنشاء مأذونية جديدة يعلن عن فتح باب الترشيح فيها وذلك في اللوحة المعدة لنشر الإعلانات بالمحكمة الجزئية التي تقيمها جهة المأذونية وعلى باب العمدة أو الشيخ أو المقر الإداري التي تقع بدائرة المأذونية وذلك لمدة ثلاثة شهور ولا يجوز قبول طلبات ترشيح جديدة بعد الميعاد المذكور .

مادة ٤ - يرشح المأذون من أهل الجهة المراد التعيين فيها أو النقل إليها ويعتبر من أهل الجهة من يقيم بالمدينة التي بها جهة المأذونية والمولدون بالقرية التي بها المأذونية أو المقيمون بها ، ويكون الترشيح بناء على طلب عشرة أشخاص على الأقل من أهالي جهة المأذونية المسلمين ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرات (ا ب و ج) من المادة الثالثة ويقدم الطلب إلى المحكمة الجزئية التابع لها تلك الجهة ويعتبر طالب النقل كترشح جديد فيما يتعلق بطلب الترشيح .

وفي حالة تزامن طالب التعيين مع طالب النقل تجري الأفضلية بينهما طبقاً لنص المادة ١٢ من هذه اللائحة .
وإذا لم يتقدم أحد للترشيح من أهل الجهة يقبل ترشيح سواه من غير أهلها ويفضل الأقرب إليها جهة .

(١) البند (ج) من المادة الثالثة عدل بقرار وزير العدل رقم ٦٣٥

مادة ٥ — إذا لم يرشح من يكون حائزاً لإحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة الثالثة جاز ترشيح غيره ممن يكون حائزاً للشهادة الأهلية أو الشهادة الثانوية من الجامع الأزهر أو من أحد المعاهد التابعة له أو شهادة القسم الأول من مدرسة القضاء بشرط أن ينجح في الإمتحان المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة التاسعة .

وإذا لم يرشح من يكون حائزاً لإحدى الشهادات المتقدمة جاز ترشيح غيره بشرط أن ينجح في الإمتحان المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة .

مادة ٦ — إذا لم يرشح في جهة من يصلح أن يكون مأذوناً وكانت أعمال مأذونية تلك الجهة قليلة جاز للدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية أن تقرر ضم أعمال مأذونية تلك الجهة إلى مأذونية جهة أخرى ، ولا يتخذ هذا القرار إلا بعد تصديق وزير العدل عليه فإن تعذر الضم أو كانت أعمال المأذونية كثيرة جاز لوزير العدل أن يرخص في ترشيح من يصلح أن يكون مأذوناً من غير أهل الجهة مع مراعاة ما تقتضيه المواد ٣ و ٤ و ٥ .

مادة ٧ — على من يرشح للمأذونية أن يقدم للبحكمة الجزئية :

(١) شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها .

(ب) الشهادة الدراسية المطلوبة .

(ج) شهادة دالة على جنسيته المصرية وحسن سيرته موقعا عليها من اثنين من موظفي الحكومة الدائمين من لا يقل راتب كل منهم عن عشرين جنهما شهرياً أو من العمدة أو قائمه واثنين من أعيان الجهة مصدقا عليها من المصلحة أو الجهة الإدارية التابعين لها .

(د) صحيفة السوابق .

وإذا مضى على شهادة حسن السير وصحيفة السوابق سنة ولم يصدر قرار الدائرة بالتعيين وجب تجديدهما .

(هـ) شهادة المعاملة بأداء الخدمة العسكرية أو بالاعفاء منها لمن تقل سنه عن ثلاثين سنة .

مادة ٨ — على قلم كتاب المحكمة الجزئية أن يقيد في دفتر يعد لذلك جميع طلبات الترشيح برقم متتابع لإبتداء من كل سنة قضائية ويكلف المرشح تقديم أوراقه مستوفاة ثم ترسل الأوراق إلى المحكمة الكلية .

وعلى قلم كتاب المحكمة الكلية أن يقيد في دفتر يعد لذلك جميع طلبات الترشيح ومواد تأديب المأذونين واستقالتهم برقم متتابع لإبتداء من كل سنة قضائية .

مادة ٩ — يكون امتحان المرشحين المشار إليهم في الفقرة

الأولى من المادة الخامسة في الفقه ولائحة المأذونين وفيما لم يسبق امتحانهم فيه من المواد المبينة في الفقرة التالية .

ويكون امتحان المرشحين المشار إليهم في الفقرة الثانية من المادة المذكورة في الفقه (أحكام الزواج والطلاق وما يتعلق بهما) وفي لائحة المأذونين والإملاء والحساب والخط .

ويخطر المرشح بالمواد التي سيبحث فيها بكتاب موصى عليه قبل الموعد المحدد للامتحان بشهر على الأقل .

مادة ١٠ — توضع أسئلة الامتحان بطريقة سرية .

ويؤدي الامتحان أمام الدائرة أو أمام من تنتدبه لذلك من أعضائها وتكون النهاية الكبرى للدرجات في امتحان الفقه ٤ . والنهاية الصغرى ٢٠ والنهاية الكبرى لنكل من لائحة المأذونين والإملاء والحساب والخط ٣٠ والصغرى ١٥ .

مادة ١١ — لمن رسب في مادة أو أكثر أن يتقدم للامتحان فيما رسب فيه بعد مضي ستة أشهر وقبل مضي سنة إلا إذا تقدم قبل انقضاء هذه المدة مرشح آخر فعليه أن يتقدم للامتحان في جميع المواد .

مادة ١٢ — بعد استيفاء جميع الإجراءات تصدر الدائرة قراراً بتعيين من تتوافر فيه الشروط من المرشحين ولا يكون قرارها نافذاً إلا بعد تصديق الوزير عليه .

وفي حالة تعدد من تتوافر فيهم شروط التعيين يفضل من يحمل مؤهلاً أعلى ثم الحائز لدرجات أكثر في الامتحان المنصوص عليه في المادة التاسعة ثم الحائز لدرجات أكثر في أحكام الزواج والطلاق وعند التساوى يقدم حنفى المذهب ثم يكون التفضيل بطريق القرعة .

مادة ١٣ — لا يجوز الجمع بين وظيفة المأذون ووظيفة حكومية أو مهنة المحاماة أو التدريس أو أى عمل لا يتفق مع عمل المأذونية أو يمنع المأذون من مراوالة العمل فيها على الوجه المرضى .

ومع ذلك يجوز لوزير العدل عند الاقتضاء أن يرخص في الجمع بين المأذونية أو أى عمل آخر إذا كانت المأذونية في جهة من جهات مركز عينية والوحدات البحرية وحافظات سيناء والبحر الأحمر والصحراء الجنوبية والشرقية ولم يتيسر تعيين من يتفرغ للمأذونية .

مادة ١٤ — (١) يجب على المأذون أن يقدم إلى المحكمة التابع لها قبل مباشرة عمله ضماناً لقيمته مائة جنيه طبقاً للأحكام المنصوص عليها في لائحة صندوق التأمين الحكومى المصدق عليها من مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ .

مادة ١٥ — إذا توفى المأذون أو فصل أو أوقف عن عمله أو مرض أو غاب فلقاضى المحكمة الجزئية التابع لها إحالة أعماله إلى مأذون أقرب جهة وذلك حتى يعين بدله أو يعود المأذون إلى عمله .

وعند إنشاء مأذونية تعال أعملها مؤقتاً إلى مأذون أقرب مأذونية لها إلى أن يعين لها مأذون .

وإذا طلب الأهل إحالة أعمال مأذونيتهم إلى مأذون جهة بعيدة أو رأت المحكمة الجزئية ذلك لأسباب تبرره يعرض الأمر على الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية لتصدر قراراً بذلك .

مادة ١٦ — عند إحالة عمل مأذون إلى مأذون آخر إحالة مؤقتة تسلم اليه دفاتر المأذونية المحالة لاستعمالها فإن كانت الإحالة بسبب ضم المأذونية يلغى ما يكون موجوداً من القسائم البيضاء في دفاتر المأذونية المضمومة .

مادة ١٧ — تعد المحكمة الجزئية المختصة ملفاً لكل مأذون يحتوي على طلبات الإجازة والترخيص بها واطخارات الغياب وقرارات الإحالة المؤقتة والاطخارات الواردة من المحكمة الكلية في شأن الشكاوى والتحقيقات ، وما تم فيها وقرارات الوقف والقرارات التأديبية الصادرة ضده .

الباب الثاني

اختصاص المأذونين

مادة ١٨ - يختص المأذون دون غيره بتوثيق عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للسلبين من المصريين .

ومع ذلك فللعلماء المقيدة أسماءهم في أحد المعاهد الدينية أن يتولوا تلقين صيغة العقد بحضور المأذون الذي يتولى توثيق العقد بعد تحصيل رسمه .

وعلى المأذون في هذه الحالة أن ينبه من يلحق صيغة العقد إلى ما قد يوجد من الموانع فإن لم يقبل امتنع المأذون عن توثيق العقد وأخطر المحكمة قوفاً بذلك .

مادة ١٩ - لا يجوز للمأذون أن يوثق عقد زواج إذا كان أحد الطرفين فيه غير مسلم أو أجنبي الجنسية .

مادة ٢٠ - إذا اختلف محل إقامة الزوجين كان المختص بتوثيق العقد مأذون الجهة التي بها محل إقامة الزوجة وله أن ينتقل لتوثيق عقد زواجها في غير دائرته ومع ذلك يجوز للطرفين أن يتفقا على أن يوثق العقد مأذون آخر ، وفي هذه الحالة يشترط لقيام هذا المأذون لذلك أن تقدم له شهادة من المحكمة الجزئية الشرعية المقيمة في دائرتها الزوجة بأن التصرّيات دلت على عدم وجود مانع شرعي أو قانوني .

وإذا لم يكن للزوجة محل إقامة ثابت جاز أن يتولى العقد مأذون الجبهة التي تكون بها وقت طلب العقد .

والمأذون المختص لقيد الطلاق هو مأذون الجبهة التي يقيم بها المطلق إلا إذا اتفق الطرفان على قيده بمعرفة مأذون آخر .
والمأذون المختص لقيد الرجعة هو المأذون الذي يختاره الزوج .

الباب الثالث

واجبات المأذنين

الفصل الأول - في واجبات عامة

مادة ٣١ - على المأذون أن يتخذ له مقراً ثابتاً في الجبهة التي يعين فيها وليس له أن يغيب عن هذه الجبهة أكثر من ثلاثة أيام إلا بعد الترخيص له في ذلك من قاضى المحكمة الجزئية التابع لها ، وفي هذه الحالة يجب عليه تسليم دقائقه للمحكمة لتسليمها لمن تحال اليه أعمال المأذونية ، فإذا تغيب لمدة تقل عن ذلك وجب عليه أن يخطر المحكمة بتغيبه وبعودته .

وإذا غاب بدون إخطار أو غاب أكثر من ثلاثة أيام بدون ترخيص عرض أمره على الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية للنظر في شأنه .

مادة ٣٢ - يكون لدى كل مأذون دفتران أحدهما لقيد الزواج

والمصادقة عليه والرجعة وما يتعلق بكل ذلك والآخر لتقيد الطلاق ويتسلم هذين الدفترين من المحكمة التابع لها وبعد إنتهاء أى دفتر يسلمه المأذون إلى المحكمة فور إنتهائه بإيصال .

ويحوز عند الإقتضاء إعطاء دفتر جديد للمأذون قبل إنتهاء الدفتر الذى بيده على ألا يستعمل الدفتر الجديد قبل إنتهاء الدفتر الأول .
ولا يحوز استعمال الدفتر لأكثر من خمس سنوات .

مادة ٢٣ — إذا لم يكن بالمحكمة الكلية أو الجزئية دفاتر معدة لتقيد العقود والاشهادات فللقاضى أن يأذن فى إجراء العقود والإشهادات لدى مأذون جهة أخرى وذلك بعد تقديم الشهادة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٠

مادة ٢٤ (١) — على المأذون أن يحرر وثائق الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والمصادقة عليها فى نفس المجلس ، ويكون ذلك من أصل وثلاث صور يسلم لكل من الزوجين صورة والثالثة لأمين السجل المدني ، ويبقى الأصل محفوظا بالدفتر .

وعليه أن يقدم ما يبرمه من وثائق إلى أمين السجل الذى حدثت بدائرتها الواقعة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إبرامها وذلك لتقيدها فى السجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم التقيد .

ولا يسلم المأذون إلى الزوجين الصورتين الخاصتين بهما إلا بعد تمام هذه الإجراءات ويجب أن يأخذ بالتسليم إيصالا على الأصل الباقى فى الدفتر .

وإذا لم يتم تسليم صاحب الشأن الصورة الخاصة به في يوم استرداد الوثائق من مكتب السجل المدني وجب على المأذون أن يرسل هذه الصورة في اليوم التالي على الأكثر إلى المحكمة لترسلها إليه بكتاب موصى عليه يعلم الوصول ان كان يقيم في الجمهورية العربية المتحدة أو بواسطة وزارة الخارجية إن كان يقيم في بلد أجنبي .

مادة ٢٥ — يجب أن يوقع أصحاب الشأن والشهود على أصل وصور الوثائق بإمضاءاتهم ، فإن كان أحدهم يحمل الكتابة والقراءة وجب أن يوقع بخاتمه وبصمة إبهامه (١) .

ويحوز بالنسبة للأشخاص التابعين لمحاكم عينية والوحدات البحرية والقصور ومحافظات سيناء والصحراء الجنوبية والغربية الاكتفاء بالتوقيع بصمة الإبهام عند عدم وجود الخاتم .

مادة ٢٦ — إذا توفي المأذون قبل تمام توثيق العقد أو الإشهاد يعمل تصديق هذا العقد أو الإشهاد بمعرفة المأذون المحالة إليه أعمال المأذون المتوفى تحت إشراف المحكمة ولا يحصل رسم جديد على التصديق

مادة ٢٧ — على المأذون أن يحرر الوثائق بنفسه بالمداد الأسود وبخط واضح بلا محو أو شطب أو تحشير .

وإذا وقع خطأ بالزيادة في الكتابة وجب أن يؤشر على الكلمات الزائدة ويشير إلى إلغائها في الهامش أو في نهاية الوثيقة مع بيان عدد الكلمات المُلغاة والسطر الموجودة فيه ، وإذا كان الخطأ بالنقص

(١) حلت عبارة أصل وصور الوثيقة بمرار وتغيير النسخ ١٢/٢٠/١٩٦٣

يزاد ما تلزم زيادته كذلك ويوقع المأذون على جميع ما ذكر هو ومن وقعوا على العقد .

وعلى المأذون أن يعنى بالمحافظة على دفاتره .

مادة ٢٨ — تسلم إلى المأذون جداول يدون فيها رقم كل قسيمة ثم تحريرها بالدفتر وأسماء أطرافها وموضوع التصرف القانوني الذي تحويه باختصار .

ويقوم المأذون بتحرير هذه الجداول من أصل وصورة من واقع الدفاتر يوما فيوما ويبلغ الأصل إلى المحكمة .

مادة ٢٩ — إذا فقدت الوثيقة الموجودة بالدفتر تطلب (الصورة) الخاصة بأحد أصحاب الشأن وتوضع بالدفتر بدل الوثيقة المفقودة على أن تسلم له صورة طبق الأصل بدون رسم .

وإذا لم توجد الوثائق تؤخذ البيانات من الجداول المقدمة من المأذون وتفيد في ورقة عادية تختم بخاتم المحكمة ويوقعها القاضي والكاتب ويؤشر عليها بأن ما فيها كان أصل عقد أو إشهاد عقد وتلصق بالدفتر .

مادة ٣٠ — إذا فقد دفتر المأذون تجمع الوثائق الخاصة بأصحاب الشأن منهم إن وجدت أو تجمع البيانات الخاصة بما دون في هذا الدفتر من الجداول طبقا لما هو مبين في المادة السابقة ، وترتب على حسب صدورها وتجدد وتحفظ بالمحكمة مكان الدفتر وتسلم صور من الوثائق لأصحابها بدون رسم .

مادة ٣١ — على المأذون في القرى أن يورد الرسوم إلى المحكمة التابع لها أو إلى حراف الجهة الواقع في دائرتها اختصاصه أو إلى أقرب مكتب للبريد ويبين عند التوريد اسم المحكمة المورد لها الرسم .

وعلى المأذون في البلد التي بها محاكم أن يورد الرسوم إلى المحكمة التابع لها .

ويكون توريد الرسوم كل خمسة عشر يوما إلا إذا بلغت عشرة جنيهات فإنها تورد في الحال .

أما المأذونون التابعون لمحاكم عشية والقصير والواحات البحرية ومحافظات سيناء والصحراء الجنوبية والغربية فإنهم يوردون الرسوم كل ثلاثة أشهر إلا إذا بلغت عشرة جنيهات فإنها تورد في الحال .

مادة ٣٢ — على المأذون أن يقدم كل شهر دفترى الزواج والطلاق إلى المحكمة الجزئية التابع لها للرجعة ولو لم يعمل بهما .

وتعين المحكمة الأيام التي يحضر فيها المأذونون للرجعة .

أما المأذونون الذين يوردون كل ثلاثة أشهر فإنهم يقدمون دفاترم للرجعة كذلك في نهاية هذه المدة .

الفصل الثاني - واجبات المأذوفين الخاصة بعقود الزواج

مادة ٣٣٣ - على المأذون قبل توثيق العقد أن يتحقق من شخصية الزوجين بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية وإن لم يكن للزوجة بطاقة يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمي أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة .

وعليه أن يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والقانونية وأن يعتمد على ما تضمنته البطاقة من بيانات الحالة المدنية ويثبت بالوثيقة رقم بطاقة الزوج ووجهة صدورها كما يثبت ذلك بالنسبة للزوجة إن كانت لها بطاقة ، وعليه إثبات جهة ورقم قيد كل من الزوجين بالسجل المدني إن كان ذلك معلوما لهما .

مادة ٣٣٣ - (١) لا يجوز مباشرة عقد زواج البتات القاصرات اللاتي لهن معاش أو مرتب في الحكومة أو لهن مال يزيد قيمته على مائتي جنيه إلا بعد صدور تصريح من محكمة الأحوال الشخصية المختصة ويجب إخطار الجهة التي تتولى صرف المرتب أو المعاش بالعقد .

ولا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند إلى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم يكن سن الزوجة سبع عشرة سنة وسن الزوج ثمان عشرة سنة وقت العقد .

مادة ٣٤ — (١) يعتمد المأذون في معرفة بلوغ أحد الزوجين السن القانونية على شهادة الميلاد أو أى مستند رسمى آخر يثبت فيه تاريخ الميلاد على وجه اليقين أو شهادة طبية يقدر فيها السن ويبين فيها تاريخ الميلاد الاعتبارى وذلك إلا إذا كان طالب الزواج بحال تؤكد بلوغه السن القانونية .

ويشترط في الشهادة الطبية أن تكون صادرة من تفتيش الصحة أو الممارسة الصحية أو المركز الاجتماعى وأن تلتصق بها صورة شمسية لطالب الزواج ويوقع عليها وعلى الشهادة بخاتم الجبهة الرسمية التى صدرت عنها وبإمضاء الطبيب الذى أجرى تقدير السن ويصم على الشهادة بإيهام اليد اليمنى للطالب .

أما بالنسبة إلى أهالى النوبة ومحافظات الوادى الجديد والبحر الأحمر ومرسى مطروح وسيناء فيكتفى بتقديم شهادة ببلوغ السن القانونية من اثنين من الأقارب مصدقا عليها من العمدة أو نائبه .

مادة ٣٥ — (٢) لا يجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكونستبلات والصولات التابعين لمصلحة السواحل أو مصلحة الحدود أو الذين في خدمة الجيش إلا بترخيص من المصلحة التابع لها الزوج .

(١) المادة ٣٤ عدلت بقرار وزير العدل فى ١١/٥/١٩٦٢

(٢) المادة ٣٥ عدلت بقرار من وزير العدل فى ٢٩/١٢/١٩٥٥ ، تم بقرار

وزير العدل فى ٣٠/٩/١٩٥٧

وكذلك لا يجوز توثيق عقود زواج الممرضين بمصلحة السجون ذكورا وإناثا إلا بترخيص من المصلحة المذكورة .

ولكل من هؤلاء أن يراجع المطلقة رجعيا بدون ترخيص ولا يجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكونستبلات والصولات التابعين للبوليس أو مصلحة السجون والخبراء النظاميين بالسكة الحديد وعساكر الخفر السياره والسجائين بالسجنات بمصلحة السجون إلا بترخيص من المصلحة التابعين لها وذلك في حالة الاقتران بزوجة ثانية .

مادة ٣٦ - لا يجوز للمأذون أن يوثق عقد زواج مطلقة بزواج آخر إلا بعد الإطلاع على اإشهاد الطلاق أو حكم نهائي به . فإذا لم يقدم للمأذون شيء من ذلك وجب عليه رفع الامر إلى القاضي التابع له والعمل بما يأمر به .

ويذكر في العقد تاريخ الطلاق ورقم وثيقته والجهة التي حصل أمامها أو تاريخ الترخيص الصادر بتوثيق العقد .

وإشهاد الطلاق الصادر من جهة أجنبية يجب أن يكون مصدقا عليه من وزارة العدل .

مادة ٣٧ - لا يجوز للمأذون أن يوثق عقد زواج من توفي عنها زوجها إلا إذا قدمت مستندا رسميا دالا على الوفاة . فإن لم تقدم امتنع المأذون عن العقد إلا بأذن من القاضي ، ويذكر في الحالة الأولى تاريخ الوفاة وفي الحالة الثانية تاريخ الإذن .

ولا تعتبر تراخيص الدفن مستقداً في إثبات الوفاة . وأوراق الوفاة الصادرة من جهات أجنبية يجب التصديق عليها من وزارة العدل .

مادة ٣٨ — على المأذون أن يخطر العبدية أو المديرية أو المحافظة بما يتم على يده من عقود الزواج والتصادق عليه خلال سبعة أيام من تاريخ حصولها .
وعليه أيضاً أن يخطر الجهات المختصة إذا كانت الزوجة تتقاضى معاشاً أو مرتباً من الحكومة .

الفصل الثالث

واجبات المأذون الخاصة بشهادات الطلاق

مادة ٣٩ — (١) على المأذون أن يتحقق من شخصية طالب الطلاق بالإطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية ، وإذا كان الطالب زوجه لابطاقة لها يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمسند رسمي أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة .

وعليه أن يثبت بالإشهاد رقم بطاقة المطلق ووجهة صدورهما كما يثبت ذلك بالنسبة إلى المطلقة الحاضرة إن كانت لها بطاقة ، ويقيد الطلاق بنفس الألفاظ التي صدرت من المطلق بدون تغيير فيها .

(١) المادة ٣٩ عدلت بقرار وزير العدل في ٢٥ / ١٢ / ١٩٦١

وإذا كان الطلاق على الأبراء وجب على المأذون أن يدون بالإشهاد كل ما اتفق عليه أمامه في شأن العرض على الطلاق .

مادة ٤ - لا يجوز للمأذون أن يقيد الطلاق إلا بعد الإطلاع على وثيقة الزواج أو حكم نهائي يتضمنه أو محضر دعوى ثبت فيها تصادق الطرفين على الزوجية وإذا كانت الوثيقة أو الحكم أو المحضر صادرة أمام سلطة أجنبية وجب التصديق عليها من الجهة المختصة .

وعلى المأذون أن يذكر في إظهار الطلاق تاريخ عقد الزواج ورقه والجهة التي صدر فيها واسم من تم على يديه الزواج ، أو تاريخ الحكم أو المحضر ورقم الدعوى واسم المحكمة .

وإذا لم يقدم المأذون شيء مما ذكر وجب حمل تصادق على الزوجية قبل اثبات الطلاق .

مادة ٤١ - إذا حصل الطلاق عن زواج تم توثيقه بمعرفة المأذون نفسه وكان دفتر الزواج عنده يؤشر بالطلاق في أصل وثيقة الزواج وأن لم يكن من توثيقه أو كان الدفتر غير موجود عنده يخطر المحكمة لتؤشر في الدفتر أو لتخطر الجهة التي يكون بها العقد لإجراء التأشير أو لتتخير وزارة الخارجية بواسطة وزارة العدل لإخطار قناصل جمهورية مصر بالطلاق إن كان العقد من توثيقهم لإجراء التأشير

مادة ٤٢ - على المأذون أن يخطر العمدة أو المديرية أو المحافظة بما يوثقه من إظهارات الطلاق إذا كان من وقع عليه الطلاق أجنبياً وذلك لإخطار القنصلية التابع لها بمضمون الإظهارات .

الباب الرابع

الفصل الأول - تأديب المأذونين

مادة ٣٤ - العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على المأذونين لمخالفتهم واجبات وظيفتهم هي :

١ - الإنذار .

٢ - الوقف عن العمل لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر .

٣ - العزل .

مادة ٤٤ - لرئيس المحكمة أن ينذر المأذون بسبب ما يقع منه من مخالفات ، فإذا رأى ما وقع منه يستوجب عقوبة أشد أحوال الأمر إلى الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية (١) .

وعلى الدائرة اخطار المأذون بالحضور أمامها لسماع أقواله والإطلاع على التحقيقات والملف المشار إليه في المادة ١٧

ولها أن تأمر بإجراء أى تحقيق عند الاقتضاء - كما أن لها أن تقرر وقف المأذون عن عمله حتى تنتهى محاكمته تأديبياً .

وللدائرة أن توقع على المأذون أية عقوبة من العقوبات المنصوص

(١) حلت كلمة الدائرة محل كلمة اللجنة كما حلت كلمة « والدائرة » محل كلمة

واللجنة الواردة بالمادة ٤٤ بقرار وزير العدل في ٢٩ / ١٢ / ١٩٥٥

عليها في المادة السابقة ولا يجوز توقيع عقوبة الانذار لأكثر من ثلاث مرات .

ولا تقبل استقالة المأذون أثناء التحقيق معه أو محاكمته .

مادة ٤٥ — إذا اتهم المأذون في جناية أو جنحة مخلة بالشرف عرض أمره على الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية للنظر في وقفه من العمل حتى يفصل في التهم الموجه اليه .

مادة ٤٦ — القرارات الصادرة بغير العزل نهائية ، أما قرار العزل فيعرض على وزير العدل للتصديق عليه وله أن يعدله أو يلغيه ، وإلى أن يصدر قرار الوزير يجب وقف المأذون عن عمله .

الفصل الثاني - أحكام استثنائية وقتية واختامية

مادة ٤٧ — على كل من يجمع بين عمل المأذونية وأى وظيفة أو أى مهنة أو عمل آخر أن يختار أيهما في خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة ، وعليه أن يرسل إخطارا كتابيا بذلك إلى رئيس المحكمة الشرعية الابتدائية المقيم في دائرتها في خلال المدة المذكورة . على أن يرفق بالإخطار ما يثبت أنه لم يعد يمارس أى عمل من تلك الأعمال إذا اختار المأذونية فإن انقضت المدة المشار إليها دون وصول الإخطار بالاختيار عد مفصولا عن عمله كمأذون . وذلك مع عدم الإخلال بما تقتضى به الفقرة الثانية من

المادة ١٣

ويستثنى من هذا الحكم ومن حكم الفقرة الأولى من المادة ١٣ المأذونون الذين يجمعون وقت صدور هذا القرار بين وظيفة المأذونية ووظائف التدريس أو الإمامة أو الأذان بالمساجد ويبقى لهم حق مواولة هذه الوظائف .

مادة ٨ — تلغى لائحة المأذونين الصادرة في ٧ من فبراير سنة ١٩١٥ وكل ما كان مخالفا لهذه اللائحة من أحكام .

مادة ٩ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٧٤ (٤ يناير سنة ١٩٥٥)

الرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
المصادر بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات

بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان
هيئة الوصاية المؤقتة

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء :
رسمت بما هو آت

مادة ١ — لا يجوز الوقف على غير الخيرات .

مادة ٢ — يعتبر منتبها كل وقف لا يكون مصرفه في الحال
خالصا لجهة من جهات البر ، فإذا كان الواقف قد شرط في وقفه لجهة
خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو قابلة للتعيين مع صرف باقي
الربح إلى غير جهات البر اعتبر الوقف منتبها فيما عدا حصة شائعة تضمن
غلها الوفاء بنفقات تلك الخيرات أو المرتبات . ويتبع في تقدير هذه
الحصة وإفرازها أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦
بأحكام الوقف .

مادة ٣ — يصبح ما ينتهي فيه الوقف على الوجه المبين في المادة
السابقة ملكا للواقف إن كان حيا وكان له حق الرجوع فيه . فإن لم

يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الاستحقاق وإن كان الوقف مرتب الطبقات آلت الملكية للمستحقين الحاليين والذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقهم كل بقدر حصته أو حصة أصله في الاستحقاق .

ويجب في تعيين تلك الحصة الأحكام المنصوص عليها في المواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٢٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .
سالف الذكر .

مادة ٤ — استثناء من أحكام المادة السابقة لا تؤول الملكية إلى الواقف متى ثبت أن استحقاق من سيخلفه في الاستحقاق كان بعوض مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف وفقاً لأحكام المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ السالف الذكر . وفي هذه الحالة يؤول ملك الرقبة إلى من سيخلف الواقف من المستحقين كل بقدر حصته على الوجه المبين في المادة السابقة ويكون للواقف حق الانتفاع مدى حياته .

ويعتبر إقرار الواقف بإشهاد رسمي بخلق العوض أو إثبات الحقوق قبله حجة على ذوى الشأن جميعاً متى صدر خلال الثلاثين يوماً التالية للعمل بهذا القانون .

مادة ٥ — تسرى القواعد المنصوص عليها في المواد السابقة على أموال البذل المودعة خزائن المحاكم وعلى ما يكون محتجراً من صافي ريع الوقف لأغراض العمارة أو الإصلاح .

مادة ٦ — على من آلت إليه ملكية عقار أو حصة في عقار أو سجن

انتفاع فيه وفقاً لأحكام هذا القانون أن يقوم بشهر حقه طبقاً للإجراءات والقواعد المقررة في شأن شهر حق الإرث في القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري .

ويصدر بالأحكام التفصيلية الخاصة بإجراءات هذا الشهر قرار من وزير العدل .

مادة ٧ — يعتبر منتحباً بسبب زوال حصة الوقف كل حكر كان مرتباً على أرض انتهى وقفها وفقاً لأحكام هذا القانون . وفي هذه الحالة تتبع الأحكام المقررة في المواد ١٠٠٨ وما بعدها من القانون المبني .

مادة ٨ — تستمر المحاكم الشرعية في نظر دعاوى القسمة التي رفعت لإفراز الحصص في أوقاف أصبحت منتحبة بمقتضى هذا القانون . ويكون للأحكام التي تصدرها تلك المحاكم في هذا الشأن أثر الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية في قسمة المال المملوك .

مادة ٩ — يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٠ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٧١ (١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢) .

مرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢
بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
الخاص بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات

باسم ملك مصر والسودان .
وصى العرش المؤقت .

بعد الاطلاع على الاعلان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢
من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش .
وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاربة أمام المحاكم
الوطنية .

وهل المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالغاء
نظام الوقف على غير الخيرات .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .
وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة مجلس الوزراء .

رسم بما هوأت

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الثانية من للمادة الثانية من المرسوم
بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه النص الآتي :

وإذا كان الواقف قد شرط في وقفه لجهة بر خيرات أو مرثيات
دائمة معينة المقدر أو قابله للتعين مع صرف باقى الربيع إلى غير
جهات البر اعتبر الوقف منتهياً فيما عدا حصة ثبائية تضمن غلتها الوفاء
بمنفقات تلك الخيرات أو المرثيات .

ويوقع في تقدير هذه الحصة وافرازها أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف إلا بالنسبة إلى غلة الأتبان الزراعية فتكون غلتها هي القيمة الإيجازية حسبهاى مقدرة بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى، مادة ٢ — تضاف إلى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه الفقرات الآتية :

« وتسلم هذه الأموال وكذلك الأعيان التى كانت موقوفة إلى مستحقيها بناء على طلب أى منهم وتكون صفة المستحق السابقة ونصيبه فى الاستحقاق حجة على ناظر الوقف عند مطالبته بالتسليم وإذا كان فى العين حصة موقوفة للخبرات اشترك ناظر الوقف مع باقى الملاك فى تسلم العين » .

ولكى أن يتم تسليم هذه الأعيان تبقى تحت يد الناظر لحفظها ولإدارتها وتكون له صفة الحارس .

وتسرى فى جميع الأحوال أحكام الشيوخ الواردة فى المواد من ٨٢٥ إلى ٨٥٠ من القانون المدنى مع مراعاة أحكام الفقرة السابقة .

مادة ٣ — تضاف مادتان جديدتان إلى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه يكون رقماه مكررا و ٨ مكررا كالآتى :

مادة ٥ — (مكررا) لا يجوز اتخاذ إجراءات التنفيذ على ما ينتهى فى الوقف عند الأشخاص الذين تقول إليهم ملكية أحيانه

طبقاً للبراد السابقة وذلك عن الديون السابقة على تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون وكذلك نفل أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعدم جواز الحج أو الذول مما يخص المستحقين في الامتيازات الأهلية إلا في حدود معينة سارية على ربيع الأعيان التي ينتهي فيها الوقف ، وذلك بالنسبة إلى الأشخاص الذين تؤول إليهم ملكية هذه الأعيان طبقاً للبراد السابقة متى كانت الديون المحجوز من أجلها أو المتنازل عنها سابقة على تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون .

فإذا كان الدائن قد حول إليه استحقاق مدينه في الوقف ضماناً لمدينه فإن له إذا شمر حقه خلال سنة وفقاً لإجراءات شهر حق الإرث أن ينفذ على نصيب مدينه في ربيع تلك الأعيان بنفس المرتبة التي كانت له من قبل وتحت أى يد كانت هذه الأعيان ، وذلك استيفاء لدينه في الحدود المعينة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر ويبقى الدائن هذا الحق ما دام مدينه على قيد الحياة .

ويجوز لمن كانوا دائنين للوقف ذاته أن ينفذوا بحقوقهم على ربيع أعيانه ويتقدمون في ذلك على دائني الأشخاص الذين آلت إليهم ملكية تلك الأعيان كما يكون لهم إذا شبروا حقوقهم خلال سنة وفقاً لإجراءات شهر حق الإرث أن ينفذوا على ربيع تلك الأعيان تحت أى يد كانت .

ويراعى في تطبيق هذه المادة عدم الاختلال بحكم المادة ١٤ من

المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي.

مادة ٨ (مكررا) — يجوز للمحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الشرعية الحضور أمام المحاكم في الدعاوى التي تنشأ بسبب تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون.

ومع ذلك لا يجوز الحضور أمام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف إلا للمحامين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية.

مادة ٤ — على وزيرى العدل والأوقاف كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نفاذ المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢.

صدر بقصر عابدين في ٥ ربيع الثانى سنة ١٣٧٢ — (٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢).

الفهرس

الصفحة

٣

قوانين الزواج

مقدمة

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠

خاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية ١٧

مرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٢٩

خاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية ٢١

المذكورة الإيضاحية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٢٩

عن أحكام الطلاق والنفقة والمهر ٢٧

قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦

بشأن تعديل أحكام بعض النفقات ٤٣

تنفيذ أحكام الطاعة ٤٨

الصفحة

قوانين الموارث والصايا

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤	
يبيّن القانون الواجب التطبيق في مسائل الموارث	
والصايا	٦٥

قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦	
باصدار قانون الوصية	٦٦

قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣	
بشأن الموارث	٤٩

سلب الولاية على النفس والمال

مرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢	
بتقرير حالات لسلب الولاية على النفس	٩٤

مرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢	
بأحكام الولاية على المال	٩٩

إلغاء المحاكم الشرعية

واختصاص القضاء المدني بدعاوى الزواج والعاقلة

قانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء ١٢٠

قانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم
المالية وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم
الوطنية ١٢٢

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . ١٢٧

قانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الاجراء في قضايا
الأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم بمقتضى
القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ١٢٥

مذكرة إيضاحية للقانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . ١٢٧

الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية

الكتاب الرابع من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ في شأن
المرافعات ١٤٠

الصفحة

مرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١	
يشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات	
المتعلقة بها	١٨٧
قرار	
بلائحة المأذونين	٢٣٠
إلغاء الوقف	
على غير الخيرات	
مرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢	٢٥٢
مرسوم بقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام	
المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإلغاء نظام	
الوقف على غير الخيرات	٢٥٥

0

Bibliotheca Alexandrina



0545036

